



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة البطالة في سورية
"دراسة ميدانية على قطاع الزراعة في محافظة ادلب"

رسالة مقدمة

لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب: فادي محمد اقدح

إشراف

الدكتور

منذر العواد

الأستاذ الدكتور

محمد جميل عمر

دمشق 2011



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة البطالة في سورية
"دراسة ميدانية على قطاع الزراعة في محافظة ادلب"

رسالة مقدمة

لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب: فادي محمد اقدح

إشراف

الدكتور

منذر العواد

الأستاذ الدكتور

محمد جميل عمر

دمشق 2011

الإهداء

الى من تعب لارتاح وشقي لأسعد إلى الواحة في صحراء الحياة، إلى من كانت دعواتهما نور لطريقي وزاداً
لرحلتي فكلما أنهكتني التعب و ضاق صدري، كانت كلماتهما لي الفرج الذي يخرجني مما يلهم بي
جزاهما الله عني خير الجزاء وأمد الله في عمريهما وأرجوا من الله العون حتى أستطيع رد ولو
القليل مما قدماء ليوالدتي ووالدي

الى من تجري دماؤهم في عروقي ومحبتهم في قلبي وعروقي الى أزهار تفتحت في ربيع حياتي
الى من ألقى الصدق بلهفتهم وأحس بالراحة قربهمأختي وإخوتي

رفاق الدرب يا ذخر الذاتي الى الذين شاركوني أفراحي وأتراحي
الى من قضيت معهم احلي أيامي وأجمل أوقاتيأصدقائي وصديقاتي

أيتها القلوب النابضة بالوفاء والخلاص.... أيتها الأزهار التي تنفحي عطرا....
والأجنحة التي ترافقني أبدا.... يا من فرح لفرحي وتألم لألمي....
وعجز المقام عن ذكر أسمائهم....
إليكم جميعا أقدم اهدئي....

شكر وتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين على نعمه وعطاياه، وتوفيقه وحسن هداه، الشكر والثناء له على أن وفقني ويسر لي السبيل لإتمام هذا العمل المتواضع ، الباحث إذ يسجد لله شاكرًا نعمه لا يفوته أن يتوجه بجزيل الشكر والعرفان بعد الله لمن كان لهم الفضل الأكبر في إتمام هذا البحث فالكلمات تقف حائرة عاجزة عن الوفاء بحق هؤلاء.

يتوجه الباحث بعميق مشاعر التقدير والتبجيل، وبأسمى آيات الحب والإخلاص لأستاذه الفاضل الأستاذ الدكتور / محمد جميل عمر / أستاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق المشرف على هذا البحث، الذي أحاط الباحث بكل الرعاية والعناية من خلال ما قدمه للباحث من عظيم عون وفضل علمه وصدق توجيهاته وإخلاص عمله، ذلك أنه لم يدخر جهداً ولم يبخل بوقت وكانت توجيهاته وإرشاداته السديدة نبراساً يضيء للباحث طريقه طوال فترة البحث فكل التقدير والعرفان والامتنان له وأدعو الله العلي العظيم أن يحزيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير الى الأساتذة أعضاء لجنة الحكم.

وفي النهاية يتقدم الباحث بخالص الشكر والامتنان لكل من ساهم ولو بكلمة طيبة كان لها أثر طيب في نفس الباحث فانعكس على تحسين هذا البحث.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
فهرس المحتويات	ث
فهرس الجداول	ذ
فهرس الأشكال	ز
مخطط البحث	س
المقدمة	ش
مشكلة البحث	ص
أهمية البحث	ض
أهداف البحث	ض
فرضيات البحث	ط
منهج البحث	ط
الدراسات السابقة	ظ
خصوصية البحث بالمقارنة مع الدراسات السابقة	ف
الفصل الأول: المناخ الاستثماري في سورية	1
تمهيد	2

4	المبحث الأول: مفاهيم أساسية في الاستثمار
4	المناخ الاستثماري
6	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
7	الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات
8	القرض
9	المبحث الثاني: واقع المناخ الاستثماري والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية
10	مقدمة
11	موقع سوريا وجغرافيتها
12	أهمية الاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
16	عناصر المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المحفزات - المعايير - المعوقات)
29	المبحث الثالث: الاستثمارات الأجنبية في سورية
30	تعريف في الاستثمار الأجنبي
33	الإطار النظري للاستثمار الأجنبي
35	الاستثمار الأجنبي في سوريا
38	اثر الاستثمارات الأجنبية على العمالة
41	المبحث الرابع: الإطار القانوني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
42	أهم القوانين والتشريعات النازمة للمشاريع الصغيرة

48	الإجراءات الإدارية لترخيص وتنفيذ المشروعات الصغيرة
54	الفصل الثاني: البطالة في سورية
55	مقدمة
57	المبحث الأول: مفهوم البطالة
59	البطالة في الدين واللغة
60	البطالة في الاقتصاد
67	المبحث الثاني: أنواع البطالة وأسبابها وأثارها
68	أنواع البطالة
76	أسباب البطالة
82	أثار البطالة
87	المبحث الثالث: معالجة مشكلة البطالة في ظل التجربة السورية
89	برامج التنمية الريفية
91	المشروعات التمويلية الصغيرة
92	هيئة مكافحة البطالة
95	الفصل الثالث: دور المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في تشغيل اليد العاملة
96	تمهيد
98	المبحث الأول: الواقع السكاني في سوريا
100	تطور حجم السكان حسب بيانات التعدادات السكانية المتتالية
102	حجم السكان ووتيرة معدل النمو السكاني

105	التركيب العمري والنوعي للسكان
114	المبحث الثاني: توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي والقطاع والجنس والحالة التعليمية
116	توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي
119	توزيع المشتغلين حسب القطاع والحالة التعليمية
124	توزيع قوة العمل حسب فئات السن والجنس
128	المبحث الثالث: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العمالة السورية
129	تمهيد
130	مجالات النشاط الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
133	اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تعظيم (استيعاب) العمالة
134	اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المتغيرات الاقتصادية الكلية
137	اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية
138	اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأطر الإدارية والفنية
139	الفصل الرابع: إجراءات ونتائج الدراسة الميدانية
140	أولاً: منهجية الدراسة وإجراءاتها
140	منهج البحث
140	المجتمع الأصلي للبحث
140	عينة البحث
141	إجراءات الدراسة

142	متغيرات البحث
143	اختبار الثبات
144	صعوبات الدراسة
144	ثانيا: عرض وتحليل نتائج الدراسة
144	خصائص عينة الدراسة
152	الدراسة الوصفية لمحاور الدراسة
165	دراسة الاتجاه العام للمحاور الدراسية في هذه الدراسة
166	اختبار الفرضيات
172	الاختلافات الجوهرية بين المستقصى منهم حسب متغيراتهم الديمغرافية
181	النتائج والمقترحات
181	النتائج
184	المقترحات
188	الملاحق
193	المراجع

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	تركيبية العمالة السورية لأعوام 2005 و 2007 و 2008.	69
2	مجمل تكوين رأس المال الثابت وحصة القطاع الخاص من الاستثمارات الثابتة بأسعار عام 2000 الثابتة.	77
3	الموازنة العامة لسوريا لعدة أعوام تبين قيمة الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري.	81
4	المبلغ المخطط إنفاقه في كل عام لتأمين عدد معين من فرص العمل	93
5	توزع السكان حسب الفئات العمرية وبنسب مئوية 2005-2050.	110
6	توزع المشتغلين في القطاعين العام والخاص حسب الحالة التعليمية في سورية من عام 1994 الى 2009.	120
7	التوزع النسبي للمشتغلين (15 سنة فأكثر) حسب القطاع والحالة التعليمية والجنس عام 2009.	123
8	التوزع النسبي لقوة العمل حسب فئات السن والجنس بين عامي 2005 و 2009.	124
9	توزع العينة حسب الفئات العمرية.	145
10	توزع العينة حسب الجنس.	146
11	توزع العينة حسب المهنة.	147
12	توزع العينة حسب المؤهل التعليمي.	148
13	يبين توزع العينة حسب فئات الدخل الشهري.	149
14	توزع العينة حسب عدد الأفراد الذين تنتم يعيلهم.	151
15	التوزع النسبي للمتغيرات المتعلقة بالمحور الأول توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر الأجنبي	153
16	التوزع النسبي للمتغيرات المتعلقة بالمحور الثاني هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	156

159	التوزيع النسبي للمتغيرات المتعلقة بالمحور الثالث: المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها.	17
162	التوزيع النسبي للمتغيرات المتعلقة بالمحور الرابع إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد.	18
165	الاتجاه العام للمحاور الدراسية.	19
167	الإحصاءات الوصفية للمحور الأول.	20
167	اختبار One Sample T Test للمحور الأول.	21
168	الإحصاءات الوصفية للمحور الثاني.	22
168	اختبار One Sample T Test للمحور الثاني.	23
169	الإحصاءات الوصفية للمحور الثالث.	24
170	اختبار One Sample T Test للمحور الثالث.	25
171	الإحصاءات الوصفية للمحور الرابع.	26
171	اختبار One Sample T Test للمحور الرابع.	27
172	اختبار ANOVA حسب الفئات العمرية.	28
174	اختبار ANOVA حسب المهنة.	29
176	اختبار ANOVA حسب فئات الراتب.	30
178	اختبار ANOVA حسب عدد الأفراد الذين تنتم إعالتهم.	31

فهرس الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
101	تطور حجم سكان سوريا خلال الفترة (1905 - 2009).	1
107	الهرم السكاني لسوريا حسب الفئات العمرية لعام 1981.	2
107	الهرم السكاني لسوريا حسب الفئات العمرية لعام 2005.	3
108	الهرم السكاني لسوريا حسب الفئات العمرية لعام 2009.	4
111	توزيع السكان حسب الفئات العمرية وبنسب مئوية 2005-2050.	5
112	تطور عدد الذكور والإناث خلال الفترة 2000-2009 حسب المجموعات الإحصائية لهذه الأعوام.	6
117	مقارنة بين النشاط الاقتصادي الخام والمنقح خلال ثلاثة أعوام.	7
120	توزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي في كل من القطاعين العام والخاص عام 1994.	8
121	توزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي في كل من القطاعين العام والخاص عام 2005.	9
121	توزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي في كل من القطاعين العام والخاص عام 2009.	10
126	نسبة قوة العمل بين عامي 2005 - 2009.	11
126	التوزيع النسبي لقوة العمل لكل من الذكور والإناث في عام 2005.	12
126	التوزيع النسبي لقوة العمل لكل من الذكور والإناث في عام 2009.	13
146	توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية.	14
147	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	15
148	توزيع أفراد العينة حسب المهنة.	16
149	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي.	17
150	توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري.	18
152	توزيع أفراد العينة حسب عدد الأفراد الذين تتم إعالتهم.	19

مخطط البحث:

- المقدمة.
- مشكلة البحث.
- أهمية البحث.
- أهداف البحث.
- فرضيات البحث.
- منهج البحث.
- الدراسات السابقة.
- خصوصية البحث بالمقارنة مع الدراسات السابقة.

المقدمة:

تسعى الشعوب والأمم الى تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبنائها ومحاربة الفقر والبطالة وتحقيق الرفاهية لجميع الأفراد، إن هذه الأهداف تشكل صلب عملية التنمية وإن الطريق الى تحقيق هذه التنمية لا يمر إلا عبر بوابة الاستثمارات ومن خلال التنمية الشاملة والمستدامة.

وبالتالي يعد الاستثمار أحد أهم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق باعتباره أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل التي يمكن من خلالها حل مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، فالأموال بحد ذاتها لا يمكن أن تقضي على الفقر أو تحد من البطالة أو تؤمن السلع والخدمات لأفراد المجتمع، وإنما استثمار الأموال بشكل فعال وفي المجالات المناسبة من شأنه أن يحل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يتوقف حلها على النمو الاقتصادي المرتبط هو الآخر وبشكل أساسي بنمو حجم تكوين الرأسمالي وبنوعية الاستثمارات.

فقد أثبتت التجارب الاقتصادية العالمية عدم وجود نموذج موحد للتنمية كما أن القضية لا تنحصر بمن يقود عملية التنمية هل هو القطاع العام أم الخاص وإنما ذلك يتطلب الاعتماد على قاعدة من يتمكن من انجاز هذه الأهداف بفاعلية وكفاءة، ويمكن القول أن تحقيق أهداف التنمية المختلفة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المشروعات الناجحة بحيث تعكس بنفس الوقت احتياجات التنمية وتحقيق أهدافها ورفع مستوى المعيشة والحد من البطالة التي تشكل إحدى أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في كثير من دول العالم.

وهنا لابد من الإشارة الى أن القطاعين العام والخاص لا يمكن اعتبارهما بديلين لبعضهما بل هما متكاملين ومن الممكن أن يكون أيضا الاستثمار المحلي والأجنبي متكاملين في ظل السياسات الاقتصادية الصحيحة.

وتقوم سوريا شأنها شأن بقية الدول بإجراء عملية الإصلاح الاقتصادي التي تتصف بالتدرج والحذر، حيث تقوم بتحرير الاقتصاد الوطني والمزيد من الانفتاح على العالم الخارجي وتعزيز دور القطاع الخاص وخلق المناخ الاستثماري المناسب الذي يعمل على تشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر الخارجي وهذا بمجموعه يعمل على محاربة المشكلة الأولى في جميع الدول والتي هي البطالة.

مشكلة البحث:

يعتبر موضوع الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي وخلق الظروف الملائمة للاستثمارات من أهم النواحي التي تعالجها خطة الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها سورية وذلك لكون الاقتصاد السوري يعاني من عجز في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث إن معدلات البطالة في تزايد مستمر ففي كل عام لدينا 240000 وافد الى سوق العمل ناهيك عن الأشخاص العاطلين عن العمل، وبحسب نتائج القوى العاملة لعام 2002 بلغ معدل البطالة في سوريا 11.7 %، وبالتالي فان الاستثمارات المطلوبة لإيجاد فرص عمل للوافدين الى سوق العمل كل عام تبلغ 187.5 مليار ليرة سورية¹.

من هنا فإن المشكلة الرئيسية للبحث هي كيفية العمل على تشجيع الاستثمارات المحلية في (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) وجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعد البطالة من صلب مشكلاتها.

¹ مطانيوس حبيب، قراءة في القطاع الخاص في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 2005/3/28 .

كما تتفرع مشكلات ثانوية عن المشكلة الرئيسية للبحث والتي منها تحديد حجم الاستثمارات في كل قطاع وخلق المناخ الاستثماري وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار وتبسيط الروتين والتخلص من البيروقراطية والتخلف الإداري وانخفاض معدلات الدخل.

أهمية البحث:

إن العجز عن توفير فرص عمل لطالبيه بالإضافة الى معدل مرتفع لنسبة التزايد السكاني وانخفاض مستوى الأجور يضعف السوق الداخلية ويسبب الركود لاقتصادي ويضعف فرص الاستثمار ويؤدي الى تآكل في الفئات الوسطى من المجتمع وتوزيع أفرادها بين الفقراء والأغنياء، لذلك فإن معالجة مشكلة البطالة لا يتم إلا عن طريق زيادة الاستثمار وعن طريق تنشيط الدورة الاقتصادية وذلك من خلال رفد الاقتصاد الوطني بمجموعة من المشاريع المتنوعة وعدم الاعتماد على قطاع معين سواء أكان عام أم خاص وسواء أكان زراعة أم صناعة أم تجارة أم نقل أم سياحة بل يجب أن تكون هذه القطاعات متكاملة فيما بينها وبالتالي فإن أهمية البحث الذي نتناوله " أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة البطالة في سورية " تأتي من الأهداف التي نريد تحقيقها وعلى وجه الخصوص من تشخيص العملية الاستثمارية في سوريا وإبراز نقاط القوة والضعف فيها والعمل على تعزيز نقاط القوة وتقليل نقاط الضعف بما يؤدي بمجموعه الى الحد من مشكلة البطالة.

أهداف البحث:

يتطلع البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعريف بالاقتصاد السوري ودراسة عملية الاستثمار كأحد محركات التنمية الاجتماعية.
- 2- دراسة واقع المناخ الاستثماري السوري بغية تحديد معوقاته و مقوماته.
- 3- معرفة عدد فرص العمل التي يؤمنها القطاعين العام والخاص وتركيب قوة العمل فيهما.

4- التعرف على الإجراءات المستحدثة في ضوء قوانين تشجيع الاستثمار.

5- دراسة قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلات الاجتماعية وخلق فرص

عمل حقيقية ورفع معدلات دخل الأفراد وحل مشكلات البطالة والفقر وبالتالي الوصول

الى بعض المقترحات التي قد تفيد في تحسين واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

1- توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر الأجنبي.

2- هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع الصغيرة

والمتوسطة.

3- المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها.

4- إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع

معدلات دخل الفرد.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات

النوعية الكافية عن الموضوع وتحليلها بطريقة موضوعية، والعمل على تصوير النتائج على

شكل أرقام معبرة تقدم تفسيراً واقعياً للمتغيرات والعوامل المرتبطة بموضوع الدراسة وتحقيق

قدر معقول من التنبؤ المستقبلي، وقد تمثل استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء

وصياغة الإطار النظري للدراسة، وذلك للتعرف على اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في

حل مشكلة البطالة. كما سيتم استخدام المنهج التطبيقي الإحصائي لتشخيص المشكلة ووصفها

بشكل موضوعي من خلال القياس الكمي لأراء أفراد العينة وتبويب هذه البيانات وتحليلها

لمعرفة السبلات التي تعترض عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعمل على تعزيز الايجابيات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة منى لطفي بيطار عام 2005 بعنوان: الاستثمار الخاصة وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا¹.

وقد هدفت الدراسة الى تقديم تحليل ودراسة لواقع الاستثمارات في القطاع الخاص ولاسيما المحلي منه وخاصة الصناعي لما له دور كبير في مجال التنمية، ودراسة المناخ الاستثماري في سوريا بما فيه من معوقات ومحفزات، وتطور الاستثمارات الخاصة في ظل قوانين تشجيع الاستثمار، وقد توصلت الباحثة الى عدة نتائج والتي من أهمها انه للاستثمارات الخاصة دور هام في الحياة الاقتصادية وان القطاع العام قد صمد في وجه التحديات الداخلية والخارجية التي تعرض لها، ويجب أن يكون هناك مزيج امثل ما بين القطاع العام والقطاع الخاص بحيث يكونا متكاملان، وان توفير المناخ الاستثماري المناسب يعد العامل الأهم في تشجيع الاستثمارات الخاصة، وبذلك يكون البحث قد تركز على المشاريع الخاصة بحد ذاتها دون التطرق لمشكلة البطالة ومدى مساهمة المشاريع في الحد منها.

2- دراسة ممدوح غانم عام 2002 بعنوان: جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سوريا².

وقد حاول الباحث من خلال بحثه أن يبين الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد السوري وهل هي قادرة على دفع عملية التنمية الاقتصادية وتطور الاقتصاد المحلي الى الأمام أم كان لها دور سلبي في ذلك محاولا شرح المناخ الاستثماري في سوريا بمعطياته

¹ منى لطفي بيطار، الاستثمار الخاصة وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، جامعة حلب، رسالة دكتوراه، 2005.

² ممدوح غانم، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سوريا، جامعة دمشق، رسالة ماجستير، 2002.

ومدى مناسبته لتلك الاستثمارات الأجنبية وهل قامت هذه الاستثمارات بأداء الدور والغاية المرجوة منها. ومن خلال الدراسة نرى انه تبين للباحث بان للمشاريع الأجنبية دور كبير في الاقتصاد الوطني لما لها دور في تسريع النمو الاقتصادي وانه يجب العمل على جذب تلك الاستثمارات وذلك بتحسين المناخ الذي سوف تعمل به وإزالة وتذليل كافة العقبات والصعوبات التي تحول دون تحقيق ذلك، وانه من الشروط المهمة لجذب تلك الاستثمارات توفر الأمن والأمان والضمان لرأس المال والعمل على استرداده بأسرع وقت والحصول على الربحية المناسبة والحرية في العمل والتعاملات والإجراءات، ولكننا في سوريا نعاني من ضعف في هذه الحرية مما يفسر عدم قدرة الاقتصاد السوري على جذب الاستثمارات الأجنبية الخارجية.

3- دراسة ربيعة سليمان عام 1998 بعنوان: الصناعات الصغيرة ودورها في

عملية التنمية في سورية.¹

وقد حاولت الباحثة أن تبرز الدور الذي يمكن أن تساهم به الصناعات الصغيرة في عملية التنمية وفي حل بعض المشكلات التي جابهت عملية التنمية الصناعية في الدول النامية وتقييم الدور الذي تضطلع به الصناعات الصغيرة القائمة في سوريا وفي دراسة أوضاع هذه الصناعات وخصائصها والمشكلات التي تعاني منها ومحاولة البحث عن السبل الكفيلة بدعم الصناعات الصغيرة وتوسعها والتي من شأنها المساعدة في التغلب على مشكلاتها بهدف الاستفادة من مزاياها لمصلحة الاقتصاد الوطني.

وقد رأت الباحثة أن الصناعات الصغيرة تتوزع بمختلف الميادين الاقتصادية ولا سيما الصناعية وخاصة في الصناعات النسيجية مشكلة ما نسبته 25.5% من المنشآت الصناعية الصغيرة واستثمرت مانسبته 20.55% من إجمالي رأس المال المستثمر في الصناعات الصغيرة

¹ - ربيعة سليمان، الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سورية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، حلب 1998.

ولكن هذه الصناعات لم تستوعب سوى 74.36% من إجمالي العمالة الموظفة في القطاع الصناعي عام 1993 حيث إن هذه المنشآت تتركز في المدن الحضرية ومراكز المدن.

4- دراسة رامي زيدان عام 2005 بعنوان : تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا¹.

حيث هدفت الدراسة لمعرفة مدى مساهمة هذه المشروعات في عملية التنمية الاجتماعية وبالتالي المساهمة في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية الخطيرة والتي من أهمها الفقر على نحو يقود الى تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء والتي لوحظ اتساعها منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. وقد لاحظ الباحث أن وجود هذه المشاريع في الأرياف يقلل من فلسفة انتقال العمالة من الريف الى المدينة ورفع الخدمات الاجتماعية في الأرياف وهذا من شأنه ما يؤدي الى زيادة دخل المزارع ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتوازن بين وجود هذه المشاريع في المحافظات المختلفة وإيجاد فرص عمل للإناث.

5- دراسة أديب صقر عام 2006 بعنوان: البطالة في سورية، الواقع والآفاق².

ومن خلالها تم شرح مفهوم البطالة وأشكالها ونوعية البطالة وعدد العاطلين عن العمل وان معدلات البطالة ترتفع كثيرا في سن الشباب المؤهلين وخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا وذلك بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي السوري عن معدلات نمو السكان، وقد تبين من خلال الدراسة الى وجود عدم تلاؤم بين خريجي الجامعات والمعاهد مع حاجة سوق العمل كما أن القطاع الزراعي باعتباره القطاع الرئيسي في الاقتصاد السوري فيه اختلال في توزيع

¹ رامي زيدان، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا رسالة ماجستير، 2005.

² أديب صقر، البطالة في سورية.. الواقع والآفاق، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006.

العاملين به وكذلك الأمر في القطاع الصناعي، كما لاحظ الباحث بأن اغلب المشاريع تتجه نحو المشاريع الاستثمارية الخدمية ذات الربح السريع واليد العاملة القليلة مقارنة بالمشاريع الإنتاجية التي تتطلب الكثير من اليد العاملة، كما أن البطالة تتوزع بشكل كبير في المناطق النائية والفقيرة مما يؤدي الى تزايد الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة مما يؤدي الى نشوء نوع آخر من البطالة والتي هي البطالة المقنعة.

خصوصية البحث بالمقارنة مع الدراسات السابقة:

تتجلى خصوصية البحث في النقاط التالية:

- ❖ دراسة واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.
- ❖ دراسة واقع المشاريع الأجنبية في ظل الإطار القانوني الحالي في سورية.
- ❖ دراسة واقع البطالة في سورية والتجارب التي تم تنفيذها في إطار الحد منها.
- ❖ دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة السورية.

الفصل الأول

المناخ الاستثماري في سورية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في الاستثمار

المبحث الثاني: واقع المناخ الاستثماري والمشروعات الصغيرة

والمتوسطة في سورية

المبحث الثالث: الاستثمارات الأجنبية في سورية

المبحث الرابع: الإطار القانوني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

إن الموقع الجغرافي والبيئة الطبيعية وتوافر الثروات والعمالة المؤهلة تؤدي دوراً كبيراً في تنشيط العملية الاستثمارية في أي بلد كان فهي تؤدي إلى تنشيط الحركة الصناعية والسياحية والتجارية وتؤدي إلى الازدهار الاقتصادي، ففي سورية ظهرت العديد من الحضارات التي تميزت بازدهارها وغناها لتوافر شروط التقدم والنمو من موقع جغرافي وبيئة خصبة ما أدى لنمو هذه الحضارات ونشؤها.

إن العوامل السابقة والتي يصطلح عليها حالياً عناصر المناخ الاستثماري كانت هي العنصر الأساسي وراء ظهور وازدهار الحضارات التي كانت تسيطر على العالم آنذاك.

وبالتالي يعد الاستثمار أحد أهم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق باعتباره أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي وخالق فرص العمل التي يمكن من خلالها حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فالأموال مثلاً لا يمكن أن تقضي على الفقر أو تحد من البطالة أو تؤمن السلع والخدمات أو تخلق نمواً اقتصادياً حقيقياً، وإنما استثمار الأموال بشكل فعال وفي المجالات المناسبة من شأنه أن يحل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتوقف حلها على النمو الاقتصادي المرتبط بنمو حجم التكوين الرأسمالي وبنوعية الاستثمارات.

وبنظرة عامة على المناخ الاستثماري في سورية وعلى الرغم من توافره فإن الاستثمارات الحالية ما تزال قاصرة عن تحقيق التنمية المرجوة منها، وهذا يعود إلى إدارة العملية الاستثمارية والروتين والبيروقراطية والفساد الإداري وقصور التشريعات والقوانين في كثير من الأحيان عن مواكبة التطورات المتسارعة في العالم.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في الاستثمار

أولاً: المناخ الاستثماري

ثانياً: المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ثالثاً: الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات

رابعاً: القرض

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في الاستثمار

وهنا لابد من التحدث عن مجموعة من المصطلحات المتعلقة بالعملية الاستثمارية والمشروعات الصغيرة.

أولاً: المناخ الاستثماري:

هناك العديد من التعاريف والمصطلحات المتعلقة بتوضيح مفهوم المناخ الاستثماري وسنقوم بذكر بعضها على سبيل الإيجاز.

- إن المعنى الاقتصادي للاستثمار هو توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع

حاجه أو حاجات اقتصادية وبمعنى أوضح الاستثمار يعني التخلي عن إيراد موجود لقاء

الحصول على إيراد آخر في فترات زمنية متعاقبة¹.

- وبشكل آخر الاستثمار هو العملية الاقتصادية القاضية بشراء مواد إنتاج وتجهيز وتكوين

رؤوس أموال، أي هو العملية التي تحدث بواسطة الإنسان من أجل خلق راس المال أو

أي بضائع دائمة يمكن أن تشبع حاجات مختلفة².

- هو عبارة عن تأجيل الاستهلاك إلى استهلاك أكبر في المستقبل مع العلم بأن الاستهلاك

الحالي مؤكد والاستهلاك المستقبلي غير مؤكد حيث يضحى الفرد أو المجتمع بإمكانه

إشباع حاجاته المتعددة حالياً على أمل أن يكون لديه قدرة أكبر على إشباع حاجاته في

المستقبل.

¹ د. بدوي محمد زكي، بعض المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2004، ص152.

² ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، دار الحداد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1981، ص372.

- انه مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه فالوضع السياسي للدولة ومدى ما يتسم به من استقرار وتنظيماتها الادراية وما تتميز به من فعالية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق وآلياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية وديموغرافية، كل ذلك يشكل مكونات ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار¹.

- وعندما نتحدث عن الاستثمار في التخطيط فإننا نتحدث عنه بمعناه الاقتصادي وهو الإضافة إلى رأس المال الحقيقي في المجتمع وتتكون هذه الإضافة من²:

• تكوين رأس المال الثابت

• الإضافة إلى المخزون السلعي

والمقصود بتكوين رأس المال الثابت استخدام الموارد السلعية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو التوسع فيها، وطبقا لهذا التعريف فإن الاستثمار يكون إجماليا حيث إن الاستثمار الصافي هو استخدام الموارد السلعية لزيادة الطاقة الإنتاجية التي يملكها المجتمع ولا يشمل استخدام الموارد السلعية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة.

- الاستثمار هو تخلي جهة ما عن أموال تمتلكها في لحظة معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوّض عن هذه الأموال المستثمرة من جهة وتوفر ربحية مجزية مقابل المخاطرة التي يكتنفها الاستثمار من جهة ثانية.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 1985، ص50.

² د. محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي تادرس قريصة، د. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية بيروت، 1983، ص293.

ثانياً: المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد للمشروعات الصغيرة أم المتوسطة فهو مفهوم يمتاز بالتباين فما هو مشروع صغير في دولة متقدمة يمكن أن يعتبر من المشروعات المتوسطة أو الكبيرة في دولة أخرى اقل تقدماً، وبالتالي هناك صعوبة في وضع تعريف موحد لهذه المشروعات.

- هو كل مشروع يقوم بتصنيع أو تأمين خدمات ويعتمد بشكل أساسي على الجهود الشخصية و الخبرة المهنية للمقاول أو الرائد ويؤمن فرص عمل لا تزيد عن (9) عاملين¹.

- هي الشركات الصغيرة الخاصة التي تملك وتدار بشكل مستقل من قبل شخص أو مجموعة أشخاص وهي عادة اصغر من أن تفرض هيمنتها على المجال الذي تعمل فيه².

- ويعرف البنك الدولي المشروع الاقتصادي بأنه نشاط استثماري تنفق فيه الموارد المالية لخلق أصول رأسمالية تنتج منافع عبر فترة من الزمن. وهو نشاط تنفق فيه الأموال توقعاً للعائد، ويخضع بصورة منطقية للتخطيط والتمويل بوصفه وحدة اقتصادية مستقلة³.

- هو نشاط اقتصادي منتج يوفر أكثر من فرصة عمل ويدر دخلاً وله صفة الاستمرارية يتراوح تمويله من "100000" ل.س إلى "1000000" ل.س بفائدة 5% موجه إلى

¹ زياد محمد رستم، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، 2006، ص13.

² مجلة المعرفة والإبداع، نيسان، 2007، ص12.

³ د. وفاء المبيريك، د. تركي الشمري، د. رمضان الشراح، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، جامعة الكويت، 2006، ص67.

المجالات الاستثمارية الإنتاجية والخدمية التي تخلق فرص عمل جديدة بناء على أسس الجدوى الاقتصادية بالدرجة الأولى¹.

- وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل "الاستراتيجية" والقصيرة الأجل "التكتيكية" كما يتراوح عدد العاملين بهذه المشروعات ما بين (10-15) عاملاً².

- وفي المرسوم رقم (39) لعام 2006 القاضي بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في سوريا الذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد عرف المشروع الصغير بأنه كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله (5000000) ولا يقل عن (1500000) ولا يقل عدد العاملين فيه عن (6) أما المشروعات بالغة الصغر فقد عرفها بأنها المشروعات التي لا يتجاوز رأسمالها المليون والنصف ليرة ولا يقل عن مئة ألف ليرة سورية أما المشروعات المتوسطة فهي المشروعات التي لا يزيد حجم التمويل فيها عن 15000000 ولا يقل عن 5000000³.

ثالثاً: الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات:

هي بمثابة الصندوق الوطني لتمويل مشاريع مكافحة البطالة وهي هيئة وطنية إنمائية استثمارية عامة تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 39/ لعام 2007 والتي كانت تدعى مسبقاً بهيئة مكافحة البطالة المحدثة بموجب القانون رقم 71 لعام 2001 والتي تهدف إلى تشجيع المبادرات الفردية في الاستثمار المنتج طويل الأمد لتوفير فرص عمل دائمة في القطاع الخاص

¹ فرصة عمل، المرسوم 39 القاضي بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، العدد 36، 2006، ص 14.

² زياد محمد رستم، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 4.

³ فرصة عمل، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 12.

والمساهمة في حل مشكلة البطالة وتحسين مستوى معيشة محدودي الدخل والمشاركة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

رابعاً: القرض:

- عقد يلزم به المقرض أن ينقل إلى المقرض ملكية مبلغ من النقود على أن يردّه إليه المقرض عند نهاية مدة القرض وذلك مقابل فائدة. وينص القانون عادة على وضع حداً أقصى للفائدة كما تنص قوانين العمل على أن يكون منح القروض للعمال بدون فوائد وأن تسدد على أقساط شهرية بواقع نسبة مئوية من الأجر².

- القرض الصغير: هو قرض استثماري موجه الى شريحة مؤهلة من الشباب المتعطلين للاستفادة من موارد الدولة من خلال خلق نشاط اقتصادي يوفر فرص عمل لأصحاب القروض ومن يعملون معهم لتحقيق غاية اجتماعية نبيلة في العيش الكريم للمواطن³.

¹ هيئة مكافحة البطالة، ورقة عمل بعنوان "التدريب والتنمية المجتمعية سياسات واستراتيجيات" دمشق، 2002، ص 10.

² أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، 1977، ص 248.

³ د. حسين مرهج العماش، التعليمات التنفيذية لهيئة مكافحة البطالة، 2004، ص 1.

المبحث الثاني: واقع المناخ الاستثماري والمشروعات الصغيرة

والمتوسطة في سورية

أولاً: موقع سوريا وجغرافيتها

ثانياً: أهمية الاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

ثالثاً: عناصر المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المحفزات - المعايير -

المعوقات)

المبحث الثاني: واقع المناخ الاستثماري والمشروعات الصغيرة

والمتوسطة في سورية

مقدمة

يشهد مناخ الاستثمار في سورية تحسناً متسارعاً في إطار عملية التحديث والإصلاح ويتجلى ذلك في جملة الأنظمة والقوانين والتشريعات الجديدة التي تحكم القطاع الاقتصادي وانعكاساتها على المسألة التنموية، حيث سعت الحكومة في السنوات الأخيرة إلى تأمين مناخ استثماري ملائم لدعم عملية التطور الاقتصادي. فقد عملت على توفير البيئة التشريعية المناسبة لخلق إطار استثماري يلائم متطلبات المستثمرين المحليين والعرب والأجانب، حيث صدر في سورية العديد من القوانين والتشريعات التي تم من خلالها تنظيم وتسهيل إجراءات ترخيص المشروعات وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية إضافة إلى إحداث مصارف خاصة وتطوير عمل المصارف الحكومية لتعمل وفق آليات عمل تتناسب مع اقتصاديات الدول المتقدمة وذلك من أجل توفير التمويل اللازم لإنشاء المشروعات وتحسين ظروف عملها.

كما تم العمل على تعديل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 الخاص بتشجيع الاستثمار الصناعي والزراعي الذي يرمي إلى خلق مناخ استثماري متوازن يجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، إذ تضمن هذا التعديل ضمانات وتسهيلات مالية وقانونية ومصرفية مميزة. وبذلك أصبح الاقتصاد السوري يتيح فرصاً واسعة للاستثمار المربح تتناسب مع ما تنتجه اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء.

أولاً: موقع سوريا وجغرافيتها

تمتد الأراضي السورية على مساحة قدرها 185200 كم² و تتوزع استخداماتها على النحو التالي: أراضي قابلة للزراعة 5997 هكتار يزرع منها فعلاً 5502 هكتار يروى منها بمختلف وسائل الري 1186 هكتار و أراضي غير قابلة للزراعة مساحتها 3710 هكتار موزعة إلى أراضي أبنية و مرافق عامة و إلى مسطحات مائية و أراضي صخرية و رملية و المساحة المتبقية و مقدارها 8811 هكتار عبارة عن مروج و مراعي 8265 هكتار و أحراش و غابات 546 هكتار¹.

غير أن موقع سورية الجغرافي الاستراتيجي يجعل منه نقطة مثالية للعبور إلى سوق إقليمية واسعة النطاق حيث تعتبر².

- ملتقى القارات الثلاث آسيا - أفريقيا و أوروبا.
 - في وسط منطقة الشرق الأوسط.
 - منفذ على البحر الأبيض المتوسط عبر ميناء اللاذقية و ميناء طرطوس.
- وتعد الأراضي والمياه من أهم الثروات الطبيعية في سوريا وتضاف إليها مجموعة ملحوظة من الثروات الكامنة في باطن الأرض والتي منها النفط والغاز و الفوسفات الذي بلغ إنتاجه عام 2007 حوالي 2904 ألف طن. كما يتوافر الملح الصخري وبكميات كبيرة بالقرب من دير الزور وفي عام 2007 بلغ الإنتاج منه 137 ألف طن³. بالإضافة للخامات الأخرى كالحديد الإسفلتي والرمل والبحص والرخام.

¹ المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لعام(2007)، ص15.

² www.investinsyria.org

³ المجموعة الإحصائية السورية لعام(2007)، مرجع سبق ذكره، ص180.

ثانياً: أهمية الاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وموضوعها موضوع أساسي في الاقتصاد لأنها تغطي 70-85% من كافة النشاطات في مجمل بلدان الحوض المتوسط بما فيها بلدان أوربية عريقة مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال¹ حيث تساهم هذه المشروعات وبشكل فعال في تكوين الفائض الصناعي وتشغيل اليد العاملة والمساهمة في التصدير وتخفيف الفوارق الإقليمية بين المناطق، وفي قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف الى المدينة عن طريق تثبيت السكان في أماكن أقامتهم وتحقيق التكامل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، فضلاً عن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر من خلال وصولها الى صغار المستثمرين من الرجال والنساء²، كما أنها تساعد على الانتفاع بالمواد بما يعني أنها تساعد على تنشيط بعض المواد التي لولا استخدامها لظلت معطلة مثل المدخرات العائلية الصغيرة وبعض المواد الخام المتاحة في أماكن معينة وبكميات صغيرة³، كما يجب أن لا ننسى الدور الذي تلعبه هذه المشروعات من ناحية التماسك الاجتماعي، وبالمحصلة رفع معدلات النمو الاقتصادي وتسريع عجلة التنمية، ومن جهة أخرى يمكن القول انه لهذه المشروعات دور هام في كافة مراحل النمو الاقتصادي.

فقد ساهمت المشروعات الصغيرة في حفز النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ويتوقع أن

تتصاعد مساهمتها خلال القرن الحالي من خلال:

¹ فرصة عمل، العدد8، أيار، 2004، ص4.

² المعهد العربي للتخطيط، تنمية المشاريع الصغيرة، الكويت، 2002، ص16.

³ نجوى عبد الهادي تركي، الإعلام وهموم مشروعات الشباب الصغيرة، القاهرة، 2003، ص42.

- مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي عبر تحقيقها للأرباح ومساهمتها في تصدير منتجاتها وتوفيرها لفرص العمل، إذ تشير الأرقام الحديثة للمكتب الحكومي للعمل في الولايات المتحدة (BLS) الى ان نحو 71% من فرص العمل في المستقبل ستكون موجودة في القطاعات الأسرع نمواً مثل قطاع العناية الطبية وخدمات الأعمال التجارية وقضايا البيئة¹، إذ تعد هذه المجالات البيئة التنافسية المناسبة للمشروعات الصغيرة.
- تبني الابتكارات والأعمال الريادية والإبداعية أو توظيف التكنولوجيا في مجالات استخدام جديدة غير تلك المجالات التي وجدت فيها.

1- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة:

ثمة حقيقة واقعية لا يمكن تجاهلها وهي أن عدد السكان في العالم يتزايد بمعدلات مرتفعة وان النسبة الأكبر من هذه الزيادة تحصل في البلدان النامية، وأمام تفاقم هذه المشكلة من جهة وعجز حكومات الدول عن معالجتها من جهة أخرى وفي ظل عجز المشروعات الكبيرة عن استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من الوافدين إلى سوق العمل، فان أهمية المشروعات الصغيرة تبرز بهذا الصدد²، بحيث تكون قادرة على خلق فرص عمل اكبر مقارنة بالمشروعات الكبيرة فهي توفر فرص عمل عديدة لبعض الفئات وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين للعمل في قطاع الأعمال الكبيرة ويبرز دور هذه المشاريع في النقاط التالية:

(a) دور المشروعات بالنسبة لتعظيم فرص العمالة المنتجة:

إن المشروعات الصغيرة تساهم مساهمة فعالة في خلق فرص للعمالة المدربة نظراً لما تتسم به من خصائص أهمها:

¹ مجلة المعرفة والإبداع، مرجع سبق ذكره، 2007، ص13.

² رامي زيدان، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، رسالة ماجستير، 2005، ص18.

❖ تميل المشروعات الصغيرة إلى استخدام الأساليب الفنية كثيفة العمل، وبالتالي يمكنها

استيعاب أعداد كبيرة من العمال وقدر محدود من رأس المال.

❖ تكلفة خلق فرصة العمل في المشروعات الصغيرة تقل كثيرا عن التكلفة في المشروعات

الكبيرة لانخفاض تكاليفها الاستثمارية.

❖ يمكن التوسع في إنشاء المشروعات في المناطق العمرانية الجديدة.

❖ يمكن أن تلعب دورا مهما في تشغيل فائض الخريجين.

(b) دور المشروعات بالنسبة لتكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة:

تساهم المشروعات الصغيرة في العمالة الماهرة فمن المعروف أن الحصول على العمالة

الماهرة يتم من خلال إقامة مراكز التدريب ومن خلال تدريب العمال في المصانع لاكتساب

المهارات الفنية.

2- أهمية المشروعات الصغيرة في دعم المشروعات الكبيرة:

هناك علاقة تكاملية ما بين المشروعات الصغيرة والكبيرة وهي تأخذ الشكل التالي:

a. التكامل المباشر:

وهو عبارة عن علاقة تعاقدية تتم بين المنشآت الكبيرة والصغيرة تستخدم بمقتضاها

إحدى المنشآت منتجات الأخرى بصور منتظمة كمدخلات في عملياتها الإنتاجية وهذا يطلق

عليه التعاقد الجزئي أو التعاقد من الباطن. وهذا يحقق صالح كل من المنشآت الصغيرة

والكبيرة، فمثلا بالنسبة للمشروعات الكبيرة نجد أن هذا النوع من التعاقد يتيح لها الحصول

على احتياجاتها من المواد الخام بالكميات والأسعار المناسبة، فمثلا شركة فيات العملاقة

لصناعة السيارات تعتمد على بضعة آلاف مورد من المنتمين إلى الصناعات الصغيرة لتزويدها بجل القطع المكونة لها¹.

b. التكامل غير المباشر:

وهو نوع من التكامل يتم بصورة تلقائية دون أي اتفاقيات أو عقود، ويأتي نتيجة طبيعية لقوى السوق ومحاولة توفير المنتج بأقل تكلفة ممكنة. فمثلا في اليابان تحيط بكل مؤسسة من المؤسسات الصناعية الكبيرة عشرات الشركات الصغيرة التي تعمل في الباطن وتقدم كل عناصر التصنيع البسيطة.

3- أهمية المشروعات الصغيرة في جذب المدخرات:

إن المشروعات الصغيرة تعد مجالا خصبا لتشجيع الادخار المحلي حيث تتميز هذه المشروعات بانخفاض رأس المال مقارنةً بالمنشآت الكبيرة مما يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين الذين لا يميلون إلى أنماط المشاركة التي تحرمهم الإشراف المباشر على استثماراتهم.

4- أهمية المشروعات الصغيرة في دعم الصادرات:

من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد القومي للكثير من الدول العجز الكبير والمتزايد في الميزان التجاري، لذلك من الضروري العمل على تعظيم العائد الصافي للصادرات الناتجة من الاستثمارات المحققة، ويمكن للمشروعات الصغيرة أن تقوم بدور مهم في ذلك من خلال:

¹ فرصة عمل، العدد 8 ، مرجع سبق ذكره، 2004.

(a) المشروعات الصغيرة تكون اقدر على كسب الأسواق الخارجية إذا اتخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتجاتها، لأنها تعتمد على العمل اليدوي وتلقى إقبالاً شديداً في أسواق الدول المتقدمة نتيجة لاندثار هذه المشروعات في تلك الدول.

(b) المشروعات الصغيرة غالباً ما تعتمد في نشاطها على المواد الخام المحلية والعمالة الكثيفة، وهذا يعني أن اثر تنمية هذه لمشروعات على الواردات غالباً ما يكون محدوداً للغاية وذلك لان استيرادها للآلات والمعدات محدود.

ثالثاً: عناصر المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المحفزات - المعايير - المعوقات).

نظراً للدور الكبير الذي تلعبه المنشآت الصغيرة الخاصة في تطوير وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة فقد وضعت كثير منها حوافز مختلفة لتشجيع الشباب وممن لديهم مدخرات لإقامة هذه المنشآت مثل توفير الأماكن والأراضي اللازمة لإقامة المشروعات بالمدن الصناعية بإيجار منخفض أو تدعيم ثمن الأراضي الممنوحة وتوفير المعونة الفنية لدراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات وتمويل هذه المشروعات بسعر فائدة منخفض لحين استكمال المنشأة والإعفاء من الضرائب ورسوم التسجيل والرخص¹.

1- محفزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو أنه ما هي العناصر التي تؤثر على اتخاذ المستثمر قرار الاستثمار.

¹ عز الدين الشرقاوي، ندوة كيف تبدأ مشروعك: دليل إرشادي في بدء وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دمشق، 1992 ص76.

إن حوافز الاستثمار هي: مجموعة من العناصر والعوامل التي تدفع المستثمر لأخذ قراره بالاستثمار وهذه العناصر والعوامل هي ذاتها المساعدة على خلق المناخ الاستثماري الملائم وعلى العكس من ذلك فإن هناك مجموعة من العوامل والعناصر المثبطة أو الكابحة للاستثمار¹. وبالتالي فإن العوامل المشجعة على قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي:

(a) السياسة الاقتصادية الملائمة والتي يجب أن تتسم بالوضوح والاستقرار، وأن تتسجم القوانين والتشريعات معها ويكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة. إن الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، ويجب أن تكون مستقرة ومحددة وشاملة. وهذا يعني أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون وان احتوى الكثير من المزايا والإعفاءات والاستثناءات بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى وهذا من الممكن أن يتوقف على:

— إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور.

— تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من أمامه.

— تطوير إجراءات التسليف وتنشيط المصرف الصناعي، وتخفيض سعر الفائدة على

القروض المقدمة للصناعيين، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات السورية بالمنافسة الخارجية.

¹ الاستثمار في سورية، أسئلة وأجوبة، مجموعة من المختصين، الطبعة الأولى، الأهالي، دمشق، 1992، ص 63.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الداخلي مثل أسعار الفائدة العالمية، ومعدل الأرباح، وظروف الاستثمار من حيث حرية خروج راس المال ونقل الملكية في الدول الأخرى.

(b) البنية التحتية اللازمة للاستثمار وخصوصاً المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات، بدرجة أفضل إن لم تكون مساوية لأغلب دول العالم. ووضعها تحت تصرف المستثمر بأسعار معتدلة لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة. ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصارف الخاصة، وأسواق الأسهم والأوراق المالية، ففي سوريا يوجد:

- شبكة من الطرق والمواصلات تربط بين كافة القرى والمدن السورية.
- موانئ حديثة على البحر الأبيض المتوسط (اللاذقية - طرطوس) و خطوط ملاحية كبرى للسفن.
- شبكة من السكك الحديدية تربط بين الموانئ البحرية والمرافئ الجافة وبين سوريا وتركيا.
- تقدم شركة الاتصالات التابعة للدولة خدمات الهاتف والفاكس والإنترنت، كما تقوم شركتان للهاتف المحمول يملكهما القطاع الخاص بتقديم خدمة الهاتف المحمول.
- تصل شبكة الكهرباء إلى كافة المدن والقرى السورية، و ترتبط سورية مع لبنان والأردن وتركيا ومصر والعراق بشبكة الربط الكهربائي.
- مدن صناعية في المحافظات الكبرى (ريف دمشق، حلب، حمص).

(c) بنية إدارية مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الكهرباء والصناعة والتموين والبلديات.

إن هناك ضرورة لمساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

(d) ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض، وعدم تناقضها ووضوحها وعدم اختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة، وضرورة عدم تشعبها وتعديلاتها المتلاحقة مثل قوانين الاستثمار والتجارة والمالية والجمارك. وضرورة تبسيط تلك القوانين وإنهاء إمكانية الاجتهاد في تفسير نصوصها.

(e) موارد بشرية كبيرة ومؤهلة:

- قوى عاملة مؤهلة و مدربة.
- ارتفاع نسبة المتعلمين من السكان.
- ارتفاع نسبة السكان الذين يتلقون تعليم عالي.

2- معايير التمييز بين المشروعات الصغيرة والكبيرة¹:

هناك معايير عديدة يمكن الاستناد إليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة وتتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى وذلك تبعا لتباين إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل

¹المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره، 2002، ص2.

النمو التي بلغتها، فالمشروعات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية، كما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي مر ويمر بها اقتصاد تلك الدولة، وكذلك تبعا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة التي تتمتع بها كل دولة¹، فمثلا المشروع الذي يعتبر صغيرا في الولايات المتحدة قد لا يعتبر كذلك في دولة نامية كسورية أو مصر. وهناك جانب مهم لتمييز بين المشروعات الصغيرة والكبيرة وهو عنصر الزمن، فما يعد صناعة صغيرة في وقت من الأوقات قد لا يعد كذلك في وقت لاحق، فهذه المشروعات قد لا تبقى بالشكل نفسه الذي بدأت به بل يمكن أن تنمو من حيث عدد العمال وحجم المشروع والمعدات ومعدلات الإنتاج وحجم المبيعات. أي إن التمييز بين المشروعات الصغيرة والكبيرة يخضع أيضا لعامل الزمان والمكان

ومن المناقشة الموجزة أعلاه يصبح من الضروري أن نتعرف على المعايير والأسس التي حاول الباحثين على أساسها تحديد المشروعات الصغيرة، فهناك عدة معايير يمكن استخدامها في هذا المجال وهي معايير كمية ومعايير وصفية:

A. المعايير الكمية:

تعتبر المعايير الكمية والتي تشمل معيار العمالة ورأس المال المستثمر وقيمة الإنتاج والمبيعات والقيمة المضافة وغيرها من أكثر المعايير استخداما في تصنيف المشروعات الصغيرة، وسنقف عند بعض هذه المعايير للتعرف على مزاياها وعيوبها.

❖ معيار العمالة: يعتبر عدد العاملين في المشروع من أهم المعايير التي أخذت بها

بعض الدول للفرقة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة وذلك نظرا لسهولة

¹ ربيعة سليمان، الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سورية، مرجع سبق ذكره، ص2.

الحصول على البيانات وإمكانية تحليلها ومعالجتها إحصائياً والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات.

إن البنك الدولي يصف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر والتي يعمل بها ما بين 10 - 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة وتلك التي يعمل بها من 50 - 100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة، وفي دراسة قام بها اتحاد شعوب بلاد جنوب شرق آسيا استخدم بروتش وهيمينز التصنيف الآتي المعترف به بصورة عامة:

من 1 - 9 عمال صناعات أسرية أو صناعات كوخ.

من 10 - 49 عاملاً صناعات صغيرة.

من 50 - 99 عاملاً صناعات متوسطة.

من 100 فأكثر صناعات كبيرة.

يعاب على هذا المعيار أن استخدام عدد العمال وحده قد لا يبين الحجم الحقيقي للمشروع هل هو صغير أم كبير الحجم فهناك مشاريع كثيرة تحتاج إلى رأسمال كبير وتوظف عدد قليل من العمال هذه المشاريع من الخطأ اعتبارها من المشاريع الصغيرة على أساس معيار العمل وحده كذلك هناك مشاريع كثيرة تحتاج إلى رأسمال قليل وتوظف عدد كبير من العمال هذه المشاريع من الخطأ استبعاده من مجال المشاريع الصغيرة¹.

وعليه فإن معيار العمالة لا يصلح منفرداً للحكم على كون المنشأة صغيرة أم كبيرة، لذلك يرى البعض ضرورة اخذ معيار رأس المال في الاعتبار عند التفرقة بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الكبيرة.

¹ وفاء المبيريك، د. تركي الشمري، د. رمضان الشراح، مرجع سبق ذكره، ص 83.

❖ معيار رأس المال: يرى البعض أن الأخذ برأس المال المستثمر أكثر فعالية

للتفرقة بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الكبيرة، وقد اختلف أصحاب هذا

الرأي حول المقصود برأس المال المستثمر هل هو رأس المال الإجمالي

(رأس المال الثابت [الأرض - المباني - الآلات] ورأس المال المتغير] المنفق

على العمال، أم رأس المال المتداول المنفق على الخامات والطاقة) أم

المقصود هو رأس المال الثابت فقط ؟.

وهناك اتجاه للاكتفاء برأس المال الثابت للتعبير عن رأس المال المستثمر وذلك بعد استبعاد

قيمة الأرض من رأس المال الثابت لان قيمة الأرض تختلف من منطقة لأخرى ومن زمان

لآخر¹. وقد تم استبعاد رأس المال المتغير لان هناك صناعات تعظم فيها أهمية رأس المال

المتغير ورأس المال المتداول وتقل فيها أهمية رأس المال الثابت، فإذا أضفنا رأس المال المتغير

والمتداول إلى رأس المال الثابت فسوف تخرج هذه المشاريع من دائرة المشاريع الصغيرة وذلك

على الرغم من أن هذه المشاريع تعتبر في حجم المشروعات الصغيرة.

وقد حدد البنك الدولي بأن المشاريع الصغيرة هي المشاريع التي لا يزيد رأسمالها عن 250

ألف دولار بعد استبعاد قيمة الأرض. وفي اليابان يتم تعريف المشاريع الصغيرة بأنها تلك

المنشآت التي لا يزيد رأسمالها عن 100 مليون ين.

ويعاب على هذا المعيار وجود صعوبة في تقييم الأصول الثابتة وتأثره بالتغيرات في قيمة

النقد بفعل التضخم والانكماش.

¹ المرجع السابق، ص 83.

ولهذا نجد أن بعض الدول قد عملت على المزج بين معيار العمل ومعيار رأس المال في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة. ففي اليابان تكون المشاريع صغيرة عندما لا يزيد رأسمالها عن 100 مليون ين ولا يزيد عدد العاملين بها عن 300 عامل.

وينطوي هذا المعيار على علاقة عكسية بين عدد العاملين وحجم رأس المال المستثمر حيث يستخدم معيار كثيف العمالة (يرتفع فيه معدل العمالة/ رأس المال) في الدول التي تعاني من البطالة، ويستخدم معيار كثيف رأس المال (يرتفع فيه معدل رأس المال / العمل) في الدول التي يوجد فيها وفرة في رأس المال.

ويعتبر استخدام هذا المعيار في الدول التي لا تعاني من حدة في مشكلة البطالة ناجحاً أكثر من الدول التي تعاني من مشكلة البطالة.

❖ معيار كمية وقيمة ونوعية الإنتاج: ووفقاً لهذا المعيار تحدد المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي تتصف بصغر حجم إنتاجها وانخفاض قيمته واعتمادها بدرجة كبيرة على اليد العاملة نظراً لارتباطها بأسواق صغيرة الحجم. وهناك عدة صعوبات تواجه معيار كمية الإنتاج منها أنه لا يصلح في حالة المنشآت ذات الإنتاج المتعدد لصعوبة الجمع العيني لهذا الإنتاج، كما أن معيار القيمة (الكمية × الثمن) قد يكون مضللاً عندما تحدث تغيرات كبيرة في الأسعار.

❖ معيار درجة الانتشار: يرى البعض أن معيار التفرقة بين المشاريع الصغيرة والكبيرة يتوقف على درجة الانتشار، فنظراً لانخفاض رأس المال المستثمر في المشاريع الصغيرة واعتمادها بدرجة أكبر على اليد العاملة واعتمادها بالدرجة

الأولى على المدخرات الفردية فإنها تتصف بالكثرة العددية والانتشار إذا ما

قورنت بالصناعات الكبيرة التي تتميز بالتركز والقلّة العددية.

❖ معايير أخرى: مثل معيار التنظيم والإدارة ومستوى الخدمات المقدمة من الدولة

والطاقة الإنتاجية وكمية المواد الخام المستخدمة وقيمتها وعدد الآلات.

B. المعايير الوصفية:

تعتمد هذه المعايير على السمات العامة التي تتميز بها المشاريع الصغيرة والتي

منها:

➤ تركز ملكية المنشأة في عدد قليل من الأفراد.

➤ أن يكون نصيبها من السوق الذي تتنافس فيه صغيراً نسبياً.

➤ احتياجاتها من خدمات البنية الأساسية متواضع.

➤ مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمالة.

3- معوقات المشاريع الصغيرة وأسباب فشلها:

أجريت دراسة على العديد من المنشآت الصغيرة في عدة بلدان لتحليل الأسباب التي تؤدي إلى

الفشل وأتضح أن أقل من 10% من هذه المنشآت يرجع أسباب فشلها إلى إهمال صاحب المنشأة

أو تعرضه للخداع أو السرقة أو الكوارث المفاجئة التي تحدث للمنشأة أما 90% منها يرجع

الفشل فيها إلى أسباب عديدة أخرى تتلخص فيما يلي¹:

I. أسباب تتعلق بشخص صاحب المنشأة: مثل عدم توافر الخبرة الفنية والإدارية اللازمة

لإدارة المنشأة أو ضعف الشخصية والبطء في اتخاذ القرارات المناسبة لحسن سير

المنشأة.

¹ عز الدين الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، 1992، ص77.

II. أسباب تتعلق بالنواحي المالية: إن هامش الخطأ في إدارة أموال المنشأة يجب أن يكون صغيراً جداً لعدم توفر رأس المال الكافي لبدء المشروع يعتبر خطأ قاتلاً في المشاريع الصغيرة. فمثلاً تجميد جزء كبير من رأس المال في المباني والأرض وعدم توافر رأس مال عامل يكفي لتشغيل المنشأة والتوسع في البيع الآجل وتعذر استرداد قيمة المبيعات وعدم الفصل بين إيرادات المشروع والمصروفات العائلية جميعها تؤدي إلى فشل المشروع¹.

III. أسباب تتعلق بالتخطيط: إن الفشل في التخطيط يؤدي لفشل المشروع في البقاء والاستمرار، إذ بدون الخطة الإستراتيجية لا يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها.

IV. النمو غير المسيطر عليه: يعتبر النمو حالة طبيعية ومرغوب بها في كل المنشآت لكن النمو يجب أن يكون مخططاً ومسيطرًا عليه فالتوسع في العمل يتطلب التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة أو عن طريق زيادة رأس المال من قبل صاحب المشروع وليس عن طريق الاقتراض.

إن أي مناخ اقتصادي يستجيب لعوامل قد تدفعه نحو الأمام ويعتبر بمثابة حوافز للاستثمار وبالمقابل قد يخضع لمؤثرات تؤخر من إنجازهِ وتعتبر بمثابة معوقات للاستثمار ويمكن أن نجمل معوقات الاستثمار بشكل عام بالنقاط التالية²:

I. معوقات بنيوية: مثل نقص وتخلف خدمات الطرق والنقل ومحدودية السوق المحلي الناتج عن انخفاض مستوى الدخل الفردي وكذلك معاناة المستثمر من مصاعب ومشاكل تسويق منتجات المشروع وكذلك غياب أو ضعف

¹ ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص6.

² بشار احمد، التمويل الاستثماري في سوريا، دبلوم، جامعة تشرين، 2002، ص31.

سوق المال، وقلة المناطق الحرة وخاصة مع ضعف الروابط والاتفاقيات التجارية مع الدول العربية وندرة المدن الصناعية التي تمثل الحاضنة للمشاريع الاستثمارية¹.

II. معوقات قانونية: ومنها عدم شمول تشريعات الاستثمار لكافة المسائل التي تنظم العملية الاستثمارية وعدم استقرار التشريعات النازمة للاستثمار وقصور اللوائح التفسيرية مما يفتح المجال لمفارقات في التطبيق مما يسمح بإمكانية الاجتهاد في تفسير المواد ويجعل المستثمر غير مطمئن للنتائج ويمكن إيراد عدد من الأمثلة التي تحتاج إلى موافقة المجلس الأعلى للاستثمار:

- عند التخلي عن المشروع لصالح شخص غير سوري وتحديد فترة سنتين لتنفيذ عملية التخلي.
- عند التخلي عن الآليات والأجهزة والتجهيزات والمعدات.
- من أجل تجاوز نسبة احتفاظ المصدر بحصيلة العملات الأجنبية الناتجة من عائدات التصدير.

III. المعوقات الإدارية والتنظيمية²: مثل تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وتضارب الاختصاصات فيما بينها، وكذلك تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالتراخيص للاستثمار، والبيروقراطية الناجمة عن التخلف الإداري إذ لا تكفيهم موافقة مكتب الاستثمار وإنما لابد من الحصول على تراخيص مختلفة من وزارات الكهرباء والصناعة والاقتصاد والبلديات بالإضافة إلى

¹ مجلة الاقتصاد العالمي، السنة الثانية، العدد 19، كانون الثاني، 2005، ص 16.

² بشار احمد، مرجع سبق ذكره، 2002، ص 31.

الفساد الإداري في كثير من مؤسسات الدولة ويؤكد مدى هذا العائق تقرير أصدره البنك الدولي وينص على أن الفساد الإداري المستشري في الشرق الأوسط يعد بمثابة العائق من المرتبة الثانية الذي يطرده الاستثمار.

IV. معوقات اقتصادية ومالية: أي ما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات وتعقيدات التشريع الضريبي وثبات معدلات الفوائد المصرفية لمدة طويلة في فترات الرواج كما في فترات الكساد وتفويت فرصة توجيه المدخرات إلى القنوات الاستثمارية بدلا من الاكتناز والادخار المصرفي.

V. معوقات سياسية: ومنها ما يتعلق بالاستقرار السياسي وبعض الاضطرابات الأمنية.

VI. معوقات ترجع إلى المستثمر: مثل ضعف المقدرة الاستثمارية وكذلك غياب الدقة عند دراسة الجدوى الاقتصادية وأمر يتعلق بالإدارة وهيكل التمويل والتسويق.

وقد ذكر تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار أن الاستثمار في سورية قد تراجع على المستوى الدولي حيث أصبح في المرتبة 137 بعد أن كان في المرتبة 133 وكشف التقرير أهم المعوقات التي تواجه المستثمر وهي¹:

■ عدم وجود التمويل اللازم للمشاريع وارتفاع معدلات الفائدة والافتقار للإقراض طويل الأجل.

¹ مجلة الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد 357 ، 8/10 /2008، ص4.

- إن النمو الاقتصادي غير كاف ليحقق موارد تمكن سورية من تطوير بنيتها التحتية.
- عدم وجود سوق أوراق مالية ووجود قطاعات اقتصادية مشتتة يلزمها إعادة هيكلة لذلك فالسوق المالي لن يكون ذا جدوى أمام تلك الحالة من الاستثمار.
- ارتفاع كلف الاستثمار وضعف معدلات الربحية الناجمة عن فرض أعباء ورسوم إضافية.
- ضعف الدعم المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- غياب الحوافز.
- الافتقار إلى الجهة التي تقوم بتقديم المشورة الفنية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية ودراسات السوق.
- الفساد الإداري.

المبحث الثالث: الاستثمارات الأجنبية في سورية

أولاً: تعريف في الاستثمار الأجنبي

ثانياً: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي في سوريا

رابعاً: اثر الاستثمارات الأجنبية على العمالة

المبحث الثالث: الاستثمارات الأجنبية في سورية

تمثل قضايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة محورا لاهتمام الكثير من الكتاب ورجال الأعمال والحكومات في الدول النامية والمتقدمة معا، وبصفة عامة يتركز الجدل الدائر حول جدوى هذا النوع من الاستثمارات من وجهة نظر الدول النامية حول عدد من المحاور يمكن ذكرها كالآتي¹:

- 1- دوافع الشركات الأجنبية أو الشركات متعددة الجنسيات وراء الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة.
- 2- محددات الاستثمارات الأجنبية.
- 3- الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية.
- 4- سياسات الاستثمار الأجنبي وأشكاله المختلفة.
- 5- أساليب التنظيم والإدارة وممارسة وتنفيذ الأنشطة الوظيفية في الشركات الأجنبية.

أولاً: تعاريف في الاستثمار الأجنبي:

وقبل الدخول في المزيد من التفاصيل لا بد من الإشارة إلى بعض المفاهيم المرتبطة باقتصاديات الاستثمار الدولي:

¹ د. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 11.

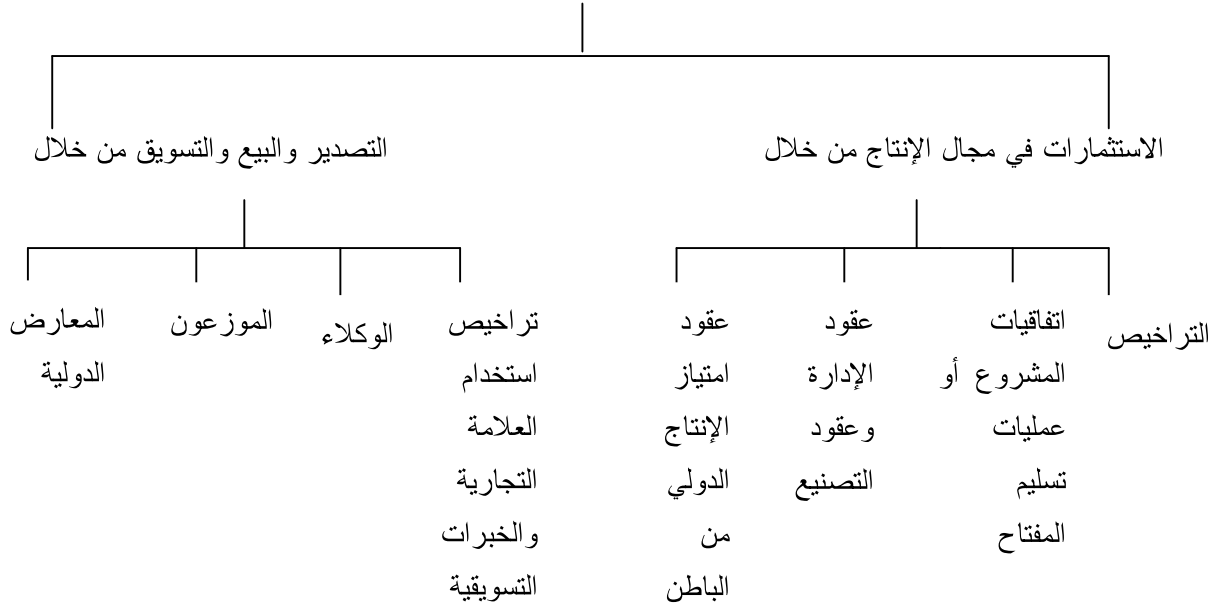
- الاستثمار الأجنبي المباشر¹: عملية تقوم من خلالها إحدى المنشآت بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي الأم بهدف ممارسة نوع من التأثير على عمليات تلك المشروعات. وأشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام 1999 إلى شمول الاستثمار الأجنبي المباشر لعلاقة طويلة الأجل تعكس مصلحة دائمة هدفها السيطرة على كيان اقتصادي يقيم في دولة مضيفة. وتشمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسبما ورد في تقرير الاستثمار في العالم لعام 2002 ثلاثة عناصر هي أسهم رأس المال والأرباح المعاد استثمارها والقروض أو الديون الناجمة عن المبادلات بين الشركات². ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة والتي منها الاستثمار المشترك والاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي والاستثمار في المناطق الحرة.

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: في ظل هذا النوع من الاستثمار لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار وفي بعض أنواع هذه الاستثمارات لا يتحكم المستثمر الأجنبي جزئيا أو كليا في إدارة وتنظيم المشروع وتتخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة الأشكال التالية عقود الترخيص وعقود التسويق وعقود التصنيع وعقود الإدارة وعقود الوكالة وعقود تسليم المشروعات مع الإنتاج.

¹ أ.د. ممدوح عوض الخطيب، التنمية والتخطيط، جامعة الملك سعود، 2003، ص 257.

² UNCTAD, World Investment Report 2002, New York, 2002, p291.

الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة



- الشركة الدولية: ذكر ليفنجستون ان الشركة الدولية هي تلك الشركة التي تتمتع بشخصية

مستقلة وتمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية أو أكثر¹.

- الشركات متعددة الجنسية: يعرف فرنون الشركة متعددة الجنسيات بأنها "المنظمة التي

يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار والتي تمتلك تسهيلات أو

فروعاً إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر².

ويرى هودوينج أن الشركة متعددة الجنسيات هي تلك الشركة التي تمتلك وتدير

مشروعات استثمارية في أكثر من دولة أجنبية³.

¹ D.B.Zenoff, Management Principles for finance in the multinational, London, Euromoney publications, Ltd, 1990. p 73.

² A.R.Negandhi and B.R.Baigon, Tables are Turning German and Japanese Multinational Companies in the U.S.A, Cambridge, 1991, p111.

³ James M.Livingatons, the International Enterprise, London, 1995, p10.

ثانياً: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي:

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل محورا لاهتمام الباحثين والكتاب في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي لابد من عرض وجهات النظر في هذا الخصوص على النحو التالي:

1: النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتطوي على الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات الأجنبية وليست الدول المضيفة ويستند الكلاسيك بهذا الصدد على عدد من المبررات:

- تميل الشركات متعددة الجنسيات الى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح الناتجة من عملياتها الى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بتوزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية وما يترتب على هذا من خلق التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.
- ان وجود الشركة الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال:

➤ اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أجنبية.

➤ خلق التبعية الاقتصادية.

➤ قد تمارس الشركات الأجنبية الكثير من الضغوط السياسية في الدولة المضيفة،

وهذا بمجمله يؤدي الى التبعية السياسية.

2: النظرية الحديثة:

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كلا من طرفي الاستثمار يربطهم علاقة المصلحة المشتركة فكل منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف، غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما، وجدير بالذكر إن وجهة نظر رواد النظرية الحديثة يؤيدها الكثير من الأدلة والبراهين. حيث نرى أن تنافس الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها أصبح حقيقة يفرضها واقع ما تقدمه هذه الدول من ضمانات متعددة وتسهيلات مختلفة للشركات الأجنبية.

وفي هذا الشأن يشير كل من زينوف (Zenoff) ونيجاندي (Negandhi) وباليجا (Baliga)

إلى الأتي¹:

➤ أن الدول المضيفة لكي تحقق أكبر قدر من المنافع فإنها تحاول فرض شروط

معينة على الشركات متعددة الجنسيات لكي تزيد من فرص العمالة والمساهمة

في تنمية الموارد البشرية والتطوير في مجالات الإنتاج والبيع وزيادة

الصادرات والحد من الواردات.

➤ في نفس الوقت نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تطلب من الدول المضيفة

الحد من الإجراءات البيروقراطية وتوفير كافة الخدمات المرتبطة بالبنية

الأساسية وتحسين الشروط والقوانين الخاصة بالعمل.

¹ OECD, Investing in Developing Countries, Paris, 1999, p17.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي في سورية:

رغم أن سورية تعاني من صغر حجم السوق المحلية ومحدودية الموارد الطبيعية فإنها تمتلك بعض المزايا النسبية التي تمكنها من تجاوز العقبات التي تواجه مسيرتها التنموية وتدعم قدراتها التنافسية وفي مقدمة هذه المزايا وفرة الموارد البشرية المؤهلة والمدربة ووجود بنية تحتية متطورة إلى جانب وجود بعض الصناعات والقطاعات الواعدة التي يمكن تطوير نقاط قوتها ومعالجة نقاط ضعفها من خلال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر القادر على تمويل الاستثمارات الكبيرة وخاصة في مجالات البحث والتطوير واستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة.

ورغم الشوط الكبير الذي قطعه سورية في مجال الإصلاح الاقتصادي والتشريعي فإن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية لم يرق إلى المستوى المناسب ولذلك سوف نتعرف على المشاكل والعقبات التي لازالت تواجه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية¹:

- 1) يتمثل الجزء الأكبر منه في ملكية أقلية من رأس مال الشركات.
 - 2) يتركز الاستثمار الأجنبي في مجال الشركات النفطية.
 - 3) تهدف أغلب المشاريع التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي إلى تغطية الطلب المحلي.
 - 4) تواضع مساهمة الاستثمار الأجنبي في إدخال تقنية جديدة في الإنتاج.
- أما القضايا التي يأخذها المستثمر في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار:

1) الاستقرار السياسي في سورية.

2) ملائمة القوانين المتعلقة بالاستثمار.

3) السياسة الضريبية المحفزة.

¹ الاسكوا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص49.

(4) الاستقرار الاقتصادي (النقدي والمالي والتضخم وسعر الصرف والفائدة).

(5) حرية تحويل الأموال المستثمرة وعوائدها.

(6) البنية التحتية الملائمة.

(7) حجم السوق وإمكانية التوسع.

(8) الربحية.

كما أن المشاكل والصعوبات التي تواجه المستثمر الأجنبي:

(1) الإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية ومركزية القرار.

(2) عدم استقرار القوانين والأنظمة وغموضها.

(3) المخاطر الاقتصادية.

(4) احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية.

(5) عدم توافر المياه للمشاريع الزراعية.

(6) الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.

وقد أدركت الحكومة السورية أهمية تشجيع الاستثمارات الخارجية فأصدرت العديد من

القوانين والتشريعات لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وأبرمت العديد من الاتفاقيات

لحماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة بالإضافة إلى اتفاقيات تشجيع الاستثمارات العربية فهناك:

1- اتفاقيات تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات الموقعة مع الدول العربية مثل الإمارات

العربية المتحدة ومصر ولبنان وليبيا واليمن والتي من أهم نقاطها¹:

• منح الاستثمارات وعائدات الاستثمارات الموظفة في أحد البلدين معاملة لا تقل أفضلية

عن تلك الممنوحة لاستثمارات طرف ثالث.

¹ غرفة تجارة دمشق، اتفاقيات الاستثمار بين سورية والدول العربية والأجنبية: ملحق اتفاقية التير، دمشق، 1999، ص39.

- تمتع الاستثمارات بالتسهيلات والحوافز والإعفاءات الضريبية المقررة بموجب قوانين الاستثمارات النافذة في كلا البلدين.

- عدم خضوع استثمارات البلدين لأي إجراءات تحد من حق الملكية ولا يجوز التأميم أو نزع الملكية إلا في حالات النفع العام مقابل تعويض فوري وكاف وعادل وعلى أسس غير تمييزية.

- السماح بإعادة تحويل رأس المال وعائداته إلى الخارج بنفس العملة التي ورد بها أصلاً أو بأية عملة قابلة للتحويل.

- يتم تسوية الخلافات المتعلقة بمختلف أوجه الاستثمارات والأنشطة المرتبطة بها عن طريق التوفيق أو التحكيم أو اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية وفق أحكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

2- اتفاقية تشجيع الحماية المتبادلة لاستثمارات رؤوس الأموال الموقعة مع الدول الأجنبية مثل ألمانيا واندونيسيا وباكستان وروسيا وفرنسا والصين.

3- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

4- اتفاقية رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية.

5- اتفاقية تسوية منازعات استثمار الأموال العربية.

6- اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

7- اتفاقية النقل الدولي بالشاحنات (التير).

رابعاً: أثر الاستثمارات الأجنبية على العمالة:

إن الدول النامية تسعى جاهدة للقضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل ويمكن تصنيف الآثار المترتبة على دخول الشركات الأجنبية على العمالة إلى نوعين رئيسيين هما: الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة وجدير بالذكر أن الآثار غير المباشرة يمكن تقسيمها إلى نوعين: النوع الأول هو الآثار الأولية غير المباشرة أما الثاني فهو الآثار بنوعها الأولية والثانوية وذلك في ضوء الاعتبارات والافتراضات الآتية¹:

1- إن وجود الشركات الأجنبية (الإنتاجية) سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة.

2- إن الشركات الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية وخدمية وتجارية) جديدة ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.

3- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة أو قد يؤدي وجودها ونتيجة للسبب المذكور سلفاً إلى عدم ثبات العمالة الموسمية.

¹ د. عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، 2001، ص 149.

4- نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمكافآت التي تقدمها الشركات الأجنبية (بالمقارنة بنظيرتها الوطنية) فانه من المحتمل أن تحاول العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة الانتقال للعمل بالمشروعات الأجنبية.

5- إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة على المناطق أو المحافظات النائية المتخلقة اقتصاديا داخل الدولة.

6- إن نجاح الحكومة المضيفة في اختيار نوع التكنولوجيا المناسبة سوف يؤثر إلى حد كبير على فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها.

ولقياس أو تقييم الأثر المترتب على الاستثمارات الأجنبية على العمالة يمكن اقتراح الآتي:

1- حساب النسب واستخدام المعدلات والمؤشرات الآتية:

- إجمالي الأجور والمكافآت الناجمة عن فرص العمل الجديدة.
- إجمالي الأجور والمكافآت المفقودة نتيجة لخروج بعض الشركات الوطنية من السوق.

2- حساب معدل دوران العمالة أو مدى استقرار العمالة في المشروعات الجديدة.

$$\frac{\text{عدد العاملين الذين تركوا الخدمة اختياريا أو إجباريا}}{\text{متوسط عدد العاملين}} \times 100$$

3- حساب نسبة عدد العاملين المهرة من الوطنيين إلى إجمالي عدد العاملين في الوظائف الجديدة.

4- حساب نسبة عدد العاملين غير المهرة من الوطنيين إلى إجمالي عدد العاملين في الوظائف الجديدة.

5- حساب نسبة عدد العاملين من الذكور من الوطنيين الى إجمالي عدد العاملين في الوظائف الجديدة.

6- حساب نسبة عدد العاملين من الإناث من الوطنيين الى إجمالي عدد العاملين في الوظائف الجديدة.

7- مقارنة مستويات الأجور والمرتبات والمكافآت ومعدلات نموها في المشروعات الجديدة بتلك السائدة في المشروعات الوطنية القائمة أو القديمة.

8- حساب نسبة عدد العاملين من الوطنيين الى عدد العاملين الأجانب ومعدل نمو كل منهما.

9- حساب إنتاجية العامل ومعدلات نموها في المشروعات الأجنبية ومقارنتها بالوطنية.

المبحث الرابع

الإطار القانوني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

أولاً: أهم القوانين والتشريعات النازمة للمشاريع الصغيرة

ثانياً: الإجراءات الإدارية لترخيص وتنفيذ المشروعات الصغيرة

المبحث الرابع: الإطار القانوني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعتبر الإطار القانوني من أهم العوامل التي أثرت ومازالت تؤثر في حركة تطور المشاريع الخاصة في سورية ويبدو ذلك بالكم الكبير من التشريعات واللوائح والهيئات التي أنشأتها الدولة بهدف الإشراف والرقابة والتوجيه للنشاط الخاص كل ذلك بهدف:

1- المساهمة في تهيئة المناخ الاستثماري المناسب.

2- تأمين رأس المال من المخاطر غير التجارية.

3- تنظيم علاقة المشروع بالدولة والمجتمع.

وسنحاول في هذا المبحث التعرض لأهم القوانين والتشريعات والمؤسسات ذات العلاقة بالمشاريع الصغيرة بغية الوصول الى صورة واضحة للإطار القانوني والمؤسسي الذي يؤثر هذه المشاريع ومعرفة مدى تأثيرها على حركة تطورها ونموها أي سنتناول:

- أهم القوانين والتشريعات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة.

- الجوانب أو الإجراءات الإدارية لترخيص وتنفيذ المشروعات الصغيرة.

أولاً: أهم القوانين والتشريعات النازمة للمشاريع الصغيرة:

تتوجها لتدعيم المناخ الاستثماري في سورية صدر العديد من قوانين تشجيع الاستثمار التي

أعطت كثيراً من الحوافز والمزايا للمستثمرين نذكر من هذه القوانين¹.

¹ <http://www.syrecon.org/>

1- المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1986:

جاء المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1986 تدعيماً لتنمية الزراعة وتطوير آلية العمل بها فأحدثت شركات القطاع الزراعي المشترك حيث أنيطت بهذه الشركات مهمات استصلاح الأراضي الزراعية والإسهام بتربية وتسمين الثروة الحيوانية وقد تضمن المرسوم مزايا عديدة تحت المستثمرين السوريين والعرب الذين يملكون مدخرات مالية لاستثمارها في المجال الزراعي. حيث سمح بمقتضى أحكام هذا المرسوم إنشاء مشروعات زراعية مشتركة بمساهمة الحكومة (القطاع العام) برأسمال المشروع بنسبة لا تقل عن 25% من رأسمال المشروع. وعادة تقتصر مساهمة الدولة على تقديم الأراضي الصالحة للزراعة وتقوم أسعارها على نحو منخفض لتشجيع المستثمرين على الدخول في مجال النشاط الزراعي. وتكون إدارة هذه المشروعات بيد المستثمرين المشاركين. حيث يتيح المرسوم التشريعي للمشروعات المقامة بناء على أحكامه الاستفادة من المزايا التالية¹:

- استيراد الآلات و التجهيزات و سيارات العمل و كل المواد اللازمة لبناء المشروع وتشغيله معفاة من كل الرسوم و الضرائب.
- إعفاء هذه المشروعات من الضرائب على الأرباح لمدة سبع سنوات ابتداء من السنة الأولى التي يحقق فيها المشروع أرباحاً.
- الإعفاء من القيود المفروضة على التعامل بالقطع الأجنبي و السماح لها بفتح حسابات بالقطع الأجنبي.

¹ <http://www.dcc-sy.com>

- السماح لهذه الشركات باستصلاح الأراضي و زراعتها و المتاجرة بمحاصيلها داخلياً و تصديرها إضافة إلى تصنيع الآلات و الأدوات الزراعية و المتاجرة بها في السوقين المحلية و الدولية.

ومن ضمن القرارات التي تم صدورها والمتعلقة بالقطاع الزراعي القرار رقم 3363/و تاريخ 2001/6/20 القاضي بتشكيل إدارة غرفة الزراعة، والقرار رقم 54/ت بتاريخ 1982/9/16 المادة 1 تمنح وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي تراخيص مزارع تربية وتسمين الدواجن وملحقاتها الخاصة بإنتاج البيض واللحم والأمهات ومناطق الحماية لبلديات الدرجة الأولى والثانية والثالثة والرابعة. والقرار رقم 20/ت تاريخ 1987/3/3 تصنيع مخلفات المسالخ ومذابح الدواجن وتعديله بالقرار 21/ت تاريخ 1996/7/2¹.

2- القرار رقم 186 لعام 1985:

تخضع المشروعات في مجال السياحة إلى القانون رقم 10 لعام 1991 فيما يتعلق بمشروعات النقل السياحي وتأجير السيارات بينما تخضع المشروعات الترفيهية (مطاعم وصالات وقرى سياحية ومدن وملاهي وغيرها) إلى القرار رقم 186 لعام 1985 و تتمتع بموجبه بالمزايا التالية:

- الإعفاء من كافة الرسوم و الضرائب على مستورداتها اللازمة للإنشاء والفرش و التشغيل بما في ذلك المواد الغذائية و المشروبات.
- الإعفاء الكامل من كل الضرائب على الأرباح لمدة سبع سنوات و بعدها تستفيد من الإعفاء بنسبة 50% من الضرائب على الأرباح المتحققة عليها بموجب أحكام القانون الضريبي العام.

¹ رياض حسن نقي الدين، القوانين النازمة للتجارة والاستثمار في القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2002 ص26.

- الحق في استبدال الأثاث و المفروشات ببدائل مستوردة مع تمتعها بالإعفاء من الرسوم الجمركية عند اهتلاك موجوداتها حسب النسب القانونية المقررة في سورية.

- تعفى هذه المشروعات من التقيد بالتعريفات التي تفرضها وزارة السياحة على المشروعات غير الخاضعة لأحكام القرار 186.

وإذا أردنا ذكر القوانين النازمة للاستثمار السياحي فهي كثيرة كالقانون رقم /46/ لعام /1966/ والقانون رقم /162/ لعام /1969/ والقانون رقم /36/ لعام /1972/ ورقم /7/ لعام /1984/.

3- قانون تشجيع الاستثمار رقم /10/ لعام /1991/:

إن المزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المشروعات المشملة بأحكام القانون رقم 10 لعام 1991 هي كالتالي:

- الشركات المشتركة تتمتع بإعفاء قدره سبع سنوات من ضريبة ريع العقارات وضريبة الدخل.

- الشركات غير المشتركة تتمتع بإعفاء قدره خمس سنوات من ضريبة ريع العقارات والعرضات وضريبة الدخل.

- إعفاء المستوردات من الآلات والآليات والأجهزة والتجهيزات والمعدات وسيارات العمل والباصات والميكروباصات المعدة لتخديم المشروع وغيرها من المواد اللازمة لإقامتها أو توسعها أو تطويرها من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية وغيرها شريطة استخدامها حصراً في أغراض المشروع ولا يجوز التخلي عنها إلا بموافقة المجلس وبعد دفع الضرائب والرسوم المترتبة عليها في حالتها الراهنة.

• تمنح بقرار من المجلس المشاريع التي تصدر أكثر من 50% من إنتاجها من السلع والخدمات خلال فترة الإعفاء الضريبي الأصلي سنتين إضافيتين إعفاء من ضريبة الدخل وضريبة ريع العقارات والعرصات.

• حق المستثمر بإعادة تحويل نصيبه من بيع حصته ومن فائض التصفية أو الأرباح التي حققها للخارج:

- يسمح للمستثمرين من السوريين المغتربين ومن رعايا الدول العربية والأجنبية بعد انقضاء خمس سنوات على استثمار المشروع بإعادة تحويل قيمة حصتهم الصافية من المشروع بالنقد الأجنبي إلى الخارج على أساس القيمة المدخلة من قبلهم بالنقد الأجنبي ووفق التعليمات التنفيذية التي يصدرها المجلس الأعلى للاستثمار بهذا الشأن.
- يجوز إعادة تحويل المال الخارجي إلى الخارج و بنفس الشكل الذي ورد به بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوبات أو ظروف خارجة عن إرادة المستثمر يعود تقديرها إلى المجلس الأعلى للاستثمار، ويحق للمجلس أن يوافق في حالات خاصة على تحويل المال الخارجي إلى الخارج دون التقيد بالمدة المذكورة.
- يسمح سنويا بتحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر وفق أحكام هذا القانون إلى الخارج.

*** تعديل القانون رقم 10 لعام 1991 بالمرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2007:**

في ضوء بعض الصعوبات التي واجهت تطبيق القانون رقم 10 لعام 1991 ولإعطاء المستثمرين مزيداً من المزايا و التسهيلات صدر المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2007 يتضمن

المزايا الإضافية التالية:

- السماح للمستثمر الأجنبي بتملك الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية أو توسيعها في حدود المساحة الضرورية ومدة الإيجار اللازمة لتلبية الحاجة الفعلية للمشروع استثناء من سقف الملكية المحدد في القوانين النافذة.
- استفادة المشاريع الاستثمارية المرخصة بناء على أحكام القانون رقم 10، بعد انقضاء مدة الإعفاء من الضرائب، من الإعفاءات الضريبية و المزايا الأخرى المنصوص عليها في القوانين المطبقة على المشاريع المماثلة غير المرخصة وفق أحكام هذا القانون (هذه الاستفادة الإضافية تشمل على الخصوص مشروعات النقل البحري والمؤسسات و الشركات والمشاريع الزراعية المعفاة من الضريبة على الأرباح بموجب قوانين خاصة).
- إضافة إعفاء من الضرائب لمدة سنتين إضافيتين للمشروعات الصناعية و الزراعية المقامة في المحافظات النامية (دير الزور - الرقة - الحسكة).
- السماح للمشروعات المؤسسة بموجب قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 بفتح حسابات بالقطع الأجنبي خارج سورية و أن تحول عند الحاجة جزءا من موجوداتها بالقطع الأجنبي المودعة لدى المصارف السورية.
- السماح للمستثمرين بالتأمين على أموالهم المستثمرة في المشاريع لدى أي مؤسسة تأمين يختارونها.
- حدد نسبة الضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام و التي مركزها الرئيسي في سورية بمعدل 25% شاملة كل الإضافات الأخرى.

وبفضل هذا القانون فتحت أمام القطاع الخاص كل المجالات الصناعية والزراعية والنقلية التي كانت محصورة بالقطاع العام وأصبح القطاع الخاص يشارك القطاع العام في كافة المجالات مما ساهم مساهمة فعالة في دعم القطاع العام وتوسيع المجالات الاستثمارية المتاحة أمامه وبالتالي ترسيخ سياسة التعددية الاقتصادية التي تتبناها سوريا.

ومن القوانين التي تم صدورها بهدف تشجيع الاستثمار المرسوم التشريعي رقم /103/ عام 1952/ بهدف تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي والرسوم التشريعي رقم /58/ الصادر بتاريخ 1970/1/27 لتشجيع الادخار على اعتباره المحرك الأساسي لعملية الاستثمار.

ثانيا: الإجراءات الإدارية لترخيص وتنفيذ المشروعات الصغيرة:

1- تمويل المشروعات الصغيرة: إن تمويل المشروعات الصغيرة يعني الحصول على الأموال بهدف استخدامها لإنشاء مشروع ما أو لزيادة قيمة مشروع ما، بمعنى آخر جميع مصادر وأدوات التمويل التي يمكن أن تتوفر لمقابلة الاحتياجات التمويلية لوحدة المشروع وبالتالي يمكن تصنيف مصادر التمويل على أساس طول أجلها إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

➤ تمويل قصير الأجل: وتأتي في شكل تسهيلات وقروض تستخدم لمقابلة احتياجات تمويلية ذات طبيعة متماثلة لهذا النوع من التمويل (تمويل الأصول المتداولة) كالاتئمان التجاري والقروض المصرفية.

➤ تمويل متوسط الأجل: يخصص التمويل متوسط الأجل للقروض التي تستحق بعد مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن خمس سنوات.

➤ تمويل طويل الأجل: وهو يستخدم في تمويل الأصول الثابتة كما يستخدم في تمويل رأس المال العامل الذي يمثل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

هذه هي مصادر التمويل بشكل عام أما مصادر التمويل بشكل خاص:

- ❖ المصارف العربية السورية بالنسبة لتمويل العمليات المحلية بالعملية المحلية.
 - ❖ المصارف العربية .
 - ❖ المصادر العربية والأجنبية.
 - ❖ صناديق ومؤسسات التنمية الإقليمية والدولية.
 - ❖ مؤسسات تمويل الصادرات في الدول التي يمكن استيراد مستلزمات المشروع منها.
 - ❖ البنوك الإسلامية.
- 2- الشروط والوثائق المطلوبة لمنح القرض في هيئة مكافحة البطالة¹:
- ❖ أن يكون عمر طالب التمويل بين 20- 50 عاما.
 - ❖ متمتعا بالجنسية العربية السورية ومن في حكمهم.
 - ❖ أنهى خدمة العلم أو اعفي منها.
 - ❖ ألا يكون موظفا أو مشمولا بالتأمينات الاجتماعية.
 - ❖ أن يكون لدى طالب التمويل فكرة مشروع جديد وان تكون الآلات والمعدات جديدة.
 - ❖ أن ينهي الدورة التدريبية للمشروعات الصغيرة.
 - ❖ أن يقدم دراسة جدوى اقتصادية معتمدة من فرع الهيئة.
 - ❖ أن يتعهد المستفيد باستخدام التمويل للغاية التي منح من اجلها.
 - ❖ أن يقدم الترخيص والمكان لمزاولة المهنة أو لإقامة المشروع.
 - ❖ أن يقدم عقد شراكة مصدق إذا كان طالبوا التمويل شركاء.
 - ❖ أن يساهم طالب التمويل بنسبة 15% في سقف القرض المقدر للمشروع من ماله الخاص.

¹ واثق أبو عمر، دليل القرض الصغير، فرصة عمل، العدد 31، 2006، ص14.

3- الآلية الإدارية لتمويل المشروع الصغير:

- ❖ يتقدم صاحب المشروع بنموذج طلب للحصول على تمويل إلى فرع الهيئة في المحافظة وتعطى الأولوية للمسجلين في مكاتب التشغيل.
 - ❖ يحال إلى دورة تدريبية مجانية لمدة أربعة أيام في مركز تدريبي معتمد في المحافظة.
 - ❖ يتقدم صاحب المشروع بدراسة جدوى اقتصادية لفرع الهيئة ليتم تدقيقها وتقسيمها.
 - ❖ يقوم الفرع بكشف أولي على مكان المشروع.
 - ❖ تحال اضبارته إلى المصرف المختص لتمويله بالقرض المحدد بالدراسة.
 - ❖ يمنح المصرف الموافقة الأولية على التمويل بعد التأكد من كفاية الضمانات ونوعها.
 - ❖ تتجز المصارف المختصة الإجراءات المطلوبة للموافقة على منح التمويل خلال مدة أقصاها خمس عشر يوما من تاريخ استلام الاضبارة من فرع الهيئة.
- هذا وقد تم وضع مجموعة من المعايير لاختيار أفضل مشروع ممول من هيئة مكافحة البطالة لعام 2006 وهي¹:

- تشغيل العمالة المطلوبة(10)علامات.
- تميز المشروع مناسبتة لخصوصية منطقته(5)علامات.
- حاجة السوق لمنتجات المشروع(5)علامات.
- الالتزام بسداد القرض(15)علامة.
- جودة المنتج الذي ينتجه المشروع(15)علامة.
- اعتماد المشروع على المواد الأولية المحلية(5)علامات.
- النشاطات التدريبية(15)علامة.

¹ هيئة مكافحة البطالة، مذكرة داخلية، 2006/3/19 .

- مسك السجلات والدفاتر المحاسبية (15) علامة.
- تطبيق الشروط الصحية والبيئية (5) علامات.
- نجاح إدارة التسويق (10) علامات.

4- الآلية الإدارية لترخيص بعض المشاريع الزراعية:

a- الآلية الإدارية لترخيص مزارع الإنتاج الحيواني:

- طلب إلى مدير الزراعة في المحافظة لترخيص مزرعة إنتاج حيواني (أغنام - أبقار - دواجن - اسماك - ماعز).
- وثيقة من البلدية يبين فيها بعد العقار عن منطقة الحماية ولأمانع من ترخيص المزرعة (ماعدا المناطق الحدودية لعدم وجود إحداثيات).
- بيان قيد عقاري بأسماء المالكين.
- مخطط مساحي مع محاور الإحداثيات.
- موافقة كامل المالكين في حال كون العقار على الشيوع وبعد الانتهاء من الأوراق السابقة يتم إجراء كشف مبدئي وفي حال الموافقة يتم تقديم الأوراق التالية:
- سند تعهد عند كاتب العدل يتضمن عدم المطالبة بأي عطل أو ضرر ينجم عن إغلاق المزرعة في حال ثبات أنها مصدر إزعاج أو ضرر صحي للغير.
- تقوم اللجنة بمنح تقرير كشف مبدئي مدته 3/ أشهر يتوجب على صاحب العلاقة إحضار رخصة بناء ومخططات هندسية من البلدية التابع لها العقار. يتم بعدها منح المواطن رخصة مبدئية صالحة لمدة ستة أشهر من تاريخ صدورها يلصق عليها طابع مالي بقيمة 1000 ليرة سورية.

➤ بعد استكمال البناء وتجهيزه للتربية يتقدم صاحب العلاقة بطلب إلى مدير الزراعة للحصول على الترخيص النهائي وبعد الكشف الحسي من قبل اللجنة ومنحه محضر الكشف النهائي يحضر الأوراق التالية:

➤ شهادة من الغرفة الزراعية.

➤ تسجيل كامل بالتأمينات للمدجنة.

➤ مشرف فني (مهندس زراعي - طبيب بيطري).

➤ يتم رفع الاضبارة إلى مدير الزراعة ليتم توقيع الرخصة بشكل نهائي.

b- الآلية الإدارية لترخيص مشتل لإنتاج الغراس المثمرة الحراجية ونباتات الزينة:

➤ أن يكون صاحب الترخيص حاملاً لشهادة زراعية أو ذو خبرة في إنتاج الغراس

المثمرة الحراجية ونباتات الزينة ومتعاقداً مع احد من حملة الشهادات الزراعية.

➤ أن لا تقل مساحة المشتل عن دونم واحد لإنتاج الغراس المثمرة والحراجية ونصف

دونم لنباتات الزينة.

➤ أن تكون تربته مناسبة لهذا الإنتاج على أن تحدد مواصفات التربة بعد تحليلها

فيزيائياً وكيميائياً والتأكد من خلوها من الآفات الزراعية مصدقاً من مخابر الوزارة.

➤ توفر مصدر دائم للري.

➤ توفر مصدر سليم للبذور والغراس البذرية.

➤ توفر مستلزمات العمل اللازمة من مواد وأدوات مكافحة والتطعيم.

➤ أما عن خطوات الترخيص فيتقدم طالب الترخيص بطلب إلى مديرية الزراعة في

دائرة الإنتاج النباتي فيه عنوانه وموقع المشتل ويرفق في الطلب الأوراق الثبوتية

التالية:

➤ محضر كشف عدد /1/ واستمارة عدد/2/.

➤ طلب حسب النموذج ضمنه تصريح خطي بالالتزام بالقرار 26/ت

تاريخ 19/10/1991.

➤ إخراج قيد عقاري وعقد إيجار مصدق من كاتب العدل وسند ملكية.

➤ مخطط للمشتل عدد /1/ مصدق من قبل المصالح العقارية.

يتضح مما سبق أن الجهاز الإداري المرتبط بعملية الترخيص وتنفيذ المنشآت الزراعية مغرق بالروتين والبيروقراطية، حيث تخضع عملية الترخيص والتنفيذ لإجراءات روتينية طويلة كما تحتاج إلى موافقة العديد من الجهات والمؤسسات والدوائر الرسمية مما يدفع الكثير من المنشآت الصغيرة للتهرب من الترخيص.

الفصل الثاني

البطالة في سورية

المبحث الأول: مفهوم البطالة

المبحث الثاني: أنواع البطالة وأسبابها وأثارها

المبحث الثالث: معالجة مشكلة البطالة في ظل التجربة السورية

المقدمة

ساد الجماعة في النظام المشاعي البدائي إحساس فطري بأن قوتها وقدرتها على البقاء مرهونة بكثرة عديدها وقوة كل فرد فيها، فقامت العلاقات فيها على أساس الامتلاك والعمل والتوزيع المتساوي. أما في النظامين العبودي والإقطاعي فقد كانت التبعية الشخصية للطبقات غير المالكة (العبيد والفلاحين) إلى أسياد العبيد والإقطاعيين تجعل أفراد تلك الطبقات جزءاً من ممتلكات الطبقة المالكة، إما ملكية كاملة أو ملكية جزئية. وهكذا لم يكن بالإمكان ظهور العاطلين عن العمل الباحثين عنه، وكان انخفاض متوسط العمر يتكفل من جهة أخرى بعدم ظهور الفائض البشري.

أما النظام الرأسمالي فقد «حرر» قوة العمل قانونياً وشكلياً ولكن ليحولهم إلى عبيد لقوة غشماء أسمها قوانين السوق، إذ جعلهم إحدى السلع الخاضعة لقانون العرض والطلب. ففي السوق وحده تتحدد الحاجة إلى البشر كما تتحدد قيمة قوة عمل (أجر) كل منهم، وذلك بالتبعية لكون ما يقدر على تقديمه من سلع أو خدمات يلبي طلباً قائماً يوفر عائداً مرضياً لصاحب رأس المال وبغض النظر عن نوعية وأهمية القدرات والخصائص الشخصية للبشر أنفسهم وأصبحت البطالة أخطر آفات الرأسمالية.

وفي الأنظمة الاشتراكية الواقعية التي شهدتها القرن العشرون تحقق تقدم لا يمكن إنكاره في تحرير الإنسان من آفة البطالة وذلك نتيجة اعتماد التخطيط كآلية لعمل النظام الاقتصادي بديلاً عن آلية السوق. ولكن النظام الاشتراكي الواقعي انهار بسبب عجزه عن إنضاج الشروط السياسية والمعنوية المميزة له عن الأنظمة الطبقيّة، ولأنه أيضاً لم يستطع تطوير نظام التخطيط إلى نظام يضع خصائص العامل الإنساني في صلب اعتباراته الإنتاجية والاستهلاكية والأخلاقية.

وإذا كانت البطالة في الرأسماليات المتقدمة هي نتيجة لفرط النمو الرأسمالي، فإنها في الرأسماليات التابعة المتخلفة نتيجة لنقص النمو من جهة، ولشفط الفائض الاقتصادي إلى الخارج من جهة أخرى، وذلك بدلاً من استثماره محلياً كما في الرأسماليات المتقدمة في مرحلة صعودها، والتي كانت تضيف إلى الفائض الاقتصادي المحلي الثروات المنهوبة من العالم الخارجي. ولهذا تضافرت في الرأسماليات المتخلفة التابعة ظاهرتا البطالة والفقر لتشكلا آفة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية مركبة.

ومن دراستي للمشكلة في سوريا وما حباها الله من إمكانيات وموارد وطاقات فإنه يتراءى لي بأن جوهر المشكلة يعود إلى عدم معرفتنا بكيفية استغلال الإمكانيات التي حباها الله على نحو مناسب فعال، فالأراضي مترامية ويمكن الاستفادة منها في توفير فرص عمل من خلال اعمارها والانتفاع بها مع النزوح إلى المناطق النائية والعمل على بث الحياة فيها. إلى جانب التوسع في المشروعات الصغيرة وتسخير القروض الممنوحة لتشغيل الأيدي العاملة.

فإن المشكلة من وجهة نظري وبحسب مفهومي سوف تقل خطورتها بتزايد فعالية جهودنا وطاقاتنا المتمثلة بنا نحن الشباب فإذا استطعنا أن ننظم أنفسنا ونوجهها الوجهة السليمة لأمكننا أن نستفيد من الزيادة البشرية الحاصلة.

وفي هذا الفصل سوف نتناول البطالة بمعناها ومفاهيمها وأنواعها وأسبابها وخصائصها وأثارها محاولين التعرّيج على التجربة السورية في محاولة حل هذه المشكلة.

المبحث الأول: مفهوم البطالة

أولاً: البطالة في الدين واللغة

ثانياً: البطالة في الاقتصاد

المبحث الأول: مفهوم البطالة

البطالة مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وهي تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية وعن خلل في عمل الاقتصاد الوطني، وهي تعبر في نفس الوقت عن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني.

لقد كانت البطالة دائما هاجسا بالنسبة للمسؤولين السياسيين وأعضاء الحكومة، وفي الديمقراطيات الغربية يصبح مؤشر البطالة عاملا رئيسيا في الصراع السياسي، وهو يعبر عن مدى نجاح أو فشل الحكومة.

يختلف مفهوم البطالة وتعريفها من مكان لآخر، وقد وضعت منظمة العمل الدولية تعريفا يتفق مع مستويات التشغيل ومفهوم البطالة في الدول الصناعية المتقدمة ويقوم هذا التعريف على العناصر التالية:

أ - أن يكون الشخص (ذكر أو أنثى) في عمر السن المحددة لقياس السكان النشيطين اقتصاديا.

ب- أن يكون بدون عمل أي لا يعمل مقابل أجر أو لحسابه الخاص.

ت- متاح للعمل، أي أنه بانتظار عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

ث- يبحث عن عمل، أي اتخذ الخطوات اللازمة في فترة قريبة محددة بحثا عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

أما بالنسبة للمكتب المركزي للإحصاء فقد عرف المتعطل عن العمل: بأنه الفرد (ذكر أو أنثى) القادر على العمل ويرغب فيه ولم يجده خلال فترة الأسبوع المنتهي بيوم الإسناد الزمني للتعداد، يوم المسح. وفي المسح الذي قام به المكتب لصالح هيئة مكافحة البطالة تم التعرف على

البطالة من خلال الإجابة بكلمة (نعم) على السؤال: لو حصل الفرد اليوم على عمل مناسب هل هو مستعد لمباشرته ؟ كما يتم التعرف على المشتغل من خلال السؤال التالي (هل عمل الفرد لمدة ساعة واحدة على الأقل خلال الأسبوع الماضي؟ وهل الفرد مرتبط بعمل ؟ وهل ينتظر عملاً مؤكداً).

أولاً: البطالة في الدين واللغة:

إن مواجهة مسألة البطالة إحدى المهام الرئيسة للحكومات، مهما كان توجه النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، إذا أريد للمجتمع أن ينمو ويتطور ويحقق السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي. ولعل هذه المهمة تكون أكبر في حكومات الدول الإسلامية والعربية على الخصوص. لقد كرم الله تعالى العمل وحث المؤمنين عليه، وجاء هذا التكريم في أشكال مختلفة فقد ورد ذكر العمل والعاملين في 359 آية كريمة وعدّ العمل الأساس الوحيد للمكافأة والجزاء "وما تجزون إلا ما كنتم تعملون"¹ والإسلام الحنيف يعتبر العمل نوعاً من العبادة، بل لعله أول العبادات. فقد ورد في سورة التوبة قوله تعالى: ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾² وفي سورة الجمعة: ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ﴾³.

وكان الرسول ﷺ يحث على العمل ويعدّه قبل الصلاة. فقد امتدح قوم رجلاً إلى رسول الله ﷺ بالاجتهاد في العبادة والغنى عن العمل وقالوا: صحبناه في سفرنا فما رأينا بعدك يا رسول الله أعبد منه، كان لا ينتقل من صلاة ولا يفطر من صيام. فقال عليه الصلاة والسلام فمن كان يموّنه ويقوم به ؟ فقالوا كلنا يا رسول الله. قال: كلّم أعبد منه. وهكذا فقد فضل رسول الله السعي للرزق على الانقطاع إلى العبادة.

¹ القرآن الكريم، سورة الصافات، الآية 39.

² المرجع السابق، سورة التوبة، الآية 105.

³ المرجع السابق، سورة الجمعة، الآية 10.

يجب النظر إلى إيجاد فرصة عمل لشخص، من الوجهة الدينية، إنها بمثابة تمكينه ممارسة نوع من العبادة . لهذا يكون من واجب أصحاب الأموال المنعم عليهم أن يستثمروها لتوفير المنافع لخلق الله (الخلق كلهم عيال الله) وتمكينهم من ممارسة عباداتهم فيكون لهم بذلك ربح مادي في الحياة الدنيا وكسب في الحياة الآخرة.

ونحن العرب يجب أن نكون معنيين، حكومات وشعوباً، بالبطالة أكثر من غيرنا للدلالة النفسية والاجتماعية العميقة التي يعطيها تعبير البطالة في اللغة العربية، خلافاً للغات الحية الأخرى واسعة الانتشار. فقد ورد في معجم الصحاح للغة العربية أن البطالة مشتقة من بَطُلَ بمعنى لم يعد صالحاً أو أنه فقد حقه والبطال (أي الشخص العاطل عن العمل) يعني أنه فقد حقه وصلاحيته¹. في حين أن البطالة في اللغتين الإنكليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل وبالتالي الشخص المتعطل عن العمل يمر بمرحلة عدم نشاط يمكن أن تعقبها مرحلة نشاط آخر مكثف. وفي اللغة الفرنسية كلمة "Chomage" والتي تعني البطالة مشتقة من فعل بَطُلَ أي تعطل عن العمل ولكن فعل "Chomer" يعني أيضاً الاستغلال من الشمس بمعنى أن الباطل عن العمل، في اللغة الفرنسية، إنما يعني ذلك الشخص الذي يستريح في الظل ومن ثم سيستأنف عمله.

ثانياً: البطالة في الاقتصاد:

يعرّف القاموس الفرنسي من إصدار دالوز البطالة، بأنها اللا نشاط اللا إرادي اقتصادياً وبذلك يفرق القاموس بين اللا نشاط الاقتصادي الإرادي وهو يعبر عن حالة الأشخاص القادرين على العمل وغير الراغبين فيه وأسبابهم في ذلك كثيرة (اللا حاجة، الكسل، التفرغ لأنشطة غير

¹ معجم الصحاح.

اقتصادية... إلخ) وبين اللا نشاط اللا إرادي (الإجباري) كما في حالة الأشخاص النشطاء الذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه¹.

ومن غير المقبول أخلاقياً واجتماعياً ولغوياً أن نسمي الشخص الذي لا يوفر له مجتمعه فرصة العمل باطلاً ولا حتى متعطلاً عن العمل لأنه فعلاً مُعطلٌ عن العمل. إنه يبحث عن عمل ليسهم بدوره في بناء وطنه وكسب لقمة عيشه فلا يُعطى هذه الفرصة. فقد قال الرسول ﷺ: "إن أشرف الكسب كسب الرجل من يده".

وبالمفهوم الاقتصادي يعني اللا نشاط الاقتصادي حرمان المجتمع من الاستفادة من إنتاج المتعطّل عن العمل وتحويله إلى العيش عالة على المجتمع وكذلك حرمانه من الكسب الشريف الذي يطمح إليه. لكن الأمر المهم أن اللا نشاط الاقتصادي يعني بالضرورة خسارة المجتمع لقسم من أهم مورد وهو مورد العمل وبالتالي تقليص الإنتاج الوطني. وفي حال تزايد عدد المعطلّين عن العمل يتردى الوضع الاقتصادي ويتدنّى الناتج المحلي وينخفض نصيب الفرد من الدخل ويسوء مستوى المعيشة وتزداد مسألة الركود الاقتصادي تعقيداً. فالمستثمرون يحجمون عن الاستثمار إذا لم يتوافر الطلب الفعّال على منتجاتهم. والبطالة الهيكلية المتمثلة بوضع يكون فيه عرض العمل ناجماً عن نقص في الطاقات الإنتاجية تعد إحدى سمات الاقتصاديات النامية. وهذا النقص في الطاقات الإنتاجية يكون مترافقاً مع فائض في الطلب الذي يبقى غير مشبع أو يُشبع بالاستيراد من الخارج. فيكون هذا الطلب على الاستيراد عاملاً في تفعيل نشاط العمال في الخارج وتقليص نشاط العمال في الداخل وتحويلهم إلى مُعطلّين ولا أقول متعطّلين عن العمل. ويزداد الأمر سوءاً ويكاد يتحول إلى جريمة اقتصادية واجتماعية بحق الوطن، عندما يكون نقص الطاقات الإنتاجية بسبب هجرة الأموال الوطنية (تهريبها إلى الخارج!!) لتتحول إلى

¹ مطانيوس حبيب، مداخلة في مسألة البطالة في سوريا، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرون، دمشق، 2006\2\14.

استثمارات تنتج سلعاً، ثم تستورد لإشباع الطلب المحلي في الداخل وتسهم في طرد العمال من مواقعهم وتحويلهم إلى معطلين عن العمل.

وبالتالي يمكن أن نسأل من هو العاطل عن العمل؟ يمكن للقارئ أن يتسارع بالإجابة ويقول أن العاطل هو من لا يعمل. بيد أننا نسارع بالرد على هذا القارئ بأن هذا التعريف غير كاف بل وغير دقيق، وذلك كون أنه يوجد أفراد كثيرون لا يقدرّون على العمل مثل الأطفال والمرضى والعاجزين وكبار السن والمتقاعدين. فهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين، لأن العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل. كذلك يجب الإشارة إلى أنه يوجد عدد من الأفراد القادرين على العمل والذين لا يعملون فعلاً، ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن عمل مثل الطلبة الذين يدرسون في المدارس الثانوية والجامعات ممن بلغوا سن العمل، كذلك يوجد عدد من الأفراد القادرين على العمل والذين لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم بغنى عن العمل، فهؤلاء - أيضاً - لا يعتبرون عاطلين.

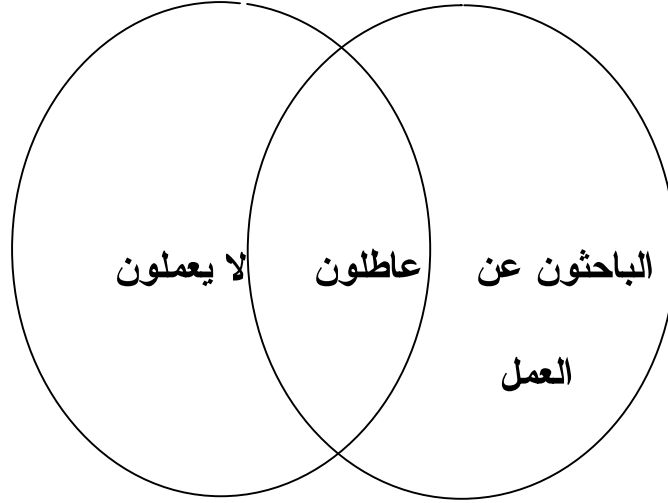
ومن ناحية أخرى، ربما يوجد عدد من الأفراد الذي يعملون ويحصلون على الدخل ومع ذلك يبحثون عن عمل أفضل، فهؤلاء لا يمكن اعتبارهم عاطلين.

كذلك يوجد هناك بعض الأفراد الذين لا يعملون لحظة إجراء التعداد لكنهم لا يصنفون ضمن دائرة البطالة، لأن لهم عمل تغيبوا بصفة مؤقتة، بسبب المرض أو الإجازة.

ومن ذلك يتبين أنه ليس كل من لا يعمل يعتبر عاطل عن العمل. وفي الوقت نفسه، ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين، وإن دائرة من لا يعملون أكبر بكثير من دائرة العاطلين (انظر الشكل التالي)، وعموماً هناك شرطان أساسيان ويجتمعان معاً لتعريف العاطل بحسب الإحصاءات الرسمية، وهما:

1- أن يكون قادرا على العمل.

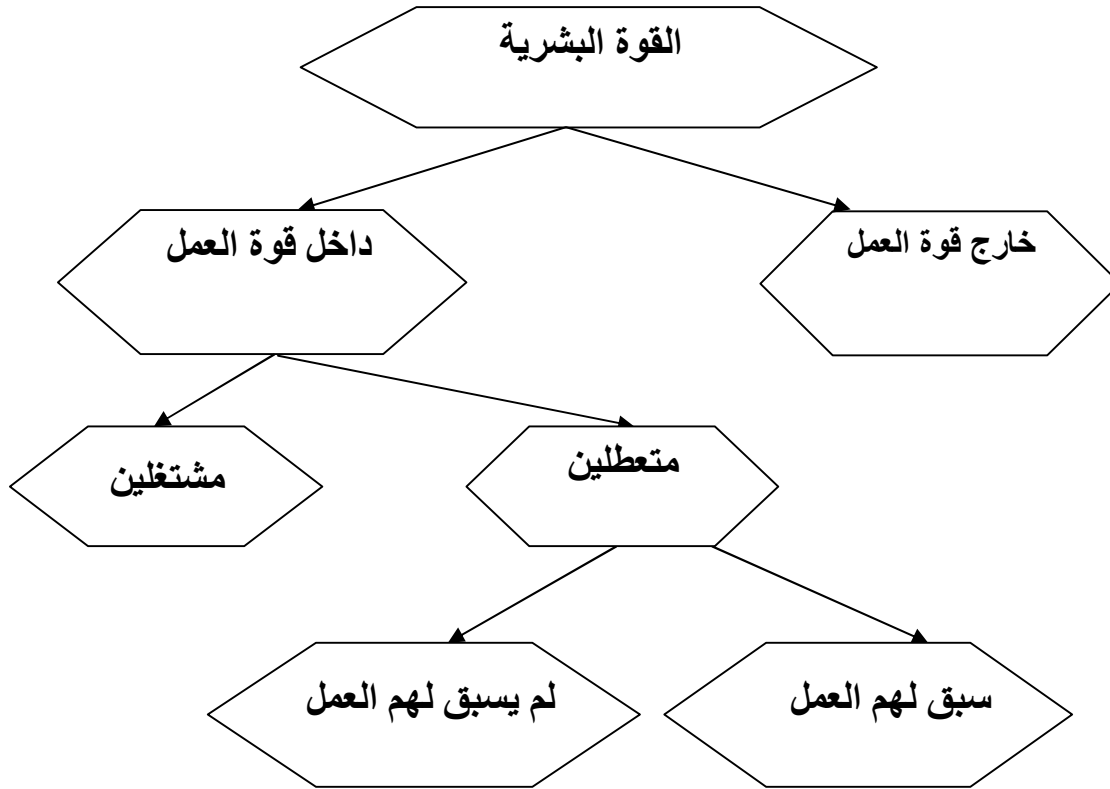
2- أن يبحث عن فرصة عمل.



وتأسيسا على ذلك يجمع الاقتصاديون وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO. على تعريف العاطل بأنه: "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"¹.

ومن خلال الشكل التالي يمكن إجمال معظم التعاريف المتعلقة بحالة البطالة :

¹ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، تشرين الأول، 1997، ص 17.



أ- **القوة البشرية:** وهي ذلك الجزء من السكان القادرين على العمل، الداخلين في حدود سن المقدرة على العمل بالإضافة إلى أولئك الأشخاص الذين هم خارج حدود سن المقدرة على العمل إلا أنهم يشتغلون في العمل الاجتماعي¹.

ب- **خارج قوة العمل:** هي جزء من القوة البشرية القادرة على العمل ولكنها لا تعمل ليس لأنها غير قادرة على العمل بل لأسباب خاصة فهم لا يبحثون عن عمل مثل (الطلاب أرباب المنازل، المكتفون مادياً).

ت- **قوة العمل:** هي ذلك الجزء من القوة البشرية الجاهزة فعلاً للعمل بمعنى آخر أي الأفراد ما بين سن العمل وسن التقاعد الذين يقدرّون فعلاً على العمل ومستعدون لأدائه ويبحثون عنه، وتشمل هذه الفئة المشتغلين والعاطلين عن العمل.

¹ محمد جميل عمر، اقتصاد وتخطيط القوى العاملة، منشورات جامعة دمشق، 1972، ص 128.

ج- المشتغلين: هم جزء من قوة العمل التي تعمل فعلاً بأجر أو بدون أجر دون النظر إلى نوع العمل الذي يؤديه أو تبعيته أو حالة ملكية وسائل الإنتاج أو القطاع الاقتصادي الذي يعملون به.

ح - العاطلون: وهم جزء من قوة العمل التي لا تعمل رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه أي تلك التي تبحث عن العمل فعلاً فلا تجده. ويندرج المتعطلون في زميرتين:

- متعطلون سبق لهم العمل: وهم الأفراد الذين سبق لهم ممارسة عمل ما وانقطعوا عنه لسبب من الأسباب.

- متعطلون لم يسبق لهم العمل: وهم الأفراد القادرون على العمل والداخلون ضمن حدود المقدرة على العمل ويرغبون به ويبحثون عنه ولم يسبق لهم ممارسة أي عمل معين. ومن هنا يمكن سرد مجموعة من التعاريف المتعلقة بمصطلح البطالة فهي "لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسابهم الخاص"¹. "وهي الحالة التي يكون الفرد قادراً على العمل وراغباً فيه لكن لا يجد العمل المناسب والأجر المناسب والوظيفة المناسبة من حيث قدراته والأجر اللازم لسد حاجاته"². "وهي حالة توقف لا أردي عن العمل لاستحالة وجوده"³.

أما فيما يخص مفهوم العمالة الكاملة: يعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساساً عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، وكمثال على

¹ منظمة العمل الدولية، الدورة 71، 1985، ص 85.

² بثينة رجب، البطالة والسلوك المنحرف في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الآداب، 1999، ص 10.

³ حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر، القاهرة، ط4، 1992، ص 45.

ذلك فإن الاقتصاد الأميركي يصل إلى مرحلة العمالة الكاملة عندما تصل نسبة العمالة إلى 94% حتى 95% من إجمالي قوة العمل، هذا ويعتبر العديد من الاقتصاديين الغربيين أن عدم تجاوز معدل البطالة لـ 3% من حجم قوة العمل الفعلية هو أمر طبيعي ويدخل ضمن مفهوم العمالة الكاملة¹، أما عندما يتجاوز المعدل تلك النسبة فإن الاقتصاد يكون في حالة عمالة غير كاملة، ويكون الاقتصاد في حالة عمالة زائدة عندما يقترب المعدل من الصفر إلا أن أغلبية الاقتصاديين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانوا يعتبرون أن معدل البطالة الطبيعي يتراوح بين 3% حتى 4% من قوة العمل وهذا هو بالفعل المعدل الذي ساد في معظم اقتصاديات البلدان الصناعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1970 والآن فإن عدداً كبيراً من الاقتصاديين أعادوا النظر في معدل البطالة الطبيعي في اقتصاديات البلدان الصناعية وأعطوه نسبة بين 5% وحتى 6% من قوة العمل.

¹ <http://www.syriandays.com/>

المبحث الثاني: أنواع البطالة وأسبابها وأثارها

أولاً: أنواع البطالة

ثانياً: أسباب البطالة

ثالثاً: أثار البطالة

المبحث الثاني: أنواع البطالة وأسبابها وأثارها

أولاً: أنواع البطالة

تتعدد أنواع البطالة حسب طبيعة ومستوى التطور الاقتصادي وتتراوح بين بطالة احتكاكية ودورية وهيكلية ويمكن النظر إليها من خلال فترتها الزمنية من ناحية كونها بطالة دائمة أم جزئية أو من خلال شكلها هل هي سافرة أو مقنعة.

كما يمكن النظر الى البطالة من خلال تركزها سواء حسب القطاعات الاقتصادية أو الفئات العمرية، فمثلا في سوريا تتجلى المشكلة الكبرى للبطالة في أنها تتركز في أوساط الشباب حيث يؤكد التقرير الاقتصادي عن الأداء الحكومي لعام 2008 إننا أمام مشكلة حقيقية في موضوع البطالة ويقول التقرير "تكمّن المشكلة الأكبر في البطالة بتركزها في فئة الشباب من 15 وحتى 24 رغم ان معدلها في هذه الفئة انخفض من 24% عام 2005 الى 14% عام 2007"¹. وقد بدأنا نتلمس تحولا واضحا في ثقافة العمل والتوجه نحو إقامة المشاريع الفردية الصغيرة ما خفف الضغط على المؤسسات والشركات الحكومية كما يبدو في الجدول التالي وحسب المرجع السابق الذي يوضح تركيبة العمالة السورية للأعوام 2005 و 2007 و 2008:

¹ حيان احمد سلمان، البطالة في سوريا بين مطرقة التحليل وسندان الواقع، مجلة الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد (405) تموز، 2009.

الجدول رقم (1) تركيبة العمالة السورية لأعوام 2005 و 2007 و 2008.

2008	2007	2005	الاعوام نوع العمالة
%8.3	%8.8	%8.8	يعمل دون اجر
%60.7	%53.8	%56.8	يعمل بأجر
%10.4	%8.5	%8.6	صاحب عمل
%20.6	%28.9	%25.8	يعمل لحسابه
%100	%100	%100	المجموع

المصدر: مجلة الاقتصادية، العدد(405)، 2009.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أ- إن نسبة من يعمل من دون اجر حافظت على نفسها ولكن زادت نسبة من يعمل بأجر من %56.8 الى %60.7.

ب- زادت نسبة أصحاب العمل وبرأي أن السبب هو زيادة التوجه نحو الأعمال الخاصة بسبب التسهيلات الكبيرة التي قدمتها هيئة مكافحة البطالة للحصول على القروض وتراجع التوظيف في القطاع الحكومي.

ت- نلاحظ زيادة في من يعمل لحسابه في عام 2005 وعاد للتراجع في عام 2008. وهذا برأي يتطلب زيادة الاستثمارات الخاصة والحكومية بغية استيعاب المنضمين الى سوق العمل والذي يبلغ بحدود 260 ألف شخص سنوياً. ومن هنا لابد من التعرف على أنواع البطالة والتي هي:

1- البطالة الهيكلية structural unemployment: تحدث إبان حدوث

تغييرات كبيرة في البنية الهيكلية للاقتصاد مثل حدوث تغيير واسع في أساليب الإنتاج كما

في حال دخول الميكنة على نطاق كبير إلى قطاع معين لتحل محل اليد العاملة أو بسبب حدوث تغيير في هيكل الطلب على السلع والخدمات أو بسبب إهمال صناعات معينة والتحول نحو أخرى أو بسبب حدوث تغيير واضح في أذواق المستهلكين.. ويمتاز هذا النوع من البطالة أنه طويل الأجل، هذا وتؤدي هذه البطالة إلى حصول حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات قوة العمل المفروضة، ويمكن الحد من البطالة الهيكلية بعدة وسائل منها إعادة تأهيل اليد العاملة وتسهيل انتقال العاملين عبر القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال توزيع اليد العاملة من القطاعات التي يكون فيها فائض في العمالة إلى القطاعات التي يكون فيها عجز في القوى العاملة.

ومن أهم أشكال البطالة الهيكلية بالنسبة للدول النامية، هي البطالة الناشئة عن عدم كفاية وسائل الإنتاج الأخرى بالنسبة للمتاح من الأيدي العاملة أو فرص العمل المتاحة¹.

ولعل ما لحق بعمال مناجم الفحم في خمسينيات وستينيات القرن الماضي مثال دقيق على طبيعة البطالة الهيكلية الناجمة عن تغيير هيكل الطلب. ففي هذه الفترة أغلقت كثير من مناجم الفحم في أوروبا وأمريكا بسبب إحلال النفط محل الفحم كمصدر للطاقة مما أدى إلى ظهور جيش من بطالة عمال المناجم في هذه الآونة².

كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية والمثال الواضح على ذلك هو أن ارتفاع درجة ميكنة العمليات الإنتاجية وظهور الروبوت في صناعة السيارات قد أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة التي كانت تعمل على خطوط الإنتاج فمثل هذا النوع من البطالة يعتبر هيكلية خاصة إذا كان حصول العمال المتعطلين على وظائف جديدة ربما يتطلب منهم إما الرحيل إلى أماكن بعيدة تتوافر فيها هذه الوظائف أو اضطرارهم للتعلم

¹ أديب صقر، البطالة في سورية.. الواقع والآفاق، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006، ص64.

² رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص27.

وإعادة التدريب لاكتساب مهارات جديدة وهذا يتطلب بعض الوقت حتى يمكن الحصول على هذه الوظائف.

وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوع جديد من البطالة الهيكلية نجم عن ظاهرة العولمة وذلك عبر نشاط الشركات متعددة الجنسيات حيث لجأ كثير من الصناعات التحويلية في أمريكا ودول غرب أوروبا إلى الانتقال إلى البلاد النامية للاستفادة من المزايا التي وفرتها هذه البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة (مثل ما تكلمنا عنه في الفصل السابق من إعفاءات ضريبية ورخص الأيدي العاملة..الخ) وهذا ما حدث في صناعة السيارات والصناعات التجميعية الاليكترونية والملابس الجاهزة. فكثير من هذه الصناعات هاجرت من البلدان الصناعية إلى البلاد النامية بسبب ارتفاع متوسط معدل الربح المتوقع في هذه البلاد تاركة العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى.

2- البطالة الاحتكاكية **frictional unemployment**: تنشأ بسبب التنقلات

المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة أو بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل وبمعنى آخر بسبب عدم التقاء جانب الطلب على العمل مع جانب العرض منه بسبب نقص المعلومات، فعند انتقال عامل من منطقة لأخرى فإن الحصول على فرصة عمل جديدة يتطلب فترة من الزمن، هذا ويتميز هذا النوع من البطالة أنه ذو طبيعة مؤقتة أي أنه قصير الأجل ولا يستمر فترة طويلة.

وبالتالي فإن إنشاء بنك قومي أو مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظيف من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل وبتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانيات المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر.

هذا ويمكن أن يوجد هذا النوع من البطالة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ففي الدول المتقدمة يعجز الطلب الكلي عن مجاراة العرض من العمل، أما في الدول النامية فالأمر يرجع إلى نقص رأس المال أو الأرض مما لا يمكن لرأس المال المتاح أن يستوعب العمالة المعروضة في سوق العمل¹.

3- البطالة الدورية: وهي حسب تعريف الأمم المتحدة نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة. فهي تحدث عندما تنقل فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة، وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية. وقد تعرض لها في عام 1930 وفي عامي 1962 و1983.

ويعتبر معدلها هو المعبر عن معدل البطالة الرسمي والذي يتغير صعوداً أو هبوطاً حسب درجة ومستوى النشاط الاقتصادي واستغلال الموارد المتاحة. وهنا لا بد من تذكر الدورة الاقتصادية التي تتألف من مرحلتين:

أ- مرحلة الرواج أو التوسع وفيها يزداد الدخل والناتج والتوظيف ويستمر ذلك حتى الوصول إلى القمة وبعدها تجري عملية التحول.

ب- وعندها يبدأ مستوى النشاط الاقتصادي بالتراجع ومن ثم يدخل الاقتصاد في حالة ركود وانكماش إلى أن يصل إلى نقطة القاع. وتترافق مرحلة الركود هذه في تراجع الاستهلاك الحكومي والشعبي وينجم عن ذلك زيادة المخازين من خلال تراكم السلع المنتجة في المستودعات وتجد الشركات المنتجة نفسها أمام الحلين التاليين، إما أن

¹ خالد محمد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، المشكلة... والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص19.

تخفيض من طاقتها الإنتاجية من خلال فصل العمال أو أن تلجأ إلى عدم توظيف
عمال جدد وفي كلتا الحالتين تزداد معدلات البطالة. وهنا يجب أن لا ننسى تأثير
مجمل القطاعات الاقتصادية ببعضها من خلال العلاقات التشابكية الأمامية والخلفية
والعمودية والأفقية فيما بينها. حيث نجد أن زراعة القطن تتراجع عند التراجع
بالصناعات النسيجية.

4- البطالة الموسمية: وهي تعني أن هناك يد عاملة مؤهلة للقيام بعملها في المجتمع
ولكن لا تستطيع القيام به إلا في مواسم محددة. يحدث مثل هذا النوع من البطالة في النشاط
الزراعي حيث يبقى المزارعون عدة أشهر بلا عمل انتظاراً للموسم المقبل أو لوقت جني
المحصول، وتحدث هذه البطالة في بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالسياحة البحرية
ويقدر حجم هذه البطالة سنوياً في سوريا بنحو 150 ألف عامل على أدنى التقديرات¹.

5- البطالة السافرة: وتعتبر عن البطالة الظاهرة الواضحة من خلال وجود جزء من قوة
العمل تبحث وبشكل جدي عن عمل وتقبله عند مستوى الأجر السائد ولكنها لاتجده. ويمكن
أن تكون هذه البطالة هيكلية أو احتكاكية أو دورية لكن مدة استمرارها تتوقف على طبيعة
البطالة ومستوى النشاط الاقتصادي ولكنها بشكل عام تزداد في مرحلة الكساد الاقتصادي
ولهذا تقوم الدول الصناعية بتقديم إعانات للعاطلين عن العمل على حين لا توجد مثل هذه
الإعانات في الدول النامية.

6- البطالة المقنعة: وتوجد بشكل واضح في مؤسسات وشركات القطاع الحكومي
وتتجلى في أن عدد العمال الذين يعملون في مكان العمل أكبر بكثير من الحاجة الفعلية

¹ سمير شيخ علي، النمو السكاني في سورية وأثره في مشكلة البطالة (نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة البطالة) ندوة النمو السكاني
وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية، دمشق، الجزء الأول، 2002، ص 448.

والعملية لهم لأداء العمل المطلوب منهم. أي إن الكثير من هؤلاء العمال لا يعملون شي ويتقاضون الرواتب والأجور وهذا يؤدي الى تراجع إنتاجية العامل التي تعبر عن مقدار ما ينتجه العامل الواحد خلال فترة زمنية محددة ويعبر عنها بالمعادلة التالية: حجم أو قيمة الإنتاج / عدد العمال.

ومن خلال تحليل واقع البطالة المقنعة في الاقتصاد السوري نجد أنها تتركز في القطاع الزراعي ثم الخدمات ثم الصناعي. وهنا يجب أن نشير إلى أن الدراسات الإدارية تشير إلى أن) نقص عامل واحد في موقع إنتاجي عن الحد المطلوب يؤدي الى خسارة اقل من زيادة عامل واحد عن العدد المطلوب لان وجود عامل لا عمل له سوف يعطل عاملا آخر يعمل¹.

7- البطالة الاختيارية: هي الحالة التي يتعطل فيه العامل عن العمل بمحض إرادته وذلك لوجود مصدر عيش تكفل له حياة كريمة دون حاجته للعمل ولذلك يقدم استقالته من العمل إذا كان عاملا أو لا يبحث عن عمل إذا كان بالأساس لا يعمل. ويكون هذا القرار نتيجة للتحليل الاقتصادي الذي يقارن بين الإنتاجية الحدية للعامل وبين المنفعة الحدية للأجر².

8- البطالة الإجبارية: وهي عكس البطالة السابقة وفيه يتعطل العامل رغما عنه وتأخذ احد الشكلين التاليين إما ان يسرح العامل من عمله من قبل رب العمل أو في حال عدم تمكن

¹ حيان احمد سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² Paul A. Samuelson @William .D . Nordhous : Economics ,Fourteenth Edition, by Mc Graw Hill,Inc,1992,P 577.

طالبي العمل من إيجاد فرص عمل لهم رغم سعيهم الدؤوب لذلك وقبولهم بالعمل عند مستوى الأجر السائد. وتظهر هذه البطالة في أوقات الكساد الدورية والركود الاقتصادي¹. وبالإضافة الى الأنواع السابقة هناك البطالة الانكماشية وهي تشمل المتعطلون عن العمل نتيجة انكماش بعض الأنشطة وقلة الطلب عليها بالنسبة للمعروض منها وهي بطالة اختيارية وهناك البطالة المستعصية وهي البطالة التي تصيب الاقتصاد لأسباب موضوعية يصعب التخلص منها، ففي البلدان النامية تحدث هذه البطالة بسبب النمو السكاني المرتفع وضعف رأس المال اللازم لاستثمار الموارد الموجودة في البلاد.

أما الوضع الراهن للبطالة في سورية: فإن المتتبع لظاهرة البطالة في القطر يجد أنها بدأت بالازدياد مع بدء الانفتاح أي منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، فبيانات المكتب المركزي للإحصاء تشير إلى أن معدل البطالة في سورية كان منخفضاً خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، فقد بلغ 4.45% عام 1978 ارتفع إلى 4.67% عام 1984 وإلى 5.88% فقط عام 1989، ومنذ بداية التسعينات بدأ معدل البطالة بالتزايد بشكل واضح فقد بلغ 6.77% عام 1991 تزايد إلى 8.4% عام 1993 وليستمر بالتزايد ليصبح 11.68% عام 2002 وانخفض إلى 10.79% عام 2003 ويقدر حالياً بحوالي 12%². وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على استمرار العوامل البنوية المسببة للبطالة بالإضافة إلى غياب الحلول الناجعة مترافقاً ذلك بظروف إقليمية متوترة تساهم في تعقيد المشكلة وهذه الظروف ناجمة عن الاحتلال الأميركي للعراق.

3Robert E.Lucas, Unemployment policy, American Economic Association, Vol.68. No.2, May1968, p354.

² حيان احمد سلمان، مرجع سبق ذكره، ص11.

ثانياً: أسباب البطالة:

يقال أن البطالة ناجمة عن تقدم العلم والتقنية، أي تقدم وسائل الإنتاج. هذا الخطاب صحيح تماماً في الظاهر، أي هكذا تبدو الأمور على السطح. لكن ما هي الحقيقة؟ فليس من شك إطلاقاً أن استخدام وسائل إنتاج أكثر تقدماً يؤدي بصورة إجمالية إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي إلى خفض كمية العمل اللازم للإنتاج.

ومن هذا المنطلق لابد من التعرف على الأسباب الحقيقية لظهور مشكلة البطالة تمهيداً لاستخلاص وسائل علاجية جيدة تفيد من الحد من هذه الظاهرة على الأقل. وبالتالي تنشأ ظاهرة البطالة متأثرة بعوامل عديدة منها ما هو اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو سكاني. وبالتالي تتعدد أسباب البطالة ونقصد بها هنا البطالة الدورية، لأنه عند حساب معدل البطالة كما ذكرنا سابقاً لا يؤخذ بعين الاعتبار معدل البطالة الهيكلية والاحتكاكية¹، وبالتالي ومن أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدل البطالة الدورية هي:

- 1- ارتفاع الأجور واستيراد التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية والتي تؤدي إلى إنتاج كميات كبيرة من السلع وبجودة عالية تفوق ما هو مصنع يدوياً.
- 2- التكلفة الاقتصادية المرتفعة للصمود في وجه الكيان الصهيوني ومحاولة خلق نوع من التوازن الاستراتيجي معه².

- 3- تراجع الدور الاقتصادي للدولة وفشل القطاع العام الإنتاجي وتخلى الدولة عن سياسة الالتزام بالتعيين أدت إلى زيادة نسبة البطالة السافرة بشكل واضح. وعدم تمكن القطاع الخاص من تعويض هذا الانخفاض في توظيف اليد العاملة، فقد أقرت الحكومة القانون

¹ حيان احمد سلمان، مرجع سبق ذكره، ص11

² صابر بلول، الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سوريا الواقع - الأسباب - الحلول، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 18، العدد الثاني، 2002، ص267.

رقم 10 لعام 1991 والذي منحت بموجبه القطاع الخاص المحلي والأجنبي تسهيلات وإعفاءات كبيرة حفزته في بداية الفترة إلى زيادة استثماراته، ولكنه سرعان ما عاد إلى مستوى استثماراته السابق. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2) مجمل تكوين رأس المال الثابت وحصة القطاع الخاص من الاستثمارات الثابتة بأسعار

عام 2000 الثابتة

السنوات	إجمالي الاستثمارات	حصة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات
1980	145380	37.15
1985	171136	33.64
1990	99770	57.39
1993	139083	64.59
1994	167874	57.61
1995	167846	56.22
1996	167352	52.33
1997	158944	42
1998	164065	41.29
1999	159793	40.47
2000	156092	36.36
2001	168630	32.57

المصدر: مجلة الاقتصادية، العدد (405)، 2009.

من الجدول السابق نلاحظ تراجع حصة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات بشكل عام لتبلغ مستوى منخفض في عام 1985 وبنسبة 33.64% لتعاود صعودها في عام 1993 وتصبح بنسبة 64.59% ثم عادت من جديد إلى التراجع لتبلغ نسبة 32.57% في عام 2001.

4- انحسار الطلب على العمالة السورية في الخارج، وذلك في لبنان ودول الخليج والدول المتقدمة، فالسوق اللبنانية استوعبت خلال عقد التسعينات من القرن الماضي حوالي المليون عامل سوري، أما دول الخليج فقد توجهت في الأعوام الأخيرة نحو تشغيل

عمالتها من أبناء دولها في محاولة منها لحل مشكلة العمالة في بلدانها، وفي الوقت نفسه بدأت العمالة الآسيوية في إزاحة بعض أنواع العمالة العربية في دول الخليج.

5- سوء توزيع الدخل أدى الى عدم التناسب بين الدخل النقدي لغالبية السكان وبين الأسعار السائدة في السوق مما أدى الى ضعف القوة الشرائية وبالتالي الى الركود التضخمي الذي يتصف به الاقتصاد السوري والذي يؤثر سلبا في الاستثمار ومستوى البطالة.¹

6- حجم القوى العاملة وطبيعتها من ناحية مدى مساهمة المرأة في العمل او تخفيض سن العمل.

7- التراجع الواضح في أنظمة التعليم والتأهيل من خلال التغيرات في السياسات التعليمية التي لم تكن مرتبطة بإستراتيجية بعيدة المدى، ومحدودية ما يخصص من الموازنة العامة للدولة للتعليم والتأهيل²، هذا بمجمله أدى الى حدوث ضعف في التوافق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف وخلق حالة من عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل.

8- الهجرة من خلال ما تتعرض له بعض الدول من موجات الهجرة وخاصة إذا حصل بعض المهاجرين على الهوية الوطنية. وكمثال على ذلك ما قدم الى سوريا من مهاجرين من الأخوة العراقيين بعد الاحتلال الأمريكي وكذلك بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006. وهنا كلما زاد عدد المهاجرين وخاصة من فئة الشباب زاد

¹ محمد الأطرش، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية دمشق من 7-10-1997 ولغاية 1998، ص16.

² تقرير التنمية البشرية للجمهورية العربية السورية لعام 1999، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق 2001 ص63.

العرض من العمالة وشكل ضغطا على اليد العاملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض الأجور أيضا.

10 - التركيب العضوي لرأس المال ويتجلى هذا في العلاقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، وخاصة إن أكثر المنشآت والشركات تميل لتخفيض التكاليف عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وزيادة الإنتاجية من خلال إحلال الآلة محل العامل لزيادة قدرتها التنافسية وفي هذه الحالة يزداد التركيب العضوي لرأس المال من خلال زيادة رأس المال الثابت والتراجع النسبي لرأس المال المتغير ويعبر عنه بالعلاقة التالية :

التركيب العضوي لرأس المال = رأس المال الثابت/رأس المال المتغير

وهو ما ندعوه التراكم الأولي لرأس المال وجوهره تحويل جزء من فائض القيمة أو القيمة الزائدة أو الأرباح المحققة الى شراء آلات ووسائل إنتاج جديدة.

11 - تراجع معدل الادخار ومن ثم معدل الاستثمار وقد يكون السبب هو زيادة معدلات الاستهلاك أو تراجع ثقافة الإنتاج وذلك من خلال انه كلما زاد الاستثمار زاد الطلب على اليد العاملة وتراجعت معدلات البطالة. كما لم تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاهتمام والرعاية الكافيين.

12 - معدل النمو السكاني ومعدل زيادة القوة العاملة لان موضوع البطالة هو إحدى إشكاليات العلاقة بين السكان والتنمية أو بتعبير أكثر دقة هو تحليل العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي ولذلك يعتبر تخفيض معدل البطالة من أهم الأولويات السياسية والاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي. ويجب أن يشكل الأولوية عند راسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة إذا كانت معدلات البطالة متمركزة في أوساط الشباب والمتعلمين. ولهذا يرى بعض الاقتصاديين إن معدل النمو

الاقتصادي يجب ألا يقل عن ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني. وفي هذا الصدد انقسم

المهتمون بشؤون العمالة في سورية الى قسمين وهما:

أ- قسم يرى إن المشكلة تكمن في زيادة معدل النمو السكاني الذي يستهلك كل

المنجزات التنموية حيث يبلغ معدل النمو السكاني 2,4% وهو من أعلى

المعدلات في العالم. وهذا بدوره يؤدي الى تراجع مستويات الادخار ومن ثم

معدل الاستثمار وتراجع المشاريع الاقتصادية وهذا يؤدي الى توليد بطالة جديدة

تضاف الى البطالة القديمة ويؤدي الى بطالة تراكمية بمعدلات عالية.

ب- أما القسم الآخر فيرى أن المشكلة تكمن في عدم استغلال الطاقات المتاحة

وزيادة الهدر في الموارد وخاصة (الموارد البشرية)¹ وهذا يترافق مع سوء

توزيع الدخل والأنفاق الجاري على حساب الأنفاق الاستثماري. وهذا ما يبدو

واضحاً في تراجع الموازنة الاستثمارية بالنسبة للإنفاق الجاري. ولابد أن نشير

هنا الى أن الواقع في سوريا يتطلب (زيادة الموازنة الاستثمارية عما هي عليه

ويجب أن تكون بحدود 40% من الناتج المحلي الإجمالي وان تكون الحصّة

الأكبر للموازنة الاستثمارية على حساب الإنفاق الجاري) كما يتطلب تفعيل

الاستثمارات الخاصة ذات المنشأ السوري والعربي والعالمي وتوطينها بما

يتناسب مع مواردنا المتاحة. وقد كانت الموازنات العامة لسورية كما في الجدول

التالي والقيمة بمليارات الليرات السورية:

¹ الهيئة السورية لشؤون الأسرة، التقرير الوطني الأول، حالة سكان سوريا، التقرير الاقتصادي، 2008، ص15.

الجدول رقم (3) الموازنة العامة لسوريا لعدة أعوام تبين قيمة الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري

المجموع	الجاري	الاستثماري	العام
460	280	180	2005
495	300	195	2006
588	330	258	2007
600	370	230	2008
685	410	275	2009

المصدر: مجلة الاقتصادية، العدد(401)، تموز، 2009.

ومن خلال قراءة بسيطة للجدول نجد أن الإنفاق الاستثماري قد زاد في القيمة المطلقة ولكن تراجع بالنسبة، وكانت نسبته خلال الفترة المدروسة الى إجمالي الموازنة وحسب التسلسل كما يلي (39% - 39% - 43% - 38% - 40%) وبقيت نسبة إجمالي الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي ولل سنوات المدروسة بحدود 30%.

13 - زيادة حدة التفاوت في المستويات التنموية بين المناطق والتجمعات البشرية. مما أدى الى زيادة حدة الهجرة من المناطق الأقل نمواً الى الأكثر نمواً ويمكن ان نرى ذلك من خلال ما نشاهده من موجات النزوح من المناطق الشرقية الى باقي مناطق القطر ولحل هذه الظاهرة وما يتعلق بها من ظواهر أخرى انطلق مشروع تنمية المنطقة الشرقية.

14 - سوء توزيع العاملين في قطاعات وأجهزة الدولة حيث نلاحظ تضخم أعدادهم في بعضها دون الحاجة الى ذلك، وقتلهم في بعضها الآخر بالرغم من الحاجة الى أعداد كبيرة بها، وتركز العدد الكبير من العاملين في الأعمال الإدارية دون الأعمال الإنتاجية.

ثالثاً: آثار البطالة:

إن مؤشر البطالة ليس بمعزل عن المؤشرات الاقتصادية لأخرى فهو في تفاعل مع جميع هذه المؤشرات وهذا يترتب عليه جملة من النتائج السلبية، لذلك إننا نشاهد أن الهم الأول لرجال الاقتصاد هو إيجاد الآلية المثلى للحد من مشكلة البطالة لأنه عندما يرتفع معدل البطالة ومعدل التضخم فهذا يعني أن الاقتصاد ليس في حالة جيدة. وإن وجود هذين المعدلين مجتمعين في اقتصاد دولة ما أصبح يعبر عنه باسم مؤشر العناء الاقتصادي أي إن:

$$\text{معدل أو مؤشر العناء الاقتصادي} = \text{معدل البطالة} + \text{معدل التضخم}^1.$$

وإن ارتفاع هذا المعدل يجعل من حياة الإنسان صعبة وقاسية وتحقيق إنسانية الإنسان وزيادة رفاهيته أصعب.

وبالتالي فإن ارتفاع معدل البطالة ينجم عنه جملة من الآثار والتي منها ما يلي:

1- الآثار الاقتصادية: ترتبط البطالة عادة بانخفاض حاد في دخل الفرد المتعطّل وهو ناتج عن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي من خلال بقاء طاقة بشرية خارج إطار العمل المنتج تعبر عن طاقة إنتاجية معطلة. لذلك فإن الكثير من الاقتصاديين يربط بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي المتوقع. فقد قام الاقتصادي الأميركي ارثر أوكين بدراسة تحليلية تقوم على أساس الربط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والمتوقع ومعدل البطالة وتوصل من خلال هذه الدراسة الى القانون التالي:

(إن كل انخفاض بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع الناتج القومي الممكن أو المتوقع يقابله زيادة في معدل البطالة بنسبة 1%) وبالتالي فإن العلاقة بينهما هي علاقة

¹ مجلة الاقتصادية، البطالة في سوريا بين مطرقة التحليل وسندان الواقع، مجلة الاقتصادية، السنة التاسعة، الجزء الأول، العدد (400) حزيران، 2009.

عكسية. وان تفسير ذلك يعود الى انه لتحقيق زيادة في الإنتاج يتطلب ذلك زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية سواء المتاحة والمتوفر. وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة ويقل معدل البطالة. وهذا ما يفسر لنا ارتفاع معدل البطالة في فترات الكساد لان عدد من الشركات التي يكون وضعها الاقتصادي سيئ تقوم بتسريح عدد من العاملين لديها ما يعني إضافة عاطلين جدد الى عدد العاطلين السابقين. ومن خلال تحليلنا لواقع القطاع الصناعي نلاحظ أن عدد العاملين قد تراجع من 190247 عام 2006 الى 188867 عام 2007 أي بنقص قدره 1380 عاملاً¹ وان هذا النقص يعود الى ما يلي:

أ- إن الصناعة التحويلية في القطاع العام وبسبب الصعوبات التي تعانيها قد تراجع عدد العاملين فيها في الفترة المذكورة من 105524 الى 103535 عاملاً أي بنقص قدره 1989 عاملاً ولكن قسم كبير من هذا النقص تم تحويله للعمل في قطاعات أخرى.

ب- إن قطاع الصناعة الاستخراجي والماء والكهرباء قام باستيعاب بعض العمالة المنضمة الى سوق العمل حديثاً، حيث ارتفع عدد العمال في هذين القطاعين ولنفس الفترة من 84750 الى 85332 عاملاً أي بزيادة قدرها 582 عاملاً.

ج- استطاع القطاع الخاص الصناعي تأمين 5115 فرصة عمل فقط خلال عام 2007 من فرص العمل المرخصة في هذا القطاع والبالغة 23386 أي ما نسبته فقط 22% تقريباً.

ومن خلال تحليلنا لتغيرات معدل البطالة بالاستناد الى الناتج المحلي في سورية وللسنتين الأولى والثانية من الخطة الخمسية العاشرة (2006-2007) وباعتماد على الأسعار الثابتة لإبعاد عامل التضخم نلاحظ أن الناتج المحلي قد بلغ 1211339 مليون ليرة عام 2006. ثم تم التخطيط لتحقيق معدل نمو اقتصادي بمعدل 7% أي إن الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007

¹ المجموعة الإحصائية لعام 2008، ص177.

يجب أن يكون 1296133 ولكننا نرى أن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لعام 2007 قد بلغ 1288001 مليون ليرة. وبالتالي يكون النقص بين المخطط والفعلي (1296123 - 1288001 = 8123 مليون ليرة). ومن خلال تطبيق قانون ارثر أوكين نلاحظ إن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي تراجع عن المتوقع بنسبة:

$(1296123/288001) \times 100 = 99.4\%$ أي إن التراجع يعادل $(100 - 99.4 = 0.64\%)$ وهذا بدوره سيتوافق مع زيادة في معدل البطالة تعادل وفق قانون ارثر أوكين الذي يعكس العلاقة بين تغير قيمة الناتج الفعلي والمتوقع ب(1/2) أي إن هذا التراجع الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.64 سيؤدي الى زيادة في معدل البطالة بمقدار $(2/0.64) = 0.32$. وبالتالي نرى أن معدل البطالة في عام 2006 كان 8.2 فانه سيرتفع في عام 2007 الى $(8.2\% + 0.32\% = 8.5\%)$ وهو ما ينطبق إلى حد ما الى ما توصلت إليه الإحصاءات الرسمية للمكتب المركزي للإحصاء.

وبما انه يتم الإعداد للخطة الخمسية الحادية عشر فإننا بأمس الحاجة لتخفيض معدل البطالة الذي يبلغ 9% عام 2009 الى 7% في عام 2013 وباعتبار أن معدل النمو الاقتصادي هو 7% عام 2009 ومن خلال تطبيق قانون ارثر أوكين كل نمو في الناتج المحلي بمقدار 2% يقابله انخفاض بمعدل البطالة بمقدار 1% فان الناتج المحلي يجب أن يكون في عام 2013 $(4+7) = 11\%$ ليصبح معدل البطالة 7% .

2- الآثار السياسية: لا تقل الآثار السياسية لمشكلة البطالة عن أهمية الآثار الاقتصادية وذلك من جهة الحكومات فهي مؤشر أساسي على صحة السياسة الاقتصادية للبلد ومؤشر على صحة التخطيط به، حيث تؤكد الدراسات السياسية على أن أكثر المعرضين للمشاكل السياسية هم من أصحاب العاطلين عن العمل لذلك فإن أي عاطل عن العمل هو مشروع بؤرة توتر سياسية

واجتماعية واقتصادية وبمقدار ما يزداد معدل البطالة تزداد الفوضى السياسية وهذا يتطلب كثير من المصاريف التي تتكبدها الدولة لمواجهة هذه المشاكل التي تتمثل بالغالب بإضرابات العمال عن عملهم في أهم قطاعات الدولة اقتصاديا كما حدث في إضراب عمال المناجم في كوريا الشمالية وعمال السكك الحديدية وسائقي الشاحنات في فرنسا وعمال المطارات في العديد من دول العالم.

3- الآثار الاجتماعية: إن البطالة في تعطيلها للقوى الإنتاجية تؤثر على انخفاض مستوى المعيشة وهذا يمهّد الطريق لانتشار الأنشطة الإجرامية فعند ما لا يستطيع الفرد الحصول على العمل يولد لديه الشعور بالألم والإحباط وعدم العدالة عندما يرى غيره يعمل وهو يملك المؤهلات ولا يستطيع العمل مما يدفعه في كثير من الأحيان إلى ارتكاب الجريمة وحوادث الشغب والقتل والسرقة. وعندما يطول أمد البطالة فهي تنعكس سلبا على شخصية المتعطل وسلوكه النفسي فهي تعزز الشعور بالإحباط والفشل وتولد شعور عدائي نحو الآخرين ونحو المجتمع مما يدفعه في النهاية إلى ممارسة سلوكيات إجرامية وقد تقود إلى الانتحار وهذا ما حدث في مصر عندما أقدمت أسرة مكونة من أب وابنتيه على الانتحار بسبب عدم وجود فرص للعمل وهم من أصحاب الشهادات الجامعية¹.

إن البطالة تؤدي إلى انحلال الترابط الاجتماعي وانهيار القيم والمعايير الاجتماعية لعدم قدرة المتعطل على التمسك بها وبالتالي فإن الفعل الإجرامي يقع عندما يتوفر له الموقف المناسب وهذا يوجد عندما يجد الفرد نفسه متعطلا عن العمل رغم قدرته عليه ورغبته فيه مما يحفزّه على الاختلاط بغيره من المتعطلين ممن يكون لديهم اتجاه نحو السلوك الإجرامي².

¹ صحيفة الأهرام ، آلام البطالة، العدد 122489، حزيران، 2007/3/21، ص4.

² محمد سميح الإمام، ميادين الخدمة الاجتماعية- ميدان الأحداث المنحرفين- دمشق، ط2، 1984، ص49.

وبالإضافة إلى ذلك يمكن مشاهدة عدد كبير من الأمراض الاجتماعية الناتجة عن البطالة مثل
الفقر والجهل والمرض والأمية.

المبحث الثالث: معالجة مشكلة البطالة في ظل التجربة السورية

أولاً: برامج التنمية الريفية

ثانياً: المشروعات التمويلية الصغيرة

ثالثاً: هيئة مكافحة البطالة

المبحث الثالث: معالجة مشكلة البطالة في ظل التجربة السورية

" لا توجد لدى أي منا عصا سحرية لحل كل المشكلات دفعة واحدة بل لابد من وضع أولويات وافضليات واضعين نصب أعيننا أن عملية التغيير ليست هدفا بحد ذاتها بل وسيلة إلى تحقيق احتياجاتنا الحياتية. وعندما تكون الآمال عريضة والصعوبات كبيرة فالعناصر المطلوبة لا يمتلكها شخص ولا يؤمنها منصب بل تتوزع لدى الجميع مسؤولين ومؤسسات ومواطنين"¹.

انطلاقاً من قول السيد الرئيس تم تضافر الجهود من أجل العمل على عملية تطوير المجتمع السوري من كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والحياتية، فكانت هيئة مكافحة البطالة السورية (سابقاً) -والتي ما لبثت أن تغير اسمها لتصبح منذ بداية عام 2007 الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات- إحدى ثمار مرحلة تطوير وتحديث سورية التي أشاعها وأطلقها السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد حيث ظهرت الهيئة إلى الوجود بالقانون رقم 71 لعام 2001 الذي صدر في 8 كانون الأول على شكل برنامج وطني مدته 5 سنوات ويهدف لتوفير 440 ألف فرصة عمل جديدة من خلال إنفاق نحو 50 مليار ليرة سورية خلال مرحلة تنفيذ البرنامج التي تنتهي في نهاية عام 2006².

ويعتبر إصدار قانون إحداث الهيئة تجسيد عميق لوعي السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد بمشكلة إيجاد فرص العمل الجديدة التي تواجه الخريجين العاطلين عن العمل.

ونحن نعتقد أن الهيئة لن تنجح تماماً في جميع المشاريع لكنها نجحت في تحقيق مهام كثيرة ولديها مشاريع كثيرة ناجحة.

¹ السيد الرئيس بشار الأسد، هيئة مكافحة البطالة، التقرير السنوي، 2003.

² عبد الرحمن تيشوري، فرصة عمل، هيئة مكافحة البطالة السورية ودورها التنموي، العدد 35، آب، 2006، ص 8.

وكان الى جانب هيئة مكافحة البطالة ما يسمى بمكاتب التشغيل التي توقف عملها لفترة طويلة وهي عبارة عن مجموعة مكاتب تتوزع على أقاليم ومحافظات الدولة وتجمعاتها السكانية الكبيرة تكون بمثابة قاعدة بيانات تتعرف من خلالها الدولة على أعداد المتعطلين ومستوى كفاءاتهم وتحصيلهم العلمي وأعمارهم من جهة، ومن جهة أخرى توفير معلومات عن عدد الوظائف الشاغرة في جهات الدولة ومؤسساتها، وتوصيف دقيق لمتطلبات هذه الوظائف وبالتالي محاولة الموائمة بين طالب العمل - المسجل لدى مكاتب التشغيل - وصاحب العمل او الوظيفة الشاغرة المراد تعيين شخص ما فيها¹.

وفي الاقتصاد لا بد من الخلفية النظرية الكلية لأي عمل علينا القيام به، فلا يكفي مثلاً لحل مشكلة البطالة أن أشغل الناس فقط، الأهم من ذلك كله هو أين أشغل هؤلاء الناس ولماذا أشغلهم بهذا العمل وليس بذاك العمل والأهم أكثر أن أعرف ما هي نتائج هذا العمل على الأشخاص أنفسهم وعلى الاقتصاد، أي ببساطة: كيف سيغير العمل الذي أقوم بتأمينه لطالبيه من بنية المجتمع والاقتصاد على المدى الطويل وما هي المضاعفات الاقتصادية والاجتماعية لهذا العمل؟ وهذه المسألة بالتحديد تحتاج إلى وعي فكري شامل بالاقتصاد واحتياجاته ومتغيراته والأهم من ذلك أنها تحتاج لوعي الإجابة عن سؤال " إلى أين نريد أن نصل.

أولاً: برامج التنمية الريفية:

أ- الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس):

وهو منظمة إنسانية غير نفعية تهدف لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المجتمعات الريفية السورية². أنشأ فردوس في تموز عام 2001 ومنذ ذلك الوقت أطلق مشاريع

¹ منصور إبراهيم العتوم، مكاتب الاستخدام ودورها في تنظيم سوق العمل "نظرة عربية"، الطبعة الأولى، عمان، 1989، ص22.

² مجلة أيام الأسرة ، فردوس للتنمية السورية، صفحة الاقتصاد، 2002/8/1، ص10.

تشمل التمويل بقروض صغيرة، إضافة إلى التعليم وتغطية احتياجات التنمية الأساسية. وهو مبني على أساس منح قروض صغيرة للعائلات من المجتمعات الريفية الفقيرة لمساعدتها في توسيع أعمالها وزيادة دخلها وتعزيز استقرارها الاقتصادي.

ب- مشروع تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص:

وهو مشروع تنموي يعمل على ترسيخ نظام اقتصادي وطني للتمويل الصغير عبر إحداث مؤسسة تمويلية مستدامة للمشروعات الصغيرة، حيث عمل المشروع على مرحلتين بدءاً من عام 2000 حتى نهاية عام 2007. أما الجهات المانحة للمشروع فهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " جهة مشرفة ومانحة" والحكومة اليابانية عبر UNDP كجهة مانحة والحكومة السورية ممثلة بهيئة تخطيط الدولة كجهة منسقة ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي كجهة منفذة.

ج- حاضنة الأعمال الريفية:

تأسست بالتعاون بين الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) والجمعية الإيطالية للمرأة في التنمية (أيدوس) ومن المتوقع أن يتم خلق 600 مشروع تنموي اقتصادي خلال مدة مشروع الحاضنة وهي أربع سنوات وتتراوح أعمار السيدات المتدربات من (20 إلى 50)¹ عاماً حيث يقوم هذا المشروع على تنمية المناطق الريفية والذي مقره في عين التينة في محافظة اللاذقية، والتي تعمل على تطوير المشاريع الصغيرة من خلال تقديم مجموعة من الخدمات تشمل كيفية إدارة الأعمال والتدريب التقني ووضع خطط العمل وتسويق المنتجات.

¹ /WWW.SOURIA.COM/ سانا، أسماء الأسد، التنمية الريفية رهان أساسي من أجل التغيير، 2007/4/30.

ثانياً: المشروعات التمويلية الصغيرة:

أ- برنامج القروض التشغيلية الصغيرة:

تم تدشين هذا البرنامج في تموز عام 2003 الذي أطلقته الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في دمشق، ويعرض خدمات نقدية صغيرة لكل المواطنين السوريين والفلسطينيين اللذين يسعون إلى تأسيس أعمال صغيرة¹، أو تنمية الأعمال القائمة وذلك بغية تحسين ظروفهم المعيشية والحد من البطالة التي يعانونها.

ب- مشروع بداية:

يهدف مشروع بداية إلى خلق فرص عمل دائمة للرواد الأعمال الشبابية والمساهمة بتوسيع نطاق الاستثمار الذي يزيد القدرة الإنتاجية في القطاع الخاص، ويتوجه هذا المشروع إلى فئة الشباب السوري ممن تتراوح أعمارهم ما بين 18 - 35 عاماً من غير القادرين على الحصول على أي مساعدة مالية من جهات أخرى. أو من العاطلين عن العمل أو العاملين وذلك بدوام جزئي ويقدم قروضاً متناهية الصغر لا تتجاوز 200 ألف ليرة سورية بفترة سداد مدتها ثلاث سنوات.

ج- دائرة التمويل الصغير:

تم افتتاح هذه الدائرة في فرع اليرموك حيث تم تقديم 7236 قرصاً بلغت قيمتها الإجمالية 244 مليون ليرة سورية، وفي شهر نيسان من عام 2007 افتتح فرعاً آخر في حي الأمين "فرع الأمين". والتجربة تشير إلى أن مشاريع التمويل الصغير تركت بصمتها على المجتمعات عن طريق تحسين مستوى معيشة مالكي المشاريع الصغيرة وتقليص البطالة².

¹<http://www.ayammag.com/>
²<http://www.agvant.org/>

ثالثاً: هيئة مكافحة البطالة:

وهي هيئة حكومية إنمائية استثمارية معنية بمكافحة البطالة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ماليا وإداريا أحدثت بموجب القانون /71/ لعام 2001 الذي أصدره السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد¹.

كون الهيئة ذات طابع مؤقت، ومحددة المهمة والهدف فإنها لاتقوم بالتملك أو التنفيذ المباشر لمشروعاتها، وهي تعتمد في ذلك على جملة من الوسطاء من المؤسسات العامة، أو الهيئات الاجتماعية، وهذا ما يربك عمل الهيئة وتنفيذها لمهامها، فعلى سبيل المثال، لا تستجيب آلية عمل المصارف العامة لمتطلبات عمل الهيئة، فالمصارف العامة بعيدة عن الأخذ بالمخاطر المصرفية وهي لا ترغب في أن تكون الكفيل للمقترض، خاصة وأن المقترضين من العاطلين عن العمل والشباب لا يملكون أصولاً تسمح بإقراضهم، كما لا يتوفر لدى المصارف العامة الكوادر الفنية والاقتصادية الكافية لتقييم المشروعات والقروض، وهذا يشكل عبئاً بالنسبة لها اعتادت المصارف العامة على العمل، في إطار التعليمات والتوجيهات في سوق احتكارية بالنسبة لها، ولم تواجه مشكلات المنافسة، أو مخاطر القروض الصغيرة، وهذا ما يدفعها للتردد والتأخر في الموافقة على القروض والمشروعات. وكل ذلك يضعف من فعالية وإنجاز الهيئة.

يقوم عمل الهيئة حسب برامجها على منح القروض المختلفة، ضمن تسهيلات تساعد المقترضين، وتمنحهم حافزاً على إنجاز مشروعاتهم والاستمرار بها، وقد قدر سعر الفائدة للمشروعات الأسرية بمعدل 4% وللمشروعات الصغيرة بنسبة 5%، أما بالنسبة لمشاريع التوسع للمنشآت القائمة فحددت ب 7%، يحصل المقترضون حسب تعاملهم وإنجازهم منحة في نهاية فترة المشروع تصل حتى 50% من الفوائد على القرض.

¹ هيئة مكافحة البطالة، التقرير السنوي، الدورة الثانية، 14 تموز، 2002، ص2.

وكما ذكرنا سابقا انه من مهام الهيئة دراسة وتنظيم سوق العمل وموائمة العرض مع الطلب وملائمة مخرجات التعليم مع حاجات سوق العمل، وقد كانت الهيئة تخصص مبلغ معين من النقود في كل عام لصرفه في تمويل بعض المشاريع التي تقدم إليها وبناءً على دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم(4) المبلغ المخطط إنفاقه في كل عام لتأمين عدد معين من فرص العمل

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	إجمالي
مبلغ الإنفاق (بالمليون)	5000	16,800	14950	8500	4,750	50000
فرص العمل المؤمنة	27000	6700	59000	34000	19000	206000

المصدر: المرجع السابق.

ويعد برنامج المشروعات الصغيرة العمود الأساسي لعمل الهيئة، وفي دراسة سريعة للقروض الممنوحة في كل عام نرى بأنه في عام 2002 بلغ عدد الطلبات لتمويل المشروعات الصغيرة نحو/12200/ طلبا وقد استطاع تقديم نموذج الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات حوالي 5000/شخص دخل منها /500/ مشروع حيث التنفيذ الفعلي. وفي عام 2003 بلغ عدد الطلبات /38730/ استطاع حوالي /22/ ألف شخص من تقديم الجدوى الاقتصادية وقد دخل منها /7106/ حيث التنفيذ الفعلي. وفي عام 2004 بلغ عدد الطلبات/26051/ طلبا استطاع/15725/شخص من تقديم الجدوى الاقتصادية وقد دخل منها /9425/ مشروع حيث التنفيذ الفعلي. وبالتالي استطاعت الهيئة وعبر سنوات عملها ورغم كل الصعوبات والمشاكل التي اعترضتها أن توفر ما يقارب /174567/ فرصة عمل¹، وقد حظيت المشروعات الأسرية

¹ بيان حرب، البطالة ومكافحتها في إطار الخطة الخمسية العاشرة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة، دمشق، 2006/2/14، ص10.

بأكبر نصيب من الاهتمام والانتشار بين شرائح المتعطلين، وخاصة في الريف، ويبلغ سقف التمويل الفردي لهذه المشروعات 100 ألف ل.س. وتهدف إلى مساعدة الأسر في إيجاد فرص عمل بسيطة ومدرّة للدخل ضمن إطار الحيز المكاني للأسرة¹، فما كان من الهيئة إلا أن تتعاون مع الوحدات الإرشادية في الريف والاتحاد النسائي في المدن للحصول على الطلبات لمساعدة تلك الشريحة من الحصول على التمويل الكافي.

حيث نجد انه في عام 2002 كان عدد الطلبات الأولية/6400/ طلبا وافقت الهيئة على تمويل /3/ آلاف مشروع وتراوح عدد فرص العمل لكل مشروع بين فرصة واحدة الى ثلاث فرص وذلك بحسب طبيعة النشاط²، وبفائدة 4% على الرصيد المسحوب. وفي عام 2003 كان عدد الطلبات/32718/ طلبا أوليا قبلت الهيئة تمويل/21179/ مشروعا، وفي عام 2004 بلغ عدد الطلبات المقدمة للتمويل مايقارب/26222/ طلبا نفذ منها فعليا /14719/ طلبا بحيث وفرت هذه المشروعات مايقارب /18424/ فرصة عمل.

¹ هيئة مكافحة البطالة، التقرير السنوي، التقرير الثاني، 2003، ص 65.

² هيئة مكافحة البطالة، التقرير السنوي، التقرير الأول، 2002، ص 13.

الفصل الثالث

دور المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في تشغيل اليد العاملة

المبحث الأول: الواقع السكاني في سوريا

المبحث الثاني: توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي والقطاع

والجنس والحالة التعليمية

المبحث الثالث: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة

والمتوسطة في العمالة السورية

الفصل الثالث

دور المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في تشغيل اليد العاملة

تمهيد

إن البطالة المديدة هي اكبر اهانة يتعرض لها الشباب الناشطون، حيث تضم فئة الشباب وفق المعيار الدولي الذي لا يزال معمولاً به " الأفراد الذين تقع أعمارهم ما بين (15 - 24) سنة" وذلك وفق تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعد هذه الفئة من اشد الفئات العمرية قابلية لما يطلق عليه السلوك المحفوف بالمخاطر، وحساسية للصدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وانتشار البطالة بين الشباب يفوق مثيلتها بين البالغين، كما أن انتشار البطالة بين الشباب تفوق نظيرتها لدى الذكور، وهنا لابد من التنويه إلى أن التفكير بالهجرة هو الوجه الآخر لضعف استيعاب سوق العمل لفئة الشباب.

وفي هذا السياق بين السيد رئيس مجلس الوزراء بأن الدولة لن تتصدى للمشكلة من خلال إقامة المشروعات الحكومية في الفترة المقبلة والتي من شأنها استقطاب أعداد كبيرة من المعطلين التي تزدحم بأسمائهم مكاتب التشغيل¹، فالتوظيف في الدولة سيقصر على المؤسسات والشركات القائمة من خلال توسيع الملاكات العددية للوزارات والمؤسسات أما ما هو خارج ذلك فسيكون في القطاع الخاص من خلال المشروعات الاستثمارية التي تعمل الحكومة على تقديم كل الدعم لها لان الاستثمار في سورية عنصر رئيسي في دفع عملية التنمية.

¹ هيثم يحيى محمد، مجلة الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد 401، تموز، 2009، ص11.

وفي هذا المجال يمكننا القول أن نجاح القطاع الخاص الوطني أو العربي أو الأجنبي متوقف على جملة أمور أبرزها تغيير ثقافة العمل في مجتمعنا وعلى مستوى الاستفادة منها سواء أكانت في القطاع الخاص أو العام وحماية العامل الذي يعمل في القطاع الخاص وضمان مستقبله من خلال إصدار قانون عمل جديد يحقق التوازن المطلوب بين العامل ورب العمل.

وهنا لابد من أن أشير إلى أن واقع الاستثمار الزراعي والسياحي والصناعي الذي يمكن أن يساهم في توفير آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة مازال دون المستوى المطلوب رغم ما شهده خلال السنوات التسع الأخيرة من تطورات.

المبحث الأول

الواقع السكاني في سوريا

أولاً: تطور حجم السكان حسب بيانات التعدادات السكانية المتتالية

ثانياً: حجم السكان ووتيرة معدل النمو السكاني

ثالثاً: التركيب العمري والنوعي للسكان

المبحث الأول: الواقع السكاني في سورية

تتطوي عملية تأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على تحديات كبيرة باتت تواجه جميع الحكومات الآن، خاصة في الدول النامية، التي تشهد في الواقع ارتفاعا في معدلات النمو السكاني.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن سورية تصنف من الناحية السكانية ضمن الدول ذات النمو السكاني المرتفع سواء بالمقارنة بمعدلات النمو السكاني في البلدان المتقدمة، حيث تقع سورية في الترتيب رقم/52/ من أصل عدد دول كوكبنا التي تبلغ/221/ دولة والتي تسبقها موزنبيق وتليها استراليا¹، وما من بلد في العالم إلا ويواجه مسأله السكانية الخاصة به، غير ان أشكال هذه المسألة ليست واحدة، إذ تختلف باختلاف مراحل تطور تلك البلدان.

أ- تختلف المسألة السكانية في البلدان التي تتسم بدخولها المرتفعة في ما يسمى ديموغرافيا مرحلة "التعمير السكاني" عن البلدان التي ما تزال في مرحلة " الفتوة السكانية" وتحت وطأة النمو السكاني السريع وهي البلدان النامية التي تنتمي الى الشريحة الدنيا والمتوسطة في سلم التنمية البشرية المستدامة.

ب-تختلف المسألة السكانية بين الدول التي تتسم بوفرة الموارد وبين الدول التي تتسم بندرة الموارد، كما تختلف بين البلدان التي دخلت مرحلة الاقتصاد المعرفي بما يعنيه ذلك من تطوير إنتاجية الوحدة الصغرى من الموارد وخلق موارد جديدة، وبين البلدان التي تعتمد اقتصادياتها بدرجة أساسية على ريع الموارد الآيلة بطبيعة الحال الى الاستنزاف والنضوب.

1 World Population Prospects, United Nation, Table A.1.2008 revision.

وعليه يمكن فهم طبيعة التحول الذي يجري الآن في سورية ، خاصة في بنية الموازنة العامة للدولة وتحديدًا في حجم الإنفاق العام، إذ تتعدّد الآمال بصورة كبيرة على استثمارات القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) ودوره التنموي، في الوقت الذي أصبح فيه قطاع الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية يستحوذ على ما يقارب 65% من إجمالي الإنفاق العام.

أولاً: تطور حجم السكان حسب بيانات التعدادات السكانية المتتالية:

على الرغم من النواقص والثغرات التي تكتنف البيانات السكانية الوطنية المتاحة حول حجم سكان سورية أو حجم السكان السوريين حتى عام 1947، فإنه يمكن الانطلاق من التعداد العام للسكان الذي جرى في العام 1905 في إطار ولايات الدولة العثمانية كنقطة بداية تأشيرية متاحة لتقدير اتجاهات تطور حجم السكان في سورية، حيث قدر حجم السكان في عام 1905 بحوالي (1.469) مليون نسمة¹.

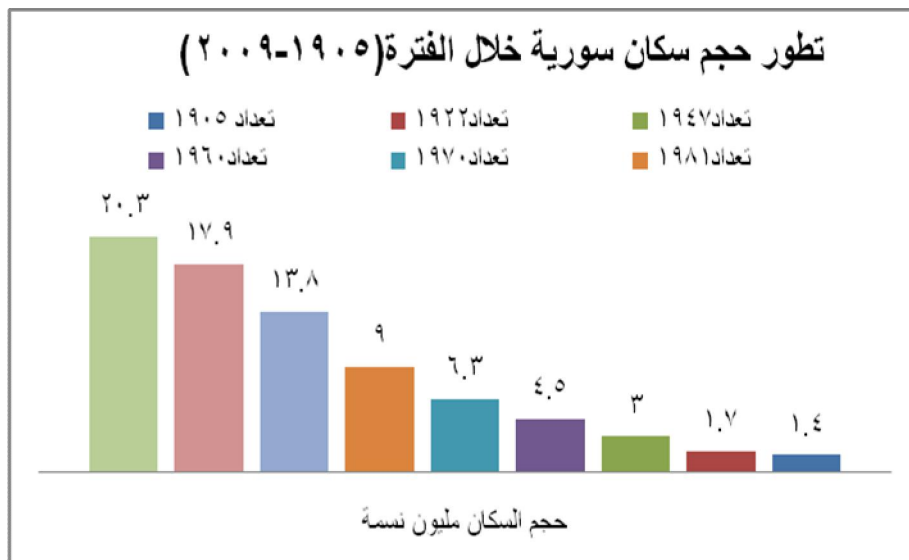
وفي عام 1922 تم إجراء إحصاء شامل هدفه تنظيم سجلات النفوس وهو بمثابة أول سجل مدني في سورية في القرن العشرين، وقد قدر عدد السكان حسب نتائج هذا التعداد بحوالي (1.725) مليون نسمة².

وبحذف من وصفوا غرباء (لا وجود لهم) فإن حجم السكان في سورية قدر بحوالي (1.549290) مليون نسمة¹.

¹ محمد أكرم القش، الواقع السكاني في سورية وآفاق تطوره، ورقة خلفية لمشروع رؤية استشرافية لمسارات التنمية في سورية سورية (2025)، دمشق، 2006، ص9.

² مصطفى العلواني، التوزيع الجغرافي للسكان وتطوره وضرورة وجود خط تجمع جديد، بحث مقدم إلى الندوة الدولية، دمشق 1984، ص7.

وفي عام 1947 أجري التعداد الخامس في سورية وكان هدفه إعادة تنظيم سجلات النفوس والأحوال المدنية، وقد بلغ عدد السكان فيه (3.082) مليون نسمة، في حين بلغ عدد السكان السوريين في نفس العام وفق التقديرات السابقة (2.529872) مليون نسمة، أي بفارق قدره أكثر من نصف مليون نسمة. وفي عام 1960 كان التعداد السكاني السادس الذي يعتبر أول تعداد رسمي اجري على أسس علمية وبلغ عدد السكان بموجبه (4.565151) مليون نسمة². وتلا هذا التعداد وحتى الآن أربعة تعدادات سكانية نفذت على التوالي في الأعوام (1970) و(1981) و(1994) و(2004) وكلها أجريت حسب أحدث الأساليب العلمية المتوفرة في حينه من حيث الإعداد والتنفيذ وتجهيز النتائج ونشرها وبلغ عدد السكان فيها (6.3) و(9.04) و(13.8) و(17.9) مليون نسمة على التوالي.



الشكل رقم (1) تطور حجم سكان سوريا خلال الفترة (1905 - 2009).

وبالتالي شهد القرن العشرين زيادة كبيرة أو "طفرة" نوعية في حجم السكان في سورية إذ ارتفع هذا الحجم من حوالي (1.469) مليون نسمة في عام 1905 الى (20.3) مليون نسمة حسب

¹ المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعامين (1969 - 1970)، ص 40.

² المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 1960، ص 80.

المجموعة الإحصائية لعام(2009)، بزيادة مطلقة بلغت (18.9) مليون نسمة. وهو ما يعني أن حجم سكان سورية زاد منذ بداية القرن العشرين بأكثر من (13) مرة وهو ما يعني انه بات هناك (13) شخص يقيمون في سورية في عام (2009) مقابل شخص واحد فقط يقيم على أراضيها في بداية القرن الماضي¹. هذا ما يعني أن وتيرة معدل النمو السكاني في سوريا هي مرتفعة جدا واتجه المجتمع من مرحلة النمو السكاني البطيء الى مرحلة النمو السكاني السريع. فبعد أن كان متوسط الزيادة السنوية خلال الفترة(1970-1981) وهي فترة النمو السكاني السريع في سورية وذروته في القرن العشرين أو ما يسمى بمرحلة الانفجار السكاني (310)ألف نسمة أصبح الآن يزيد عن (455) ألف نسمة مما يعني أننا في سورية نزداد شخصا كل (68) ثانية.

ثانياً: حجم السكان وتيرة معدل النمو السكاني:

يرتبط التنامي الواضح في حجم السكان بارتفاع وتيرة معدل النمو السكاني التي تبقى على الرغم من تراجعها خلال العقدين الأخيرين من أعلى وتائر النمو السكاني في المنطقة والعالم حيث تشير البيانات إلى أن وتيرة معدل النمو السكاني قد تراجعت من حوالي (3.2%) وسطيا خلال مرحلة النمو السكاني السريع(1947- 1994) إلى حوالي(2.7%) بين العامين (1995- 2000) ثم إلى حوالي (2.45%) بين العامين (2000-2005) فألى مايقدر بحوالي(2.37%) خلال العامين (2006-2007) وقد وصل هذا المعدل الى 2.45 في نهاية عام 2008 وهو معدل نمو سكاني مرتفع في المعايير كافة.

¹ حالة سكان سوريا (التقرير الوطني الأول)، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2008، ص31.

إن معدل النمو السكاني في سوريا أعلى من متوسط معدل النمو لجميع مجموعات البلدان التي تنتمي إليها (قارة آسيا- البلدان النامية- البلدان العربية) أو التي لا تنتمي إليها (البلدان المتقدمة- البلدان الأقل نمواً) على السواء، فهو أعلى من معدل النمو السكاني الذي سجلته مصر وهي الدولة التي تشترك مع سورية في مؤشرات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية كثيرة.

وفي حال استمرت الوتيرة التلقائية العامة لتراجع معدل النمو السكاني المسجلة خلال تعدادي العامين (1994- 2004) بفعل التقدم الحاصل في الارتفاع النسبي لمؤشرات التنمية البشرية فإنه من المتوقع حصول مايلي¹:

1- استمرار وتيرة هذا التراجع بفعل التغير الذي طرأ على حركة الزيادة الطبيعية السكانية والمتمثل في انخفاض وتيرة الخصوبة الكلية بشكل سريع نسبياً، وتراجع وتيرة الوفيات الخام ولا سيما منها وفيات الرضع والأمهات.

2- في النظرة المقارنة سيكون معدل النمو السكاني لسكان سورية في العام (2025) في نفس الموقع المسجل لمجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام (2002) وهو (1,95%) وأعلى من معدل النمو السكاني الذي بلغته مصر في العام (2002) والبالغ (1,8%). لكن مع ذلك سيزداد عدد السنوات التي يتضاعف فيها عدد سكان المجتمع السوري بحوالي (6.6) سنة أي من (30) سنة وفق معدل النمو السنوي الحالي إلى (36.6) سنة وفق معدل النمو السنوي لعام 2025.

¹ الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سوريا (التقرير الوطني الأول)، الملخص السياسي، 2008، ص15.

أما في حال تدخل السياسة السكانية لتخفيض معدل النمو السكاني فمن المتوقع أن يصبح معدل النمو السكاني في سوريا (1.57%) في العام 2025 أي إن حدة معدل النمو السكاني ستخف وفق هذا الفرض بمقدار الثلث وهذا يعني تأخير عدد سنوات تضاعف سوريا لمدة (8.4) سنة إضافية.

وعلى مستوى المحافظات فتشير الإسقاطات السكانية للفترة (2005-2025) إلى هيمنة نمطين مختلفين من النمو السكاني:

1- النمط الأول: سيكون أدنى معدل للنمو السكاني في محافظات السويداء واللاذقية وطرطوس ودمشق، حيث إن هذه المعدل سيصبح (1%) في مدينة دمشق في نهاية فترة الإسقاط أي إن مدينة دمشق ستحتاج إلى (70) سنة ليتضاعف حجم سكانها.

2- النمط الثاني: يزيد في هذا النمط معدل النمو السنوي للسكان في محافظات درعا وادلب والرفقة ودير الزور والحسكة وحلب مع بداية الإسقاط عن (3%) وحتى مع التراجع المحدود لمعدل النمو السكاني لهذه المحافظات خلال الفترة القادمة سيبقى هذا المعدل مرتفعاً أعلى من (2.5%) وهو أعلى من معدل النمو السكاني لسورية مع انطلاقة فترة الإسقاط السكاني وبالتالي سيبلغ عدد السنوات الذي ستحتاجه هذه المحافظات ليتضاعف حجم سكانها (28) سنة بعد أن كان في بداية فترة الإسقاط يقدر على الأقل بـ (20) سنة فقط.

ثالثاً: التركيب العمري والنوعي للسكان:

يقصد بخصائص السكان أو تكوينهم بالصفات العامة الواضحة التي تميز شخصا عن آخر وقد حدد لين سميث ابرز الخصائص السكانية التي يتم تصنيف السكان وفقا لها بأربع صفات أساسية وهي: النوع، والسن، وسكان الريف والحضر، واللون، وتعتبر تلك الخصائص ذات أهمية كبيرة في التحليل السكاني ومعرفة الأوضاع السكانية والعوامل التي تؤثر في تطورهم من حيث الحجم والكثافة ومعدلات النمو والحركة المكانية وفئات الأعمار وغيرها¹.

أما التركيب الديمغرافي لمجتمع سكاني فيقصد به "تصنيف افراداه وفقا لخصائص ديمغرافية (العمر - الجنس - الحالة الزوجية) وخصائص اجتماعية-ديمغرافية (الديانة - النشاط الاقتصادي) تدرس منفردة أو مجتمعة. وتعبير آخر (هو تصنيف السكان وفقا لخصائص ديمغرافية وغير ديمغرافية، إذ يكون هذا التصنيف وفقا لخاصة واحدة أو لعدة خصائص منها".² وما يهمنا نحن هو التركيب السكاني والذي يقصد به "التعمق في دراسة خصائص المجموعات السكانية التي يتألف منها سكان المجتمع، لان كل شخص يدخل المجموعة السكانية مرة ويبقى فيها مدة من الزمن ثم يتركها لمجموعة سكانية أخرى (فتيان - ناضجين - شيوخ)³.

وهو يبحث في التوزيع العمري (نسبة السكان في كل عمر بالنسبة لمجموع السكان) والتوزيع النوعي (الجنسي) (نسبة كل من الذكور والإناث إلى مجموع السكان او نسبة الإناث إلى الذكور عند الميلاد، والتوزيع الزواجي والتوزيع المهني والصناعي والتوزيع بين الريف والمدينة).

¹ عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري، علم السكان نظريات ومفاهيم، دار الرضا للنشر، دمشق، ط1، 2003، ص185.

² مطانيوس مخول، مبادئ الإحصاء السكاني، جامعة دمشق، 1997، ص65.

³ المرجع السابق، ص66.

1- التركيب العمري للسكان السوريين:

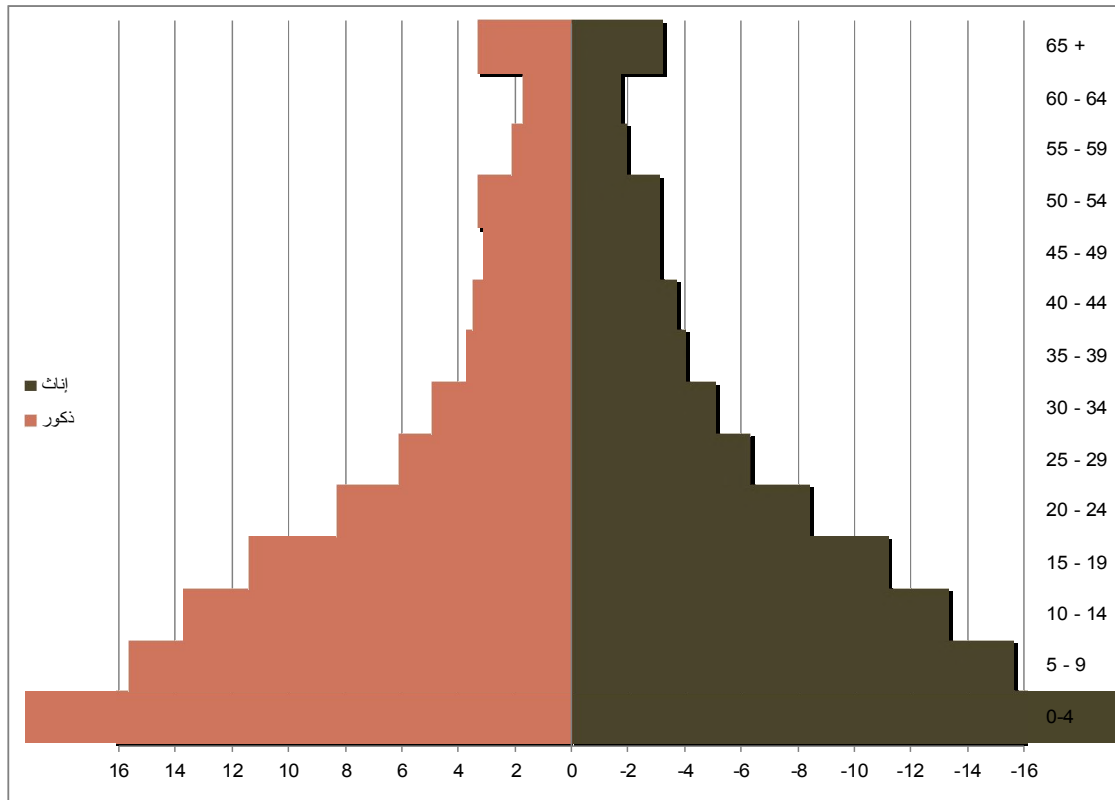
يعد العمر من أهم الخصائص الديمغرافية إلى جانب الجنس، إذ به يرتبط كل من النشاط الإنجابي والوفاة وكذلك النمو السكاني، وبه يرتبط حجم النشاط الاقتصادي وحركة السكان وصورة المجتمع من ناحية القوى البشرية، وبالتالي القوى العاملة التي تؤثر على حجم الإنتاج والدخل القومي. وهو يساعدنا في الحصول على العدد النسبي لأفراد كل مجموعة عمرية في المجتمع إلى العدد الإجمالي للسكان وهو يقيس مايسمى بنسبة الإعالة وهي مايتحملة كل 100 شخص في سن العمل للأشخاص الذين هم خارج قوة العمل.

نسبة الإعالة = $\frac{\text{عدد السكان دون 15 سنة} + \text{عدد السكان فوق 65 سنة}}{\text{عدد السكان بين 15 و 65 سنة}} * 100$

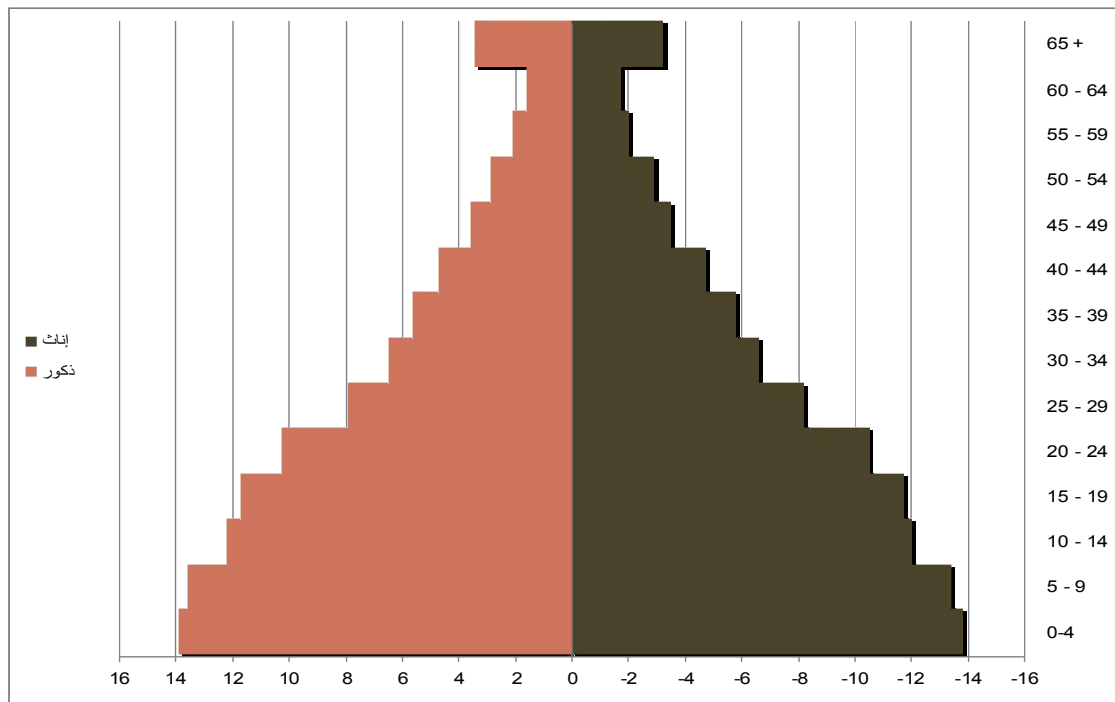
عدد السكان بين 15 و 65

وغالبا ما يكون السكان مقسمين الى فئات عمرية وهي بالغالب خمس سنوات، وفي معظم الدراسات المعنية بالتركيب العمري للسكان يتم الفصل بين البيانات الخاصة بالذكور والبيانات الخاصة بالإناث حيث ينتج عن ذلك تركيب عمري خاص بمجتمع الذكور والإناث كل على حدا وغالبا ما يمثل التوزيع العمري للسكان بشكل بياني يدعى (بهرم السكان) وهو وسيلة توضيحية كلاسيكية للتركيب العمري للسكان ومن أهم الأشكال البيانية وأوسعها استعمالا في الدراسات السكانية، ولقد كان هذا الهرم في ذروة مرحلة النمو السكاني السريع محكوما بارتفاع مستويات الخصوبة "وهي الظاهرة المتصلة بالتوالد أو التناسل الإنساني"¹ وانخفاض مستويات وفيات الأطفال وخاصة الرضع، نتيجة التحسن الدائم في المستوى الصحي، وهذا ما عمق النمط الفتلي للهرم السكاني، وفي دراسة مقارنة للهرم السكاني للمجتمع السوري بين أعوام 1981 و 2005 و 2009 من خلال الأشكال التالية نلاحظ ما يلي:

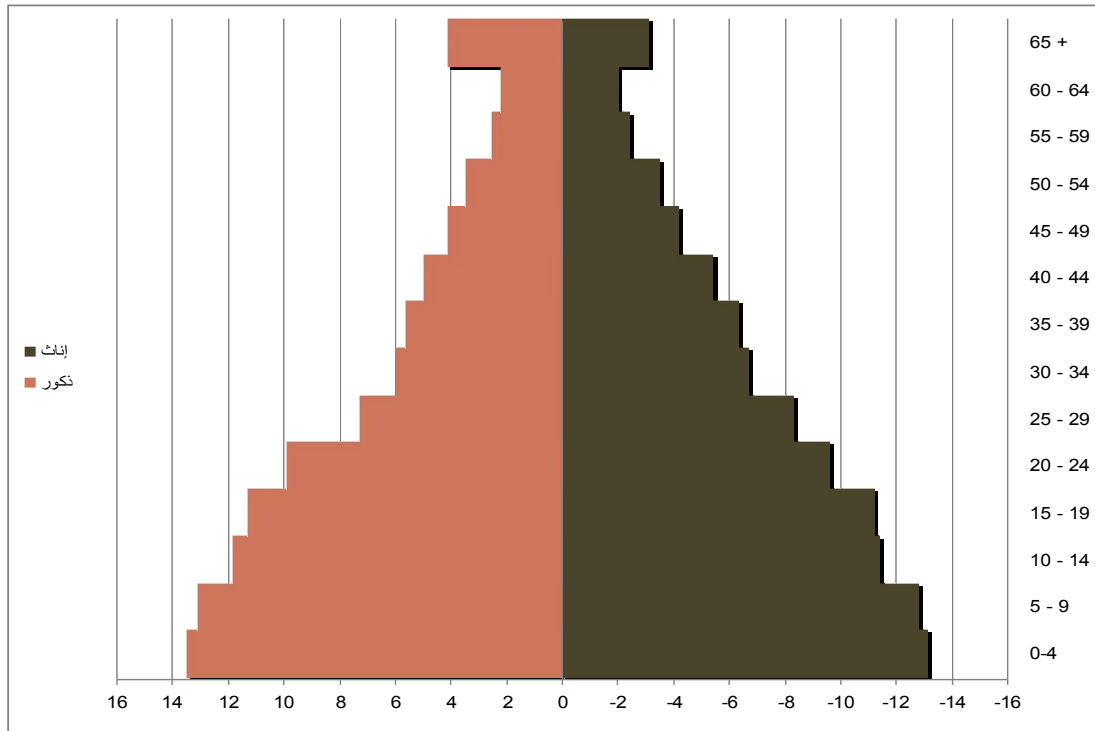
¹ ياسين خليفة، الإحصاء السكاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1982، ص 319.



الشكل رقم(2) الهرم السكاني لسوريا حسب الفئات العمرية لعام 1981.



الشكل رقم(3) الهرم السكاني لسوريا حسب الفئات العمرية لعام 2005.



الشكل رقم (4) الهرم السكاني لسوريا حسب الفئات العمرية لعام 2009.

• قاعدة عريضة فتية للسكان دون سن (15) سنة وصلت نسبتها الى (48.5%) في عام 1981 في حين نلاحظ انخفاض هذه النسبة الى (39.5%) في عام (2005)¹ وقد انخفضت هذه النسبة الى (37.9%) عام (2009)². ويعتبر أفراد هذه الفئة خارج القوة البشرية باستثناء من يشتغل منها في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب صغر سنهم ووجودهم في المدارس من اجل التعليم والتدريب وبالتالي هي فئة غير منتجة وخاصة في المجتمعات المتطورة، وهي أعلى نسبة في الدول النامية منها في الدول المتقدمة.

• قمة الهرم وهي تضم السكان التي تبلغ أعمارهم (65) فأكثر فقد كانت نسبتهم (3.2%) في عام 1981 وأصبحت (3.3%) عام 2005 لتصبح (3.7%) عام (2009) وتعتبر هذه الفئة خارج

¹ المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعام 2005، ص 70.

² المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعام 2009، ص 46.

القوة البشرية أيضا باستثناء من يشتغل منها في النشاط الاقتصادي وترتفع نسبتها كثيرا في الدول المتقدمة.

• أما جسم الهرم المتمثل بالفئات العمرية الممتدة من (15-64) فهي تشكل مانسبته (48.3%) من مجموع السكان عام (1981) في حين أنها تشكل (57.2%) في عام (2005)¹ وقد أصبحت (58.4%) عام (2009)² وان هذا الارتفاع في نسبة السكان داخل القوة البشرية مقارنة بنسبتهم خارج القوة البشرية سيؤدي إلى انخفاض معدل الإعالة، وهي تضم الفئات المنتجة والعاملة في المجتمع التي يعتمد عليها لصنع التطور والتقدم للمجتمع.

وهنا لا بد من الحديث عن أنماط التركيب العمري للسكان والتي تجعلنا نهتم بنسب الفئات العمرية الثلاث الأساسية وهي فئة الأعمار الصغيرة (0-14)، وفئة الأعمار المتوسطة (15-64)، وفئة الأعمار الكبيرة 65 سنة فأكثر وباختلاف نسب هذه الفئات الثلاث إلى مجمل السكان نميز ثلاثة أنماط وهي:

أ- **نمط السكان المتزايد:** وهو مايتصف به المجتمع السكاني الفتى، اذ تصل نسبة الفئات العمرية الفتية فيه الى 50% من مجموع السكان، وهذا يدل على معدلات عالية من الخصوبة وكمثال عليه المجتمع السوري والدول العربية.

ب- **نمط السكان الثابت:** وهو ما يتميز به المجتمع السكاني الناضج حيث تصل نسبة الفئات الفتية فيه الى 30% ويتركز السكان فيه في الفئات العمرية الوسطى أي القادرة على

¹ المجموعة الإحصائية للعام 2005، مرجع سبق ذكره، ص70.

² المجموعة الإحصائية للعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص46.

الإنتاج والعمل، وفيه يكون معدل المواليد اكبر بقليل من معدل الوفيات والذي من شأنه أن يكفي لتعويض السكان، وكمثال عليه المجتمع الأمريكي.

ت- **نمط السكان المتناقص:** وهو مايتصف به مجتمع سكاني منقرض، وفيه تقل الفئات العمرية الفتية حيث لاتزيد نسبتها عن 20%، وفيه يكون معدل الخصوبة والوفيات منخفض، وتكون المواليد لاتكفي لتعويض السكان، ومثالها المجتمعات الأوروبية.

وبناء على ما تقدم وحسب التوقعات المستقبلية للمجتمع السوري لعام 2050 فان مجتمعنا سيصنف ضمن النمط السكاني الثابت وذلك بناء على تقديرات الأمم المتحدة للسكان.

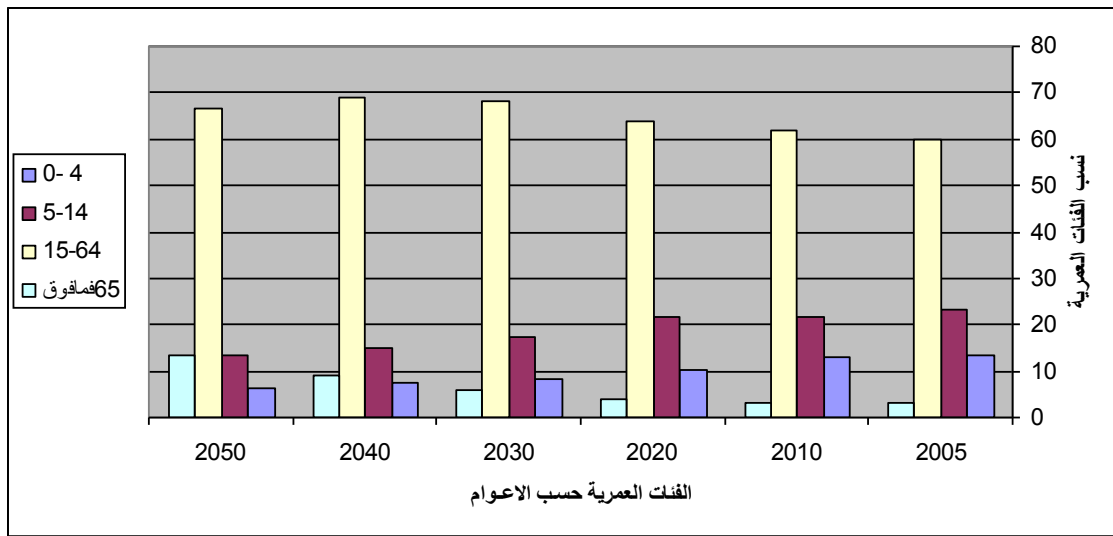
الجدول(5) توزع السكان حسب الفئات العمرية وبنسب مئوية 2005-2050.

العالم	الفئات	4 - 0	14-5	64-15	65فما فوق
2005		13.5	23.4	60.0	3.1
2010		12.9	21.8	62.0	3.2
2020		10.4	21.8	63.8	4.0
2030		8.3	17.5	68.3	5.9
2040		7.3	14.8	68.9	9.0
2050		6.5	13.4	66.7	13.4

المصدر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم 2008.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض نسبة الفئة العمرية (4-0) من (13.5)في عام (2005) لتصل الى (6.5) في عام (2050) ، وانخفاض نسبة الفئة العمرية(5-14) من (23.4) في عام (2005) لتصل الى (13.4) عام (2050) وهذا ما يؤدي بالمجموع لانخفاض

نسبة الفئة العمرية (0-14) من (36.9) في عام (2005) لتصل الى (19.9) في عام (2050). وهذا يقابله ازدياد في الفئة العمرية (15-64) من (60.0) في عام (2005) لتصبح (66.7) عام (2050)، وازدياد في الفئة العمرية (65) فما فوق لتصبح (13.4) في عام (2050) بعد ان كانت (3.1) في عام (2005). وهذا الوضع يتناسب مع النمط السكاني الثابت حيث تكون فيه نسبة المواليد اكبر بقليل من نسبة الوفيات والشكل التالي يوضح ذلك:



الشكل رقم (5) توزيع السكان حسب الفئات العمرية وبنسب مئوية 2005-2050.

2- التركيب النوعي للسكان:

يمثل النوع خاصة ديمغرافية مهمة بالإضافة الى العمر فهو يؤثر تأثيراً كبيراً في حياة الفرد وفي نشاطه وعمله، وبالتالي فان تصنيف السكان وفق خاصية النوع (الجنس) نحصل من خلاله على مايسمى بالتركيب النوعي (الجنسي) للسكان، والذي يلعب دوراً مهماً ومباشراً في معدلات الولادات والوفيات والزواج كما انه يرتبط بشدة بحركة السكان المكانية وبالتركيب المهني¹.

¹ مطانيوس مخول، مرجع سبق ذكره، ص 69.

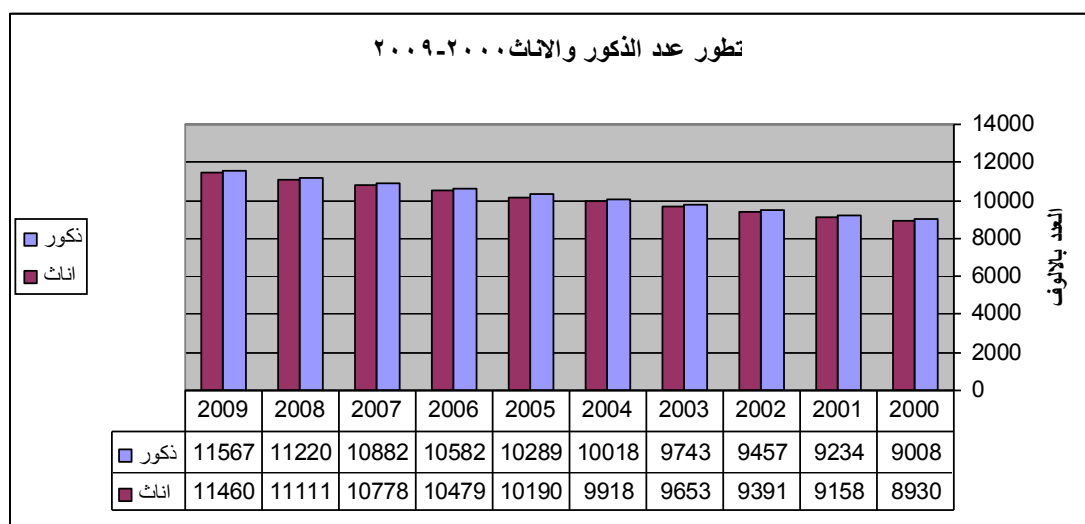
ويمكن الحصول على النسبة المئوية لكل جنس من عدد السكان وذلك بتقسيم عدد الذكور أو الإناث على عدد السكان العام وذلك وفق ما يلي:

$$\text{النسبة المئوية للذكور في السكان} = \frac{\text{عدد الذكور}}{100} *$$

عدد السكان

إن التركيب النوعي للسكان يعبر عن نسبة الجنس معبرا عنه بعدد الذكور لكل مائة أنثى وتشير التعدادات السكانية الى أن نسبة الجنس في سوريا بلغت (101) بحسب المجموعة الإحصائية لعام (2009)¹.

ومن خلال الرسم البياني التالي نلاحظ تطور عدد الذكور بالنسبة للإناث وذلك من عام (2000) الى عام (2009) طبقا للمجموعات الإحصائية لهذه السنوات مع العلم بأن نسبة الجنس هي ثابتة وتقدر بـ 101 ذكر لكل 100 أنثى .



الشكل (6) تطور عدد الذكور والإناث خلال الفترة 2000-2009 حسب المجموعات الإحصائية لهذه الأعوام

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر بنسبة النوع منها:

¹ المجموعة الإحصائية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 35.

أ-معدلات الوفاة.

ب- اختلاف في معدلات الوفيات العمرية والنوعية.

ج- الهجرة والتي لها اثر فعال في نسبة النوع، فالهجرة الداخلية تخفض نسبة الذكور في الأرياف وتزيدها في المدن، كما أن الهجرة الخارجية تحدث بين الذكور أكثر من نظيرتها بين الإناث.

د- الأحداث التاريخية، فالحروب تؤدي الى وفيات الذكور من فئة البالغين¹.

¹ عبد الرحيم بوادقجي، عصام خوري، مرجع سبق ذكره، ص187.

المبحث الثاني

توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي والقطاع والجنس والحالة التعليمية

أولاً: توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي

ثانياً: توزيع المشتغلين حسب القطاع والحالة التعليمية

ثالثاً: توزيع قوة العمل حسب فئات السن والجنس

المبحث الثاني

توزع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي والقطاع والجنس والحالة التعليمية

إن دراسة التركيب الاقتصادي والمهني في مجتمع ما يساعد على تحديد ملامح النشاط الاقتصادي في ذلك المجتمع وأهميته وعناصره وارتباطه بظروف البيئة الجغرافية، ويمكن كذلك تحديد نسبة العمالة وحجمها وأهميتها وخصائصها المتعددة، ومعرفة معدلات البطالة وتوزعها حسب العمر والنوع والمهنة، كما تسهم في تحديد القوى العاملة في المستقبل اعتماداً على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية وإسهام الإناث في القوى العاملة¹.

كما يساعدنا على معرفة حجم السكان داخل القوة البشرية العاملة وخارجها في المجتمع وتصنيف السكان الناشطين اقتصادياً حسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي والجنس وبعض الخصائص الديمغرافية الأخرى².

وبالتالي فإن الثروة الحقيقية لأي دولة لا تتمثل بالموارد الطبيعية التي تمتلكها ولا بالفوائض المالية التي تكتنزها، بقدر ما تتمثل بنوعية رأس المال الإنساني الذي سيسخر هذه الموارد والأموال لخدمة مجتمعه وصنع الناتج القومي لوطنه. إن الاهتمام بتنمية رأس المال البشري وإعداده بالشكل السليم والمطابق لمتطلبات سوق العمل وتوفير البيئة التمكينية اللازمة للتمتع بحقوقه وللاستثماره وضمان بيئة إبداعية، يعتبر من أهم أبعاد التنمية البشرية والنهوض بالفرد وبالمجتمع السوري.

¹ www.moqatel.com

² مطانيوس مخول، مرجع سبق ذكره، ص 93.

أولاً: توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي:

يقع عبء بناء الاقتصاد لأي دولة وتحقيق تنمية شاملة فيها على كاهل القوى البشرية في هذه الدولة مع أن الإسهامات الفعلية في النشاط الاقتصادي تقتصر فقط على ما يسمى بالسكان النشيطين اقتصادياً (قوة العمل) أي جزء من القوى البشرية كلها. وهنا نستطيع أن نفرق بين معدلين أساسيين للنشاط الاقتصادي هما:

1- معدل النشاط الاقتصادي الخام:

يفيد هذا المعدل في قياس قوة العمل كنسبة من مجموع السكان، وكلما ازداد هذا المعدل ازداد نصيب الفرد من الدخل الذي يمكن الحصول عليه عند مستوى إنتاجية معين ويتوقف هذا المعدل على عاملين اثنين، الأول هو الاستعداد للإسهام في قوة العمل، والثاني العامل الديموغرافي ونخص هنا التركيب العمري والنوعي للسكان الذي تحدثنا عنه في بحث سابق.

ومن خلال قراءة سريعة لمعدل النشاط الاقتصادي الخام في سوريا ولعدد من السنوات نلاحظ بأن هذا الرقم يتذبذب صعوداً وهبوطاً من عام لآخر وذلك بفعل تأثيره بالعاملين السابقين، ففي عام (1981) نلاحظ بأن هذا المعدل كان (22,7%) وهذا يعد معدلاً منخفضاً، وفي عام (2003) ارتفع هذا المعدل إلى (29%)، ومن ثم انخفض عام (2005) إلى (27,7%)، وفي عام (2009) حافظ هذا المعدل على نسبته (27,5%).

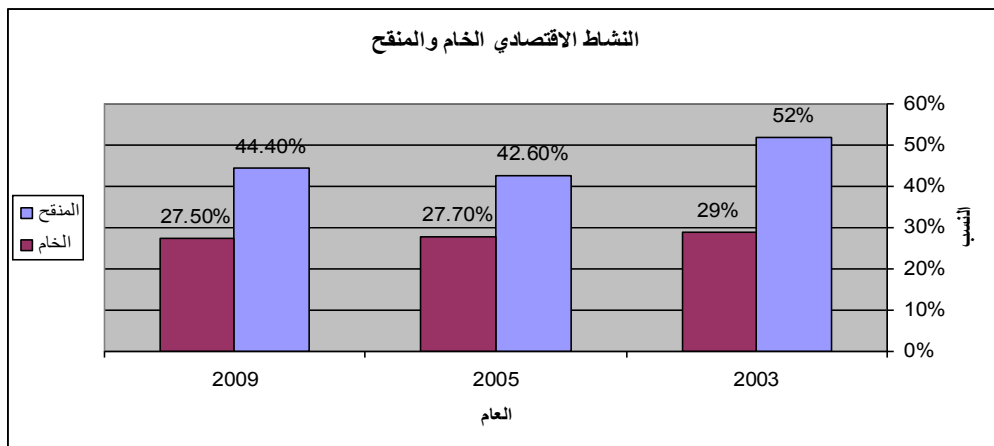
وتعتبر هذه الأرقام المسجلة في سوريا متواضعة إذا ما قورنت بالنسب المسجلة في دول أخرى، فكان هذا المعدل (35%) في ماليزيا و (51%) في أمريكا و (52%) في تايلند

علما أن هذه الأرقام تخص العام (1994)¹، فبالإضافة لانخفاض هذا المعدل بشكل عام نلاحظ انخفاضه لدى الإناث أكثر بكثير من الذكور وهذا ما يؤدي الى هدر جزء كبير من طاقات المجتمع فحسب إحصائيات عام 2009 نلاحظ أن نسبته لدى الإناث هي (9.2%) إذا ما قورنت بالنسبة للذكور التي تشكل ما نسبته (45,1%)².

2- معدل النشاط الاقتصادي المنقح:

جاء هذا المقياس بديلا عن المعدل الخام كونه يقيس نسبة ذوي النشاط الاقتصادي الى إجمالي القوة البشرية في حين أن المعدل الخام يقيس ذوي النشاط الاقتصادي الى إجمالي عدد السكان.

وفي قراءة مماثلة لمعدل النشاط الخام نلاحظ بان معدل النشاط المنقح كان في عام (2003) يشكل (52%) وفي عام (2005) انخفض هذا المعدل ليصبح (45,6%) وفي عام (2009) انخفض هذا المعدل ليصبح (44,4%).



الشكل (7) مقارنة بين النشاط الاقتصادي الخام والمنقح خلال ثلاثة أعوام

¹ حسن حجازي وعبد الرحيم بوادقجي، التعليم وأثره على سوق العمل في سوريا، كلية الاقتصاد، مركز الدراسات السكانية دمشق، 2001، ص 7.

² المجموعة الإحصائية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 59.

أما فيما يخص توزيع المشتغلين على أقسام النشاط الاقتصادي فمن المعروف بأن سوريا هي بلد زراعي وان قطاع الزراعة يحظى بنسبة كبيرة من أعداد المشتغلين ففي عام 2005 كانت نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي 20.14% وفي عام 2009 بلغت هذه النسبة 16.79% وهنا نلاحظ بان هناك تراجعاً في هذه النسبة ويعود ذلك لتحول قسم كبير من المشتغلين بالأعمال الزراعية للعمل في القطاعات الأخرى، وهذا يعود برأي لقلّة الأمطار في الأعوام المنصرمة الماضية وارتفاع تكاليف المنتجات الزراعية ودخول المكنة الزراعية التي تدفع للتخلص من الأعداد الزائدة في القطاع الزراعي والهجرة من الريف الى المدينة بحثاً عن عمل يدر دخلاً أفضل من الزراعة. أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فنرى بأن نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات في عام 2005 كانت 27.14% لتصبح 26.53% وفي قطاع التجارة كانت هذه النسبة في عام 2005 تقارب 15.82% لتصبح 16.40% في عام 2009 وفي قطاع البناء والتشييد كانت هذه النسبة 14.06 في عام 2005 لتصبح 14.18% في عام 2009 وفي قطاع الصناعة كانت هذه النسبة 13.6% عام 2005 لتصبح 16.14% عام 2009¹.

وتبين نتائج مسح قوة العمل الأخير لعام 2009 أن 16.2% من المشتغلين يعملون في البناء و التشييد، 15.1% في الزراعة و الغابات و الصيد، 15% في تجارة الجملة والتجزئة، 14.6% في الصناعات التحويلية، 11.9% في الإدارة العامة و الدفاع، 8% في التعليم، 7.6% في النقل و التخزين و الاتصالات².

¹ المجموعة الإحصائية لعام 2005 و 2009، مرجع سبق ذكره، ص 91، ص 63.

² www.cbssyr.org

ثانياً: توزيع المشتغلين حسب القطاع والحالة التعليمية:

إن تقدم الأنشطة الاقتصادية في المجتمعات كافة يعتمد بشكل كبير على درجة التقدم العلمي في الدول، ذلك لأن القوى البشرية التي تتمتع بمستوى متقدم من الحالة العلمية تستطيع استخدام أساليب إنتاج متطورة ومواكبة التقانات والتطورات الحديثة، وهذا بدوره يؤدي الى تمركز القوى البشرية العلمية في القطاعات الإنتاجية الأكثر تطوراً. ومن خلال ما تقدم نرى أن ارتفاع مستويات التعليم لدى القوة العاملة يؤثر على توجهاتها وتوزيعاتها الوظيفية.

وفي سورية تحسنت الحالة التعليمية منذ عام 1981 عما كان عليه الوضع سابقاً وهذا يعود الى جملة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال والتي منها انتهاء سياسة التعليم اللازمي المجاني وزيادة عدد المدارس العامة بكافة مراحلها حيث كانت نسبة الأمية بين المشتغلين 28% عام 1981 ثم ما لبثت أن انخفضت الى 15% عام 1995 و 11% عام (2000)¹. ومن خلال الجدول التالي الذي يبين توزيع المشتغلين في القطاعين العام والخاص حسب الحالة التعليمية في سورية نلاحظ مايلي:

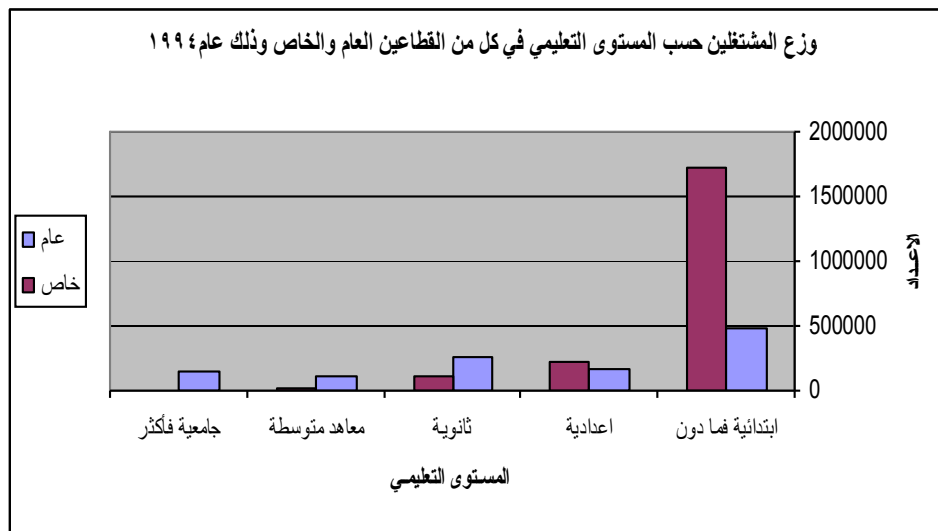
¹ سامي الخيمي، رزق الله هيلان وآخرون، النمو السكاني وتنمية الموارد البشرية والقدرات التقنية ومستقبل التنمية البشرية في سورية 2001، ص 121.

الجدول (6) توزيع المشتغلين في القطاعين العام والخاص حسب الحالة التعليمية في سورية من عام 1994 الى 2009

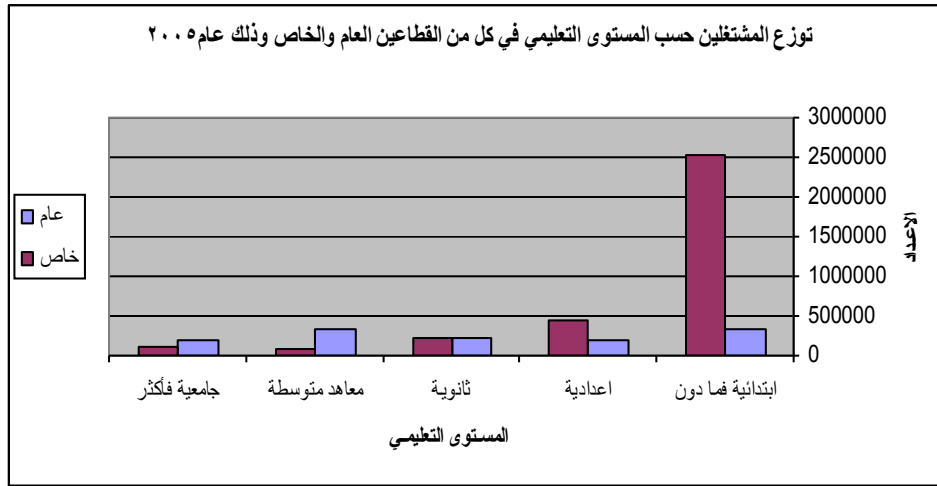
العام	قطاع العمل	ابتدائية فما دون	إعدادية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعية فأكثر
1994	عام	473232	159381	258491	110871	152228
	خاص	1729452	218799	109066	24352	5593
2005	عام	343488	181359	220125	323521	195114
	خاص	2516054	441048	208713	90481	123129
2009	عام	353214	197295	224444	343764	261526
	خاص	2528865	436334	242267	89549	135808

المصدر : *المجموعة الإحصائية (2005) مرجع سابق.

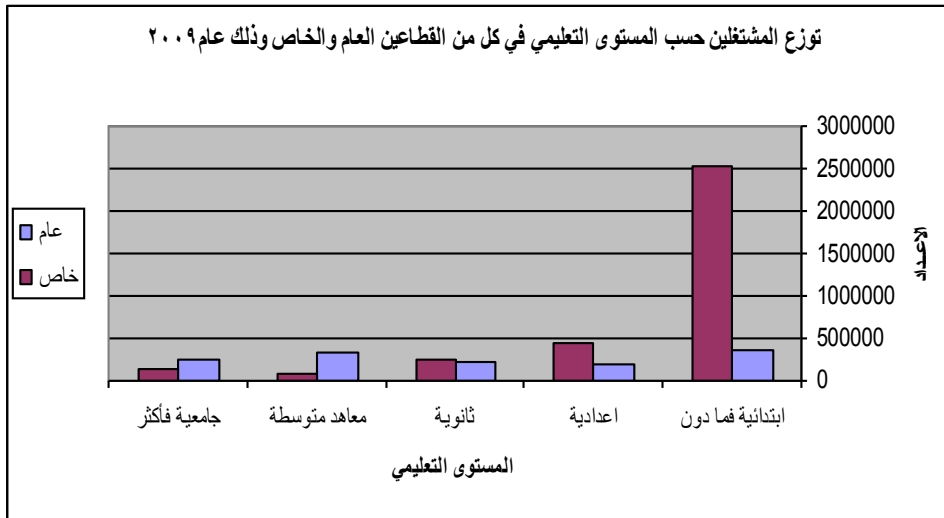
*نشرة قوة العمل لعام 1994، 2009 المكتب المركزي للإحصاء.



الشكل (8) توزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي في كل من القطاعين العام والخاص عام 1994



الشكل (9) توزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي في كل من القطاعين العام والخاص عام 2005



الشكل (10) توزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي في كل من القطاعين العام والخاص عام 2009

من الجدول رقم (6) نلاحظ أن هناك تناقصاً في عدد المشتغلين في القطاع الحكومي من حملة الشهادة الابتدائية فما دون من (473232) في عام 1994 الى (343488) عام 2005 ثم عاد ليرتفع في عام 2009 ليصبح (353214) وهذا يعود الى حاجة القطاع الحكومي لهذه الفئة لتلبية المتطلبات الخدمية فيه. أما بالنسبة للقطاع الخاص فنلاحظ بان هناك تزايداً في أعداد حملة الشهادة الابتدائية فما دون من (1729452) في عام 1994 ليصبح

(251654) في عام 2009 ليزداد ويصبح (2528865) عام وهذا يعود الى حاجة القطاع الخاص لهذه الفئة لتلبية المتطلبات الخدمية فيه مثل القطاع العام.

أما بالنسبة لحملة الشهادة الإعدادية فنلاحظ بأنه في عام 1994 كان عدد المشتغلين في القطاع الحكومي (159381) ليزداد ويصبح (181359) في عام 2005 وفي عام 2009 أصبح (197295). أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد كانت أعداد المشتغلين فيه من حملة الشهادة الإعدادية (218799) عام 1994 ليرتفع وبنسبة كبيرة ويصبح (441048) في عام 2005 أما في عام 2009 فقد انخفض الى (436334) ليقابله ارتفاع في أعداد المشتغلين ذوي الشهادات الأعلى وهذا يعود لحاجة القطاع الخاص الى الأفراد ذوي الشهادات الأعلى وذلك لمواكبة التطورات التقنية.

أما بالنسبة لحملة الشهادة الجامعية فأكثر فنلاحظ انه في عام 1994 كان عدد هذه الفئة في القطاع الحكومي (152228) ليرتفع في عام 2005 ويصبح (195114) ثم ليرتفع وبمعدلات عالية ويصبح (261526) في عام 2009 وهذا يعود لتوجه الحكومة لتعيين وتوظيف أصحاب الشهادات الأعلى لمواكبة التطورات الحاصلة في الثورة التقنية ومجارات القطاع الخاص في العديد من الأنشطة الاقتصادية بعد أن تراجعت معدلات الأداء الحكومي. أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد حذا حذو القطاع العام وذلك في توظيف أصحاب الشهادات العليا والاعتماد عليها في أنشطته المختلفة فقد كان عدد المشتغلين فيه (5593) عام 1994 ليرتفع ويصبح (123129) في عام 2005 و ليرتفع ويصبح (135808) عام 2009 ورغم هذا الارتفاع فنلاحظ دائما رغبة هذه الفئة في العمل لدى القطاع الحكومي لما يوفره لها من ضمانات أفضل من القطاع الخاص.

وفي الجدول التالي نلاحظ التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاع والحالة التعليمية والجنس

في عام 2009.

الجدول رقم(7) التوزيع النسبي للمشتغلين(15 سنة فأكثر) حسب القطاع والحالة التعليمية والجنس عام2009.

الحالة التعليمية			حكومي			خاص منظم			خاص غير منظم			مشارك/تعاوني/أهلي			المجموع		
ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
أمي	5.7	4.0	5.5	46.8	9.5	40.8	47.5	86.5	53.8						100.0	100.0	100.0
ملم	8.3	5.5	8.2	44.1	12.7	42.4	47.6	81.8	49.4	0.1	0.1	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
ابتدائية	13.7	16.3	13.8	42.9	21.3	41.8	43.3	62.4	44.3	0.2	0.2	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
إعدادية	25.2	51.9	27.4	45.0	24.3	43.3	29.7	23.8	29.2	0.2	0.2	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
ثانوية عامة	44.5	66.8	48.6	37.4	23.9	34.9	17.8	9.3	16.2	0.4	0.3	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
ثانوية فنية/مهنية	49.4	61.5	51.1	33.5	30.6	33.0	16.8	4.8	15.0	0.4	3.1	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
معاهد متوسطة	71.3	92.8	79.5	22.0	5.4	15.7	6.5	1.0	4.4	0.2	0.8	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
جامعية فاكثر	59.3	75.3	64.0	35.4	21.3	31.3	4.6	3.2	4.2	0.6	0.2	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
المجموع	24.4	57.1	28.5	41.1	16.3	37.9	34.4	26.2	33.3	0.2	0.4	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : مسح قوة العمل 2009.

ثالثاً: توزيع قوة العمل حسب فئات السن والجنس:

من خلال تتبع المجموعات الإحصائية للجمهورية العربية السورية لسنوات مختلفة نلاحظ بأنه هناك توزيع غير متناسق لقوة العمل حسب الفئات العمرية المختلفة، كما نلاحظ بأن القوى البشرية السورية هي قوة فنية تتركز في الفئات العمرية الشابة. فمن خلال مقارنة بسيطة بين عامي 2005 و 2009 ومن خلال الجدول التالي:

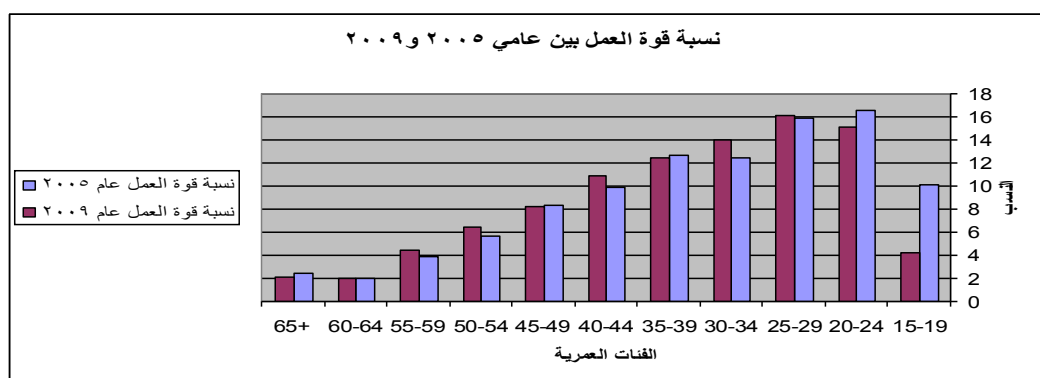
الجدول (8) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب فئات السن والجنس بين عامي 2005 و 2009.

2009			2005			العام
المجموع	الجنس		المجموع	الجنس		فئات السن
	إناث	ذكور		إناث	ذكور	
4.2	3.8	4.3	10.1	10.8	9.9	15-19
15.1	17.5	16	16.6	19	16.1	20-24
16.1	18	16	15.9	19.2	15.3	25-29
14	15.6	14	12.4	14.5	12.1	30-34
12.4	13.5	12	12.7	13.4	12.6	35-39
10.9	11.3	11	9.9	10.1	9.9	40-44
8.2	7.9	8.3	8.3	6.4	8.7	45-49
6.4	4.6	6.8	5.7	3.6	6.2	50-54
4.4	3	4.7	3.9	1.9	4.3	55-59
2	0.7	2.3	2	0.8	2.2	60-64
2.1	0.6	2.4	2.4	0.4	2.7	65+
100	100	100	100	100	100	المجموع

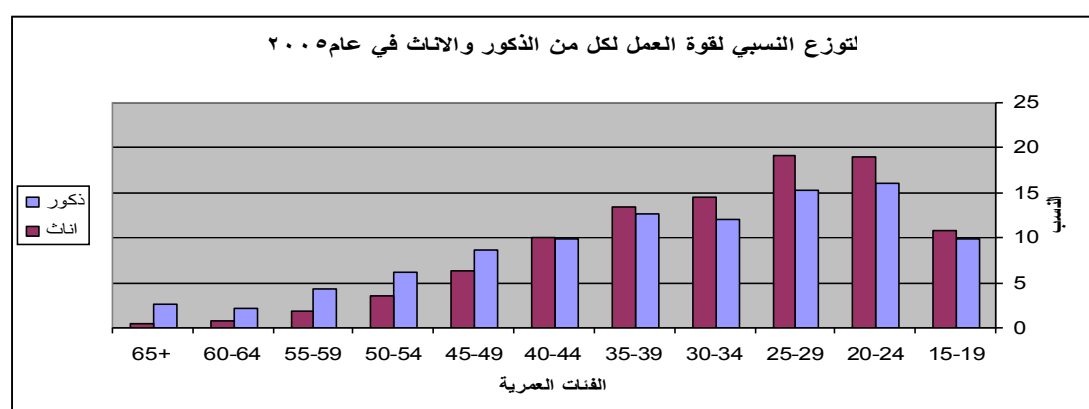
المصدر: المجموعة الإحصائية لعامي 2005 و 2009.

نلاحظ بأن هناك ارتفاع في نسبة قوة العمل في الفئة العمرية 15-19 في عام 2005 وهذا يدل على توقف هذه الفئة عن الدراسة بعد إتمام مرحلة التعليم الإلزامي الابتدائي والالتحاق بسوق العمل وخاصة في الأعمال التي لا تتطلب مستوى عال من الشهادات العلمية مثل مهن البناء والزراعة والنقل. بينما كان الوضع مختلف تمام في عام 2009 حيث انخفضت هذه النسبة من 10.1% إلى 4.2% وهذا يعود إلى المعرفة التامة بأهمية التعليم

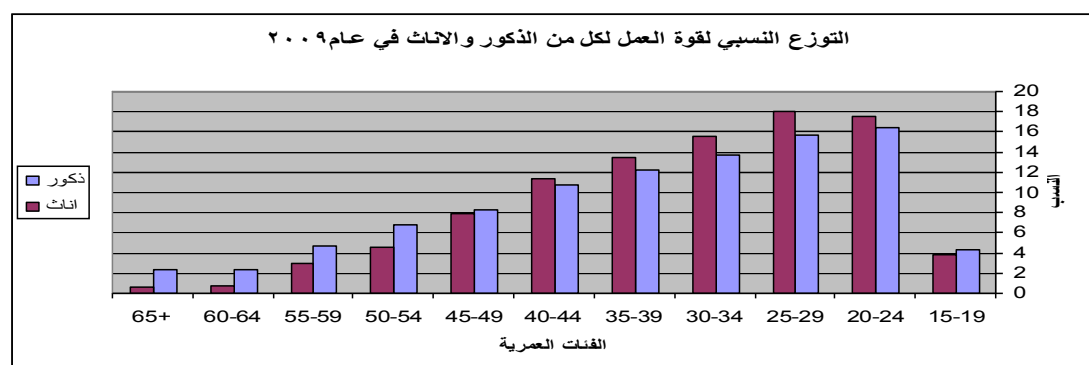
والحصول على الشهادات العليا في الحصول على فرص عمل أفضل والتي يتطلبها سوق العمل الحديث. كما أن الفئة العمرية 20-24 و 25-29 تشكل أعلى نسبة من قوة العمل وذلك في العامين 2005 و 2009 ومن هنا نستنتج ان المجتمع السوري مجتمع شاب يعتمد على القوة العاملة الشابة والتي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية ولكن هذه يرتبط بالتوزيع السليم لهذه القوة على القطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة. كما أننا نلاحظ بان هناك انخفاضاً في نسبة القوة العاملة ولو كان بسيط في الفئة العمرية 20-24 من 16.6% في عام 2005 ليصبح 15.1% وهذا يعود برأي لتخلي الحكومة عن سياسة الالتزام بالتوظيف من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع أعداد الدارسين في الجامعات وخاصة بعد افتتاح الجامعات الخاصة ووجود التعليم المفتوح والموازي الذي أدى الى استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب الذين ربما كانوا سيلتحقون بسوق العمل لانخفاض معدلاتهم في التعليم الثانوي ، كما انه للقطاع الخاص دور في ذلك لعزوفه عن استقبال أعداد كبيرة من هؤلاء الجامعيين لارتفاع أجورهم مقارنة بالعاملين الآخرين (أميين ملمين) واعتماده على وسائل الإنتاج الحديثة التي لا تتطلب شهادات جامعية نظرية بقدر ما تتطلب من شهادات خبرة ومهنية في الأداء أكثر. كما انه يجب ألا ننسى دور الهجرة الخارجية في تخفيض هذه النسبة. وبقراءة عامة للجدول السابق نرى ان هناك انخفاض في نسب معينة وزيادة في نسب أخرى ففي الفئة العمرية 40-44 نرى هناك ارتفاع في نسبة قوة العمل من 9.9% في عام 2005 لتصبح 10.9% عام 2009. أما الفئة العمرية 65 فما فوق فنلاحظ بان النسبة كانت 2.4%0 في عام 2005 لتتناقص في عام 2009 وتصبح 2.1% وهذا يعود لجملة من العوامل والتي منها إصدار قرار منع التمديد لموظفي الدولة بعد تجاوز سن 60 وذلك بعد إدراك الحكومة لضرورة فسح المجال أمام قدرات الشباب وخلق فرص عمل جديدة لهم.



الشكل (11) نسبة قوة العمل بين عامي 2005 - 2009



الشكل (12) التوزيع النسبي لقوة العمل لكل من الذكور والإناث في عام 2005



الشكل (13) التوزيع النسبي لقوة العمل لكل من الذكور والإناث في عام 2009

ومن خلال الجدول والأشكال البيانية السابقة يتبين أن هناك توافق مابين (انخفاض - زيادة)

نسبة قوة العمل بشكل عام لكل فئة عمرية مع (انخفاض - زيادة) نسبة قوة العمل للذكور

والإناث لنفس الفئة، ففي الفئة العمرية 15-19 نلاحظ انخفاض نسبة قوة العمل للذكور من

9.9% في عام 2005 لتصبح 4.3% في عام 2009، كما أن هناك انخفاض مماثل للإناث من 10.8% إلى 3.8% لنفس العام والفئة وهذا يماثل التفسير السابق بإدراك أهمية التعليم في الحصول على فرص عمل أفضل، والشيء الجدير بالذكر هو انخفاض نسبة قوة العمل للإناث الأمر الذي يدل على إدراك أهمية التعليم للإناث بعد أن كانت هذه الفئة تترك المدارس إما للعمل في الأرض أو للزواج.

المبحث الثالث: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة

والمتوسطة في العمالة السورية

أولاً: مجالات النشاط الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ثانياً: اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تعظيم (استيعاب) العمالة

ثالثاً: اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المتغيرات الاقتصادية

الكلية

رابعاً: اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية

خامساً: اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأطر الإدارية

والفنية

المبحث الثالث: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة

والمتوسطة في العمالة السورية

تمهيد:

تسعى الحكومات والأمم في جميع دول العالم الى تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبنائها وتلبية احتياجاتهم الأساسية والكمالية، ومحاربة الفقر والبطالة وتحقيق الرفاهية لجميع الأفراد.

إن تلك الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها تشكل جوهر عملية التنمية، وإن التنمية الاجتماعية هي انعكاس للتنمية الاقتصادية، وبالتالي هي انعكاس للاستثمار. فتحقيق التنمية الاجتماعية الحقيقية وتوفير متطلبات الحياة الكريمة، وبناء المجتمع الناجح والقادر على النهوض والاستمرار ومواكبة التطورات الحاصلة في المجال التقني، لا يتم إلا من خلال القضاء على الجهل والفقر والبطالة. وكما يقول المثل الياباني "لا يتعلم الإنسان الفضائل إلا عندما يتوافر له ما يأكل ويلبس" إن هذا المثل يشكل جوهر عملية التنمية في تأمين الحاجات الأساسية والضرورية لأفراد المجتمع.

أولاً: مجالات النشاط الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية بين دولة وأخرى، ومن فترة الى أخرى، وذلك تبعا لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وتبعا للخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها وموقف الحكومات تجاه هذه المشاريع. إن موقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على سلم أولويات الحكومات في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول المتقدمة والدول الأخرى الأقل تقدما.

وتتوزع الأنشطة الرئيسية في الاقتصاد القومي بين أنشطة تمارسها الدولة ومؤسساتها تتناول مختلف أنماط الفعاليات الاقتصادية وأخرى يمارسها القطاع الخاص في صورة شبكة منشآت أعمال صغيرة ومتوسطة تعمل في مجالات متنوعة تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية في المجتمع. ومن المتفق عليه أن هذه (المنشآت) تشكل العمود الفقري لانطلاق النمو الاقتصادي في أي بلد، مهما كان لونه الاقتصادي بمقوماته الذاتية بدلالة الدور الرئيسي الذي لعبته في عملية التحول من اقتصاد نام إلى اقتصاد صناعي متقدم في العديد من البلدان وذلك من خلال تشكيلها للقاعدة التي انبثقت منها المؤسسات الاقتصادية الكبيرة. وذلك باعتبار أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تساهم في العديد من مجالات النشاط الاقتصادي للدولة ويمكن تصنيف هذه المجالات وفق التالي:

1- الصناعات التحويلية:

يقصد بمشروعات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد

كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط منشآت الأعمال الصغيرة، يمكن توضيحها:

أ) الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثال صناعة الألبان والمطاحن، وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، وأية أنشطة تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جداً نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريباً في أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام. ب) الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث وخياطة الملابس).

ج) الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية والسجاد اليدوي).

2- مشروعات التنمية الزراعية:

أ- مشروعات الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.

ب- مشروعات الثروة الحيوانية: تربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل.

ج- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

3 - مشروعات الخدمات:

الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والنشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة والمطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.

4- النشاط التجاري

يعتبر من أهم أنشطة منشآت الأعمال الصغيرة وتشمل:

- أ- متاجر عامة: التي تبيع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم.
- ب- المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحفائب.
- ت- متاجر السوبر ماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع المنتج رأسا وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.

إن مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذه الأنشطة وغيرها سيؤدي بالمجمل لحدوث العديد من التغيرات والتطورات على مستوى العمالة السورية والتي سنقوم بذكر بعضها في الفقرات التالية.

ثانياً: اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تعظيم (استيعاب) العمالة:

غدت مشكلة البطالة في الدول النامية إحدى المشكلات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية في الفترة الأخيرة، فبعد أن كانت البطالة المقنعة في المناطق الريفية تمثل السمة الأساسية في مسألة التوظيف تحولت الى بطالة ظاهرة في الريف والحضر على حد سواء، وإذا ما أراد القطر العمل على رفع نسبة المشتغلين فانه يجب خلق الكثير من فرص العمل الإضافية وهذا يتطلب زيادة الاستثمار، إلا أن زيادة درجة التوظيف لا تتوقف على زيادة حجم الاستثمار فحسب وإنما على نوع التكنولوجيا الملائمة واختيار أساليب الإنتاج المناسبة من جهة أخرى.

ويرى بعض الاقتصاديين أن المشاريع الصغيرة تمثل إحدى الوسائل الفعالة للتغلب على مشكلة البطالة نتيجة لما تتميز به من انخفاض التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسط لخلق فرصة عمل، فهي تتيح فرصاً كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات، وبتكلفة رأسمالية منخفضة، لأنها لا تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة كتلك التي تحتاجها المشاريع الكبيرة، حيث يشير معامل رأس المال / العمل في المنشآت الصغيرة الى انخفاض تكلفة فرصة العمل فيها بالمقارنة بتكلفة فرصة العمل في المنشآت الكبيرة، فكلما كان رأس المال المستثمر للعامل مرتفعاً كان الناتج والعمالة المحققة باستثمار مبلغ معين اقل، وذلك بالمقارنة بما إذا كان رأس المال المستثمر للعامل منخفضاً. وفي المنشآت الكبيرة وبالرغم من تزايد إنتاجية العامل مع كبر حجم المنشأة، إلا أن رأس المال المستثمر للعامل يتزايد أيضاً مع كبر حجم المنشأة وان الزيادة الإضافية في رأس المال المستثمر للعامل في المنشآت الكبيرة لا تتناسب مع الزيادة المحققة في إنتاجية العامل.

حيث إن المنشآت الصغيرة يمكنها استخدام أسلوب إنتاج مكثف للعمل نسبياً مع كون رأس المال المستثمر للعامل صغير فإنها الأقدر على تعظيم الناتج والعمالة، وذلك مقارنة بالمنشآت الكبيرة التي تستخدم أسلوب إنتاج مكثف لرأس المال¹.

وفي دراسة قام بها صندوق النقد الدولي لتسع صناعات مهمة (الجلود- الأحذية- الطوب- القطن...) لتحديد مدى استخدامها للعمالة في حال استخدام التكنولوجيا البسيطة ومقارنة ذلك بالصناعات المماثلة ذات التكنولوجيا الحديثة والأكثر كثافة في رأس المال فقد أوضحت هذه الدراسة المقارنة الكبيرة بالنسبة لقوى العمل المستخدمة، ففي مقابل كل وحدة من رأس المال المستثمر يمكن إتاحة فرص عمل تتراوح ما بين 1.1 - 20 فرصة عمل وذلك حسب نوع الصناعة في مقابل فرصة عمل واحدة في كل من هذه الصناعات إذا ما استخدمت التكنولوجيا الحديثة ذات الكثافة الرأسمالية العالية.

ثالثاً: أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المتغيرات الاقتصادية الكلية:

تساهم منشآت الأعمال الصغيرة مساهمة فعالة وأساسية في عملية التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للعمالة السورية من خلال تأثيرها في إجمالي الناتج الوطني والإدخار والاستثمار والاستهلاك والصادرات، وفيما يلي سنتكلم وبشيء من الإيجاز عن تأثيرها فيما سبق كل على حدا .

1- بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي: فإن هذه المنشآت تؤثر به في ثلاثة اتجاهات:

أ- تعمل على توفير الإنتاج الوطني سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل

¹ ربيعة سليمان، الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الوطني للدولة وهذا ما سينعكس إيجاباً وبالمجمل على كتل الرواتب والأجور التي يتقاضاها العاملون سواء في مجال العمل الحكومي أم الخاص.

ب- تؤدي الى رفع معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام والذي يغلب عليه العمل المكتبي الإداري أكثر من العمل الإنتاجي كما أنها تخلق المناخ التنافسي فيما بينها مما يؤدي لتطوير كفاءة العمل الذاتي وخلق ابتكارات جديدة مما يرفع من إنتاجية العامل ورب العمل .

ج- تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني وذلك باعتبار أن هذه المنشآت تحقق و تستفيد من الوفورات الاقتصادية الخارجية للمشروعات الكبيرة في الوقت ذاته. وتعمل على زيادة سرعة دورة المبيعات وكما هو معروف لنا أن هذا سيؤدي الى التقليل من تكاليف التخزين والتسويق وهذا يساعد على توصيل السلع للمستهلك النهائي بأقل تكلفة ممكنة. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة.

2- بالنسبة للادخار: تعتبر منشآت الأعمال الصغيرة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية صغيرة تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة والمعطلة لصغار المدخرين لتشغيلها وتنميتها والاستفادة من أرباحها في وحدات إنتاجية وخدمية وصناعية داخل الاقتصاد الوطني والذي يترافق مع ضعف الوعي للاستثمار في مجال السوق والأوراق المالية السورية. إن هذه المنشآت تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار الإنتاجي على مستوى الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أم الخارج.

3- بالنسبة للاستثمار: من المعروف لدينا أن منشآت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المنشآت نواة للمشروعات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة وهذا ما سينعكس إيجاباً في زيادة حجم الاستثمار الكلي وهذا بدوره سيؤدي لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي الدخل القومي.

4- بالنسبة للاستهلاك: من المعروف أن العاملين في مثل هذه المنشآت يحصلون على أجور (دخل) منخفضة مقارنة بالأجور (الدخل) التي يحصل عليها العاملون بمنشآت الأعمال الكبيرة، وحيث إن الميل الحدي للاستهلاك يكون مرتفعاً عند أصحاب الدخل المنخفضة (الميل الحدي للاستهلاك وهو مقدار الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الناجمة عن زيادة الدخل النقدي بمقدار وحدة نقدية واحدة) فإنه يترتب على هذا الوضع زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع، ويترتب عليه توسع دورة الإنفاق والإنتاج والاستثمار وبالتالي توسع في دورة النشاط الاقتصادي في المجتمع ورفع معدل النمو كمحصلة نهائية.

5- بالنسبة للصادرات: أثبتت هذه المنشآت قدرة كبيرة في مساعدة المنشآت الكبيرة لزيادة حجم صادراتها وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وتثبت تجارب الدول الصناعية أهمية دور منشآت الأعمال الصغيرة في زيادة الصادرات، ففي فرنسا تسهم (9000) منشأة صغيرة ومتوسطة و(15) ألف منشأة حرفية في دعم الصادرات الفرنسية للمنشآت الكبيرة بنسبة حوالي 27% من إجمالي الصادرات¹.

رابعاً: أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية:

من الخصائص المميزة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة قدرتها على الانتشار الجغرافي بين الأقاليم المختلفة في سوريا وهذا ما سيحقق قدر كبيراً من عدالة التنمية الإقليمية، أي تحقيق نوع من العدالة النسبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة وذلك باعتبار أنه سيكون هناك توزيع للدخل بين هذه الأقاليم والتخفيف من حدة مشكلة الفقر بالإضافة لتقليل الفوارق بين الريف والحضر وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث، مما يحد من ظاهرة ثنائية الاقتصاد¹. وان هذا الأمر يتمثل في جانبين هما:

1- الحد من الهجرة من الريف الى المدينة: إن انتشار المشاريع الصغيرة في الأرياف سيؤدي للحد من أشكال البطالة المختلفة في الريف سواء الموسمية أو الدائمة أو المقنعة، بالإضافة الى استيعاب الفائض من الأيدي العاملة الريفية كونها تستخدم أساليب إنتاج أقل من المشروعات الكبيرة وكذلك تعطي الفرصة لقطاع عريض من العمالة لتعلم كيفية استخدام الآلات والمعدات وبالتالي سيؤدي لانتشار الوعي الصناعي في هذه الإقليم، وتحقيق استخدام أفضل للعمالة الريفية من خلال توافقها مع الدورة الزراعية والتركيب المحصولي في كل منطقة، كما أن انتشار هذه المشاريع سيؤدي لزيادة دخول العمال الزراعيين وتشجيعهم على البقاء في الريف والحد من هجرتهم الى المدن.

2- تخفيف الضغط في المناطق الكبيرة: إن إقامة مشاريع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمراً غير مرغوب فيه اجتماعياً واقتصادياً وذلك بسبب الازدحام الشديد والضغط الكبير على المرافق العامة، ولذلك فإن الأسلوب الأمثل يتمثل في توزيع هذه المشاريع على

2- word bank, some issues for small industry in developing countries, staff working paper, 1982, p10.

المدن الصغيرة والأرياف، كونها تتطلب قدراً قليلاً نسبياً من رأس المال، والاستفادة من المواد الخام المتوفرة محلياً وإقليمياً ومن العمالة المنخفضة التكاليف والمتوفرة نسبياً. وبالتالي تحقيق التنمية المطلوبة في المناطق النائية.

خامساً: اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأطر الإدارية والفنية:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تدريب وتنمية مهارات رأس المال الفكري والبشري وذلك بتأمين الحصول على التدريب بتكاليف أقل بكثير مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية، فهي تكسب مالكي المنشآت المهارة والقدرة اللازمة لإدارة منشآتهم من خلال ممارستهم لأعمال الإدارة ومواجهتهم لمشكلات المنشأة.

الفصل الرابع

إجراءات ونتائج الدراسة الميدانية

أولاً: منهجية الدراسة وإجراءاتها.

1-منهج البحث.

2-مجتمع البحث.

3-عينة البحث.

4-إجراءات الدراسة.

5-متغيرات البحث.

6-اختبار الثبات

7-صعوبات الدراسة.

ثانياً: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

1- خصائص عينة الدراسة.

2- الدراسة الوصفية لمحاور الدراسة.

3- دراسة الاتجاه العام للمحاور الدراسية في هذه الدراسة.

4- اختبار الفرضيات

5- الاختلافات الجوهرية بين المستقصى منهم حسب متغيراتهم

الديمغرافية.

أولاً: منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1- منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات الضرورية، وتحليل هذه البيانات باستخدام الأساليب المناسبة من أجل نفي أو إثبات فرضيات البحث المتعلقة .

2- المجتمع الأصلي للبحث:

قام الباحث بتطبيق الجانب الميداني واختيار مجتمع الدراسة الذي سحبت منه العينة في محافظة ادلب، وهي واحدة من المحافظات السورية التي تقع في الجزء الشمالي الغربي من الجمهورية العربية السورية، حيث يبلغ عدد سكان المحافظة أكثر من (1400000) نسمة وهي من المحافظات النامية، يعمل غالبية سكانها في الزراعة يتألف مجتمع البحث الذي تم اختياره من الإناث والذكور، حيث تتراوح أعمارهم بين (18-60) عاماً وهم يمثلون مستويات تعليمية مختلفة، موزعون على الريف والحضر ، ونتيجة لصعوبة الإحاطة بمجتمع البحث بشكل كامل وذلك لتعدد الفئات العمرية والمستويات التعليمية والحجم الكبير لهذا المجتمع، قام الباحث بتحديد عينة عشوائية مراعيًا في هذا الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستجيبين.

3- عينة البحث:

تم اختيار عينة عشوائية من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال القطاع الزراعي المحدثة في ظل قوانين تشجيع الاستثمار التي تم إصدارها وإجراء عملية البحث الميداني عليها. حيث بلغ حجم العينة /200/ مفردة وقد تم اختيارها وفق طريقة السحب العشوائي وتم

استرداد/180/ استبانة واستبعد منها /9/ استبيانات لعدم صلاحيتها، وفي النتيجة كان عدد الاستبيانات الداخلة في التحليل /171/ استبانة.

4- إجراءات الدراسة:

أ- مصادر جمع المعلومات:

تأسيساً على ماتقدم وبناء على تصميم هذه الدراسة وأقسامها ونوع البيانات المطلوبة لتحقيق

أهدافها، فقد تطلب إنجاز هذه الدراسة الاستناد في استقاء معلوماتها وبياناتها إلى مصدرين

متكاملين وهما:

✓ **المصادر الثانوية:** تمثلت في المراجع والكتب والأبحاث والتقارير والندوات

والمؤتمرات والمقالات العلمية والنشرات والسجلات والوثائق ، وغيرها من الأدبيات

التي تم الحصول عليها من خلال المسح المكتبي لتغطية الجانب النظري للدراسة

بمختلف أبعادها وأسسها الفكرية.

✓ **المصادر الأولية:** وتمثلت في مفردات عينة الدراسة التي عبرت عن آرائها من خلال

الإجابة عن فقرات القياس (الأسئلة) والتي شكلت الأسلوب المتبع لجمع هذا النوع من

البيانات من خلال الاستبانة التي صممت لهذا الغرض.

ب- حدود الدراسة:

تحددت الدراسة بالحدود التالية:

✓ **الحدود المكانية والبشرية:** تركزت الدراسة على العينة المختارة للدراسة في

المحافظة والتي تمثل اغلب شرائح المجتمع ومن الجنسين وبمستويات تعليمية مختلفة.

✓ **الحدود الزمانية:** طبقت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من الشهر العاشر من عام

2010 الى الشهر الأول من عام 2011.

5- متغيرات البحث (الدراسة):

تعتمد الدراسة على مجموعة من الأسئلة موزعة على استمارة وتدور هذه الأسئلة حول

فرضيات أو تساؤلات فرضيات ومشكلة البحث وكانت المتغيرات التالية:

أ - البيانات التعريفية أو الشخصية لوحدات المعاينة (المتغيرات المستقلة) Independent

variables. تحدد هذه المتغيرات صفات وخصائص أفراد عينة البحث والتي تتعلق بالنواحي التالية:

✓ العمر.

✓ الجنس.

✓ المستوى التعليمي.

✓ المهنة.

✓ الدخل الشهري.

✓ عدد الأفراد الذين تتم إعالتهم. المعالين.

ب- مجموعة من المتغيرات التابعة تتألف من مجموعة بنود ترتبط بالفرضيات صممت من

أجل دراسة فرضيات البحث (أنظر إلى ملحق الاستبيان) توزعت إلى أربع محاور:

✓ المحور الأول: توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر

الأجنبي.

✓ المحور الثاني: هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات

المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

✓ المحور الثالث: المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي

تعيقها في أداء عملها.

✓ المحور الرابع: إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة

البطالة ورفع معدلات دخل الفرد.

6- اختبار الثبات:

لغرض التأكد من الصدق المنطقي للاستبانة ووضوحها تم عرضها على عدد من الأساتذة من

ذوي الاختصاص، ثم قام الباحث بقياس مدى الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة حيث استخدم

معامل كرونباخ (Cronbachs coefficient Alpha) الذي يقيس نسبة تباين

الإجابات ومدى الثبات والترابط الداخلي لأسئلة الاستبانة، بحيث تكون مع بعضها البعض

مجموعة واحدة مما يساعد على مقدرتها في إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين تجاه أسئلة

الاستبانة وعادة تتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ بين (صفر - واحد) ويعتبر اختبار ألفا

ضعيفا إذا كان اقل من (60%) ومقبولا إذا كان بين (60-70)% وجيدا إذا كان ما بين (70-80)% وما زاد عن (80)% يعتبر ممتازا وكلما اقتربت من الواحد كلما عكس قوة التماسك الداخلي للمقياس وقد وجد الباحث أن قيمة معامل ألفا كرونباخ هي $\alpha=65\%$ وهي نسبة مقبولة تدل على الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة.

7- صعوبات الدراسة:

صادف الباحث أثناء دراسته مجموعة من الصعوبات والتي يمكن ذكر بعضها:

- أ- لقد واجه الباحث العديد من الصعوبات فيما يتعلق بالجانب العملي وتوزيع استمارات البحث.
- ب- تهرب بعض الأفراد من تعبئة الاستمارة مما اضطر الباحث للبحث عن المزيد من المنشآت الموزعة في مناطق ريفية متناثرة.
- ج- التنوع الكبير ضمن أفراد العينة من الناحية الثقافية والعمرية.

ثانياً: عرض وتحليل نتائج الدراسة:

1- خصائص عينة الدراسة:

يعرض الباحث في هذا الجزء الخصائص التعريفية للمستجيبين من أفراد العينة استناداً إلى إجاباتهم عن الأسئلة الواردة في الاستبانة ضمن فقرة البيانات التعريفية .

دراسة المتغيرات التعريفية :

احتوت " أداة "الدراسة على مجموعة من الخصائص العامة أو التعريفية المتعلقة بأفراد العينة

شملت (العمر، الجنس، المؤهل التعليمي، طبيعة العمل، مستوى الدخل، عدد الأفراد الذين تتم إعالته) وقد بلغت التكرارات والنسب المئوية لتلك الخصائص على النحو الآتي:

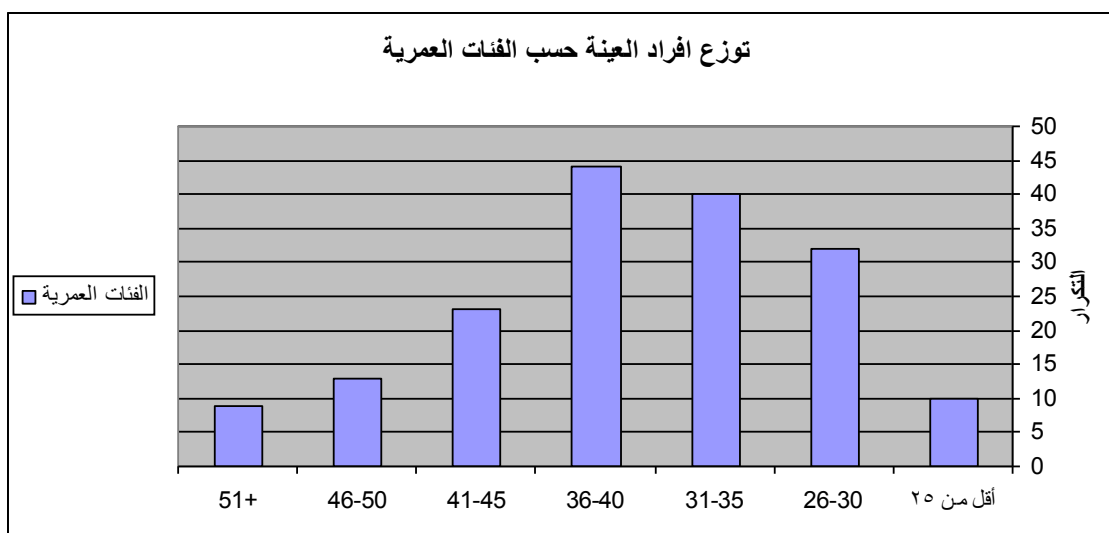
• توزيع العينة حسب العمر:

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	أقل من 25	10	5.8	5.8
	26-30	32	18.7	18.7
	31-35	40	23.4	23.4
	36-40	44	25.7	25.7
	41-45	23	13.5	13.5
	46-50	13	7.6	7.6
	51+	9	5.3	5.3
	Total	171	100.0	100.0

من خلال الجدول السابق نرى بأن الفئة العمرية 36-40 شكلت النسبة الأعلى فقد بلغت

25.7% ثم الفئة العمرية 31-35 بنسبة 23.4% ثم الفئة العمرية من 26-30 حيث شكلت

نسبة 18.7% بينما الأقل فكانت للفئة العمرية 51 فأكثر بنسبة 5.3%.

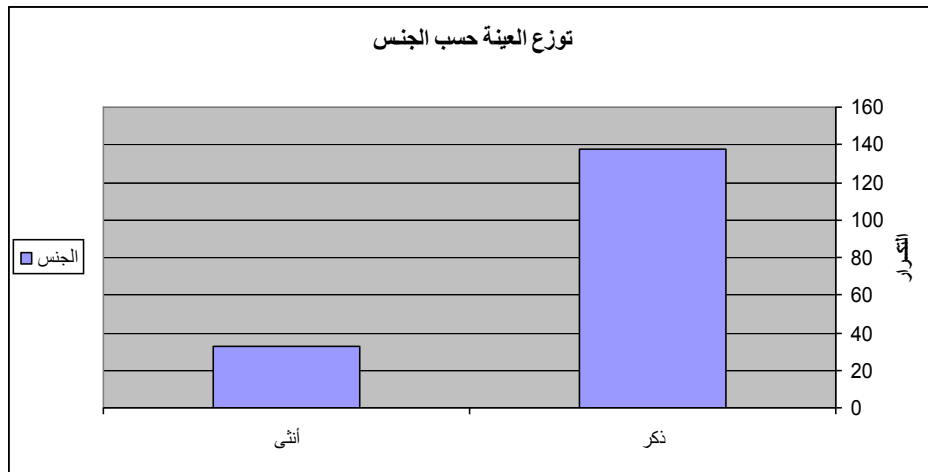


الشكل رقم (14) توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

• توزيع العينة حسب الجنس:

Valid Percent	Percent	Frequency	الجنس
80.7	80.7	138	ذكر
19.3	19.3	33	أنثى
100.0	100.0	171	Total

توزعت عينة الدراسة حسب الجنس إلى ذكور وبتوزيع تكراري بلغ (138) وبنسبة 80.7 % وهي الأعلى ثم الإناث وبتوزيع تكراري بلغ (33) وبنسبة 19.3 % وهذا يعطينا تصور واضح على غلبة الطابع الذكوري في عمل مثل هذه المنشآت كونها تتطلب مهارات معينة للقيام بهذه الأعمال.



الشكل

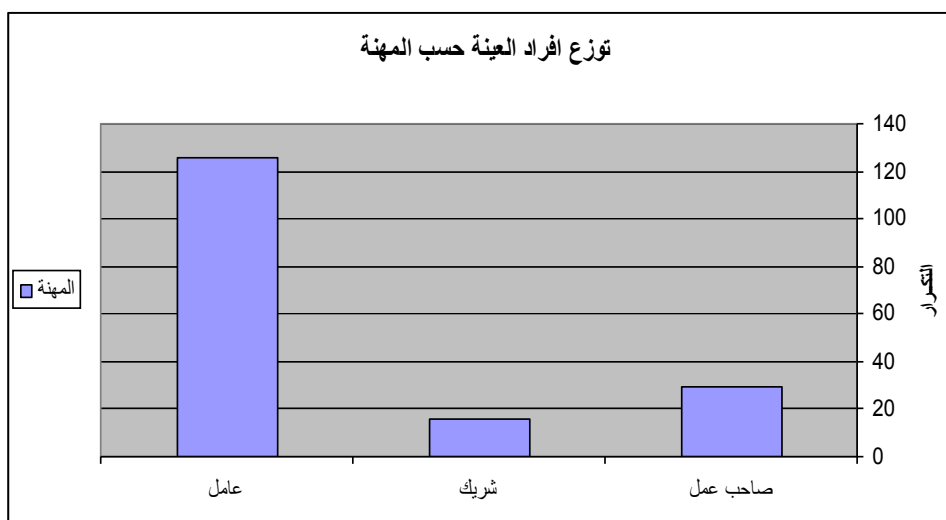
رقم (15) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

• توزيع العينة حسب المهنة:

جدول رقم (11) يبين توزيع العينة حسب المهنة

المهنة	Frequency	Percent	Valid Percent
صاحب عمل	29	17.0	17.0
شريك	16	9.4	9.4
عامل	126	73.7	73.7
Total	171	100.0	100.0

من خلال الجدول السابق نلاحظ توزيع العينة حسب المهنة إلى عامل بنسبة 73.7 % وهي الأعلى حيث بلغ التوزيع التكراري للمجيبين (126) أما بالنسبة لمهنة صاحب عمل فقد بلغ التوزيع التكراري للمجيبين (29) وبنسبة 17 % ثم يليها مهنة شريك والتي بلغ عدد أفرادها (16) وبنسبة 9.4 % ليكون بذلك عدد أفراد العينة (171) فرد وهذا يعطينا مؤشر واضح على أن مثل هذه المنشآت تتطلب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وذلك كون العمل في هذه المنشآت هو عمل متواصل وطويل خلال ساعات اليوم الواحد.



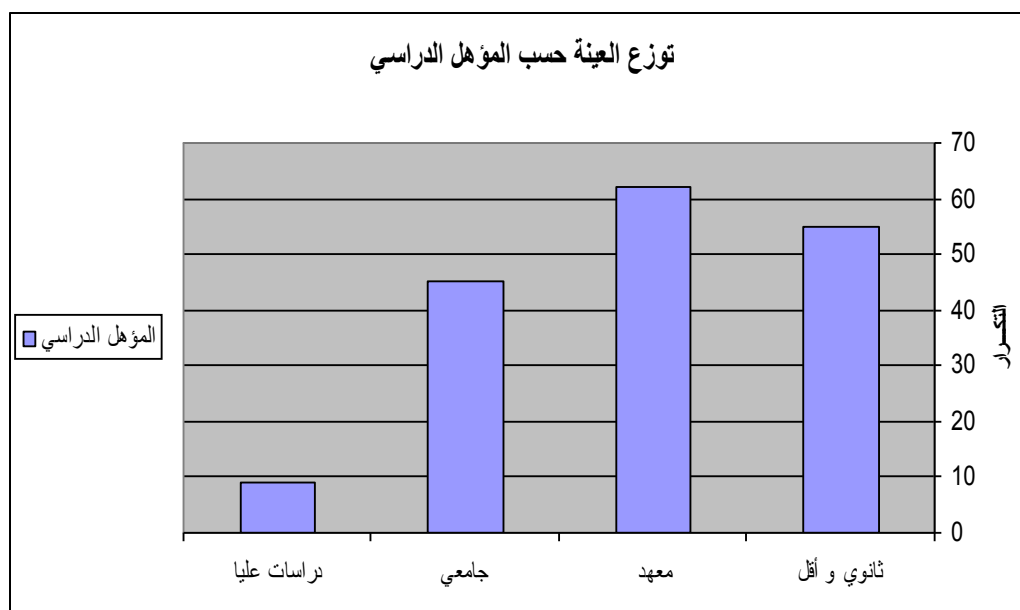
الشكل رقم (16) توزيع أفراد العينة حسب المهنة

• توزيع العينة حسب المؤهل العلمي :

المستوى التعليمي	Frequency	Percent	Valid Percent
ثانوي و أقل	55	32.2	32.2
معهد	62	36.3	36.3
جامعي	45	26.3	26.3
دراسات عليا	9	5.3	5.3
Total	171	100.0	100.0

من خلال الجدول السابق نجد أن الحاصلين على معهد هي الأعلى فقد بلغ التوزيع التكراري للمجيبين (62) وتشكل مانسبته 36.3 % يليها حملة شهادة الثانوي وأقل بتوزيع تكراري (55) وبنسبة 32.2 % ثم حملة شهادة الجامعي وبتكرار بلغ (45) وبنسبة 26.3 % وجاءت فئة الدراسات العليا بأقل نسبة بلغت 5.3 % وبتكرار (9) ومن خلال الأرقام والنسب السابقة نرى بأن مثل هذه المنشآت الزراعية يغلب على أفرادها المستوى التعليمي المنخفض مع وجود عدد قليل من العاملين ذوي الشهادات العليا والجامعية التي تطلبها بعض الأعمال المكتبية والحسابية

لمثل هذه المنشآت.



الشكل رقم (17) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي

• توزيع العينة حسب الدخل الشهري

Valid Percent	Percent	Frequency	فئات الدخل الشهري
20.5	20.5	35	من 10000-5000
46.2	46.2	79	من 15000-10001
14.0	14.0	24	من 20000-15001
10.5	10.5	18	من 25000-20001
8.8	8.8	15	أكثر من 25000
100.0	100.0	171	Total

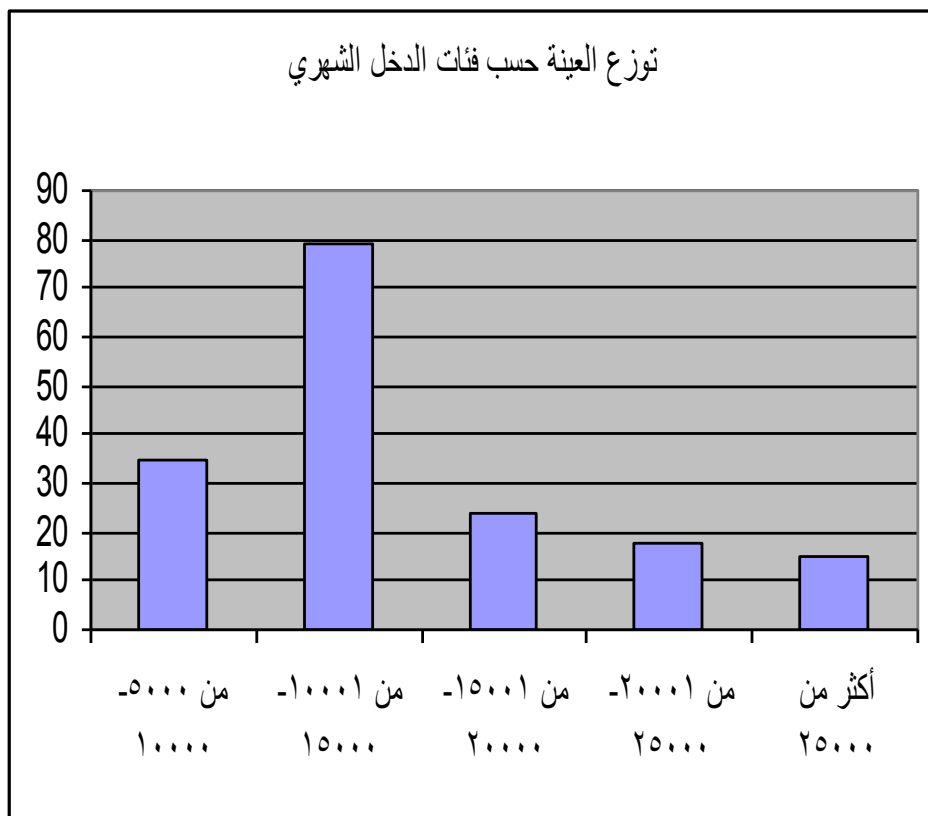
من خلال الجدول السابق نجد أن أصحاب الدخل من 15000 - 10001 هم الفئة الأعلى

وتشكل نسبة 46.2 % وبتكرار بلغ (79) ثم يليها فئة الدخل من 10000-5000 بنسبة 20.5 %

وبتكرار بلغ (35) ثم الفئة من 20000 - 15001 بنسبة 14% وبتكرار بلغ (24) والفئة

20001 - 25000 بنسبة 10.5% وبتكرار بلغ (18) أما فئة الدخل أكثر من 25000 فقد

شكلت اقل نسبة بلغت 8.8% وبتكرار (15).



الشكل رقم (18) توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري

• توزيع العينة حسب عدد الأفراد الذين تتم إعالته:

جدول رقم (14) يبين توزيع العينة حسب عدد الأفراد الذين تتم إعالته

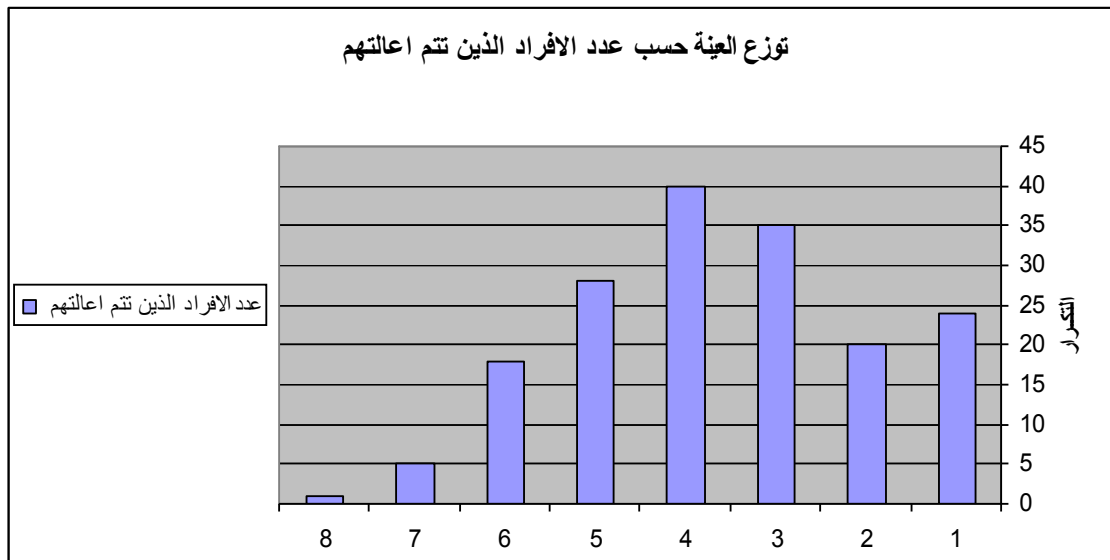
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	24	14.0	14.0	14.0
	2	20	11.7	11.7	25.7
	3	35	20.5	20.5	46.2
	4	40	23.4	23.4	69.6
	5	28	16.4	16.4	86.0
	6	18	10.5	10.5	96.5
	7	5	2.9	2.9	99.4
	8 فأكثر	1	.6	.6	100.0
	Total	171	100.0	100.0	

من خلال الجدول السابق نجد أن عدد الأفراد (4) الذين تتم إعالته هو الأكثر وبنسبة 23.4 %

وهذا قريب من متوسط الأسر في سورية، ثم جاء عدد الأفراد (3) الذين تتم إعالته ثانياً وبنسبة

20.5 % ومن ثم جاء عدد الأفراد (5) الذين تتم إعالته وبنسبة 16.4 % بينما جاء عدد الأفراد (8)

فأكثر الذين تتم إعالته أخيراً وبنسبة قليلة جداً بلغت 0.6 %.



الشكل رقم (19) توزيع أفراد العينة حسب عدد الأفراد الذين تتم إعالتهم

2- الدراسة الوصفية لمحاول الدراسة:

قام الباحث بحساب النسب المئوية لتوزيعات البيانات في كل متغير من المتغيرات وحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعرفة الاتجاه العام لهذه الآراء وذلك بعد أن تم استخدام مقياس (Likert ليكرت) مع تحويل الآراء الوصفية إلى صيغ كمية إذ تم التعبير عن الإجابات الوصفية بصيغة رقمية كما يلي :

القيمة 1 تدل على غير موافق على الإطلاق .

القيمة 2 تدل على غير موافق .

القيمة 3 محايد .

القيمة 4 موافق .

القيمة 5 موافق بشدة .

أ- الدراسة الوصفية لمتغيرات المحور الأول (توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر

المحلي وجذب المستثمر الأجنبي).

قام الباحث بدراسة التوزيع النسبي وحساب المتوسطات لإجابات المبحوثين حول كل متغير من متغيرات الدراسة لدى المحور الأول كما يلي :

جدول رقم (15) يبين التوزيع النسبي للمتغيرات المتعلقة بالمحور الأول توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر الأجنبي

Std. Deviation	Mean	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق		
1.056	3.88	53	75	16	24	3	Count	إن القوانين الموجودة حالياً غير كافية لتشجيع الاستثمار في سوريا
		31.0 %	43.9 %	9.4 %	%14.0	%1.8	%	
0.874	4.00	47	93	17	12	2	Count	إن التغيير الدائم في القوانين الخاصة بالاستثمار في سوريا تعمل على ابتعاد المستثمرين للاستثمار في سوريا
		27.5 %	54.4 %	9.9 %	%7.0	%1.2	%	
1.134	3.53	33	73	22	37	6	Count	إن المناخ الاقتصادي في سوريا غير قادر على خلق استثمارات جديدة
		19.3 %	42.7 %	12.9 %	%21.6	%3.5	%	
0.986	3.36	11	85	35	34	6	Count	إن القرار القاضي بالسماح للمستثمرين الأجانب حق التملك في سوريا لم يحدث أي تغيير في عملية
		%6.4	49.7 %	20.5 %	%19.9	%3.5	%	

								الاستثمار في سوريا
0.766	4.41	93	59	14	3	1	Count	إن الإجراءات الروتينية الخاصة بالترخيص لمشروع جديد عامل معيق على جذب الاستثمارات
		54.7 %	34.7 %	8.2 %	%1.8	%0.6	%	
1.009	3.65	34	72	40	21	4	Count	إن هيئة الاستثمار في سوريا لا تقوم بالدور الكامل الذي يكفل بجذب المستثمرين إلى سوريا
		19.9 %	42.1 %	23.4 %	%12.3	%2.3	%	
0.866	3.95	44	90	23	13	1	Count	إن عدد التجمعات الصناعية الموجودة حالياً في سوريا لا يتناسب مع واقع الاستثمار الحديث
		25.7 %	52.6 %	13.5 %	%7.6	%0.6	%	
0.790	4.19	61	91	10	8	1	Count	إن لمعدل نمو الاقتصاد السوري دور كبير في تشجيع الاستثمارات في سوريا
		35.7 %	53.2 %	5.8 %	%4.7	%0.6	%	

ومن خلال الجدول السابق نجد :

❖ إن القوانين الموجودة حالياً غير كافية لتشجيع الاستثمار في سوريا: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 43.9 % ويضاف إليها 31.8 % موافق بشدة مع الدلالة أن المتوسط كان 3.88 وهو بجهة الموافقة، وبالتالي ترى مجموعة المجيبين انه هناك نقص في القوانين الحالية والتي من شأنها أن تعمل على تقليص عدد المستثمرين في السوق السورية.

❖ إن التغير الدائم في القوانين الخاصة بالاستثمار في سوريا تعمل على ابتعاد المستثمرين للاستثمار في سوريا: إن نسبة 54.4 % موافقة على ذلك يضاف إليها 27.5 % موافق

بشدة وبمتوسط إجابات عام 4 وهو باتجاه الموافقة (التأييد)، وبالتالي هذا يتطلب أن يكون هناك نوع من الثبات والمرونة في القوانين الخاصة بالاستثمار بحيث تتناسب مع الواقع الاقتصادي الحالي.

❖ إن المناخ الاقتصادي في سوريا غير قادر على خلق استثمارات جديدة: إن نسبة 42.7% موافقة على ذلك ويضاف إليها 19.3% موافقة بشدة لكننا نجد أن 21.6% غير موافق كما أن المتوسط كان 3.53 وهو باتجاه الموافقة وبالتالي هذا يعطينا مؤشر على انقسام في الآراء تجاه هذا الواقع، حيث إن سوريا بلد آمن ومستقر اقتصاديا وفي نفس الوقت هناك بعض التدابير التي يجب اتخاذها لتشجيع عملية الاستثمار فيها.

❖ إن القرار القاضي بالسماح للمستثمرين الأجانب حق التملك في سوريا لم يحدث أي تغيير في عملية الاستثمار في سوريا: إن نسبة 49.7% موافقة على ذلك لكننا نرى بان هناك نسبة مقبولة كانت محايدة في هذا الطرح وكانت نسبتها 20.5% كما أن 19.9% كانت غير موافقة على ذلك وبمتوسط إجابات عام 3.36 وذلك لما لهذا الطرح من آثار إيجابية وسلبية في نفس الوقت.

❖ إن الإجراءات الروتينية الخاصة بالترخيص لمشروع جديد عامل معيق على جذب الاستثمارات: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة بشدة على هذا الطرح وتشكل 54.7% ويضاف إليها 34.7% موافقة مع الدلالة أن المتوسط كان 4.41 وهو بجهة الموافقة والتأييد لهذا الطرح باعتبار ان الإجراءات الروتينية والمعقدة تعمل على إعاقة إنشاء مشاريع جديدة.

❖ إن هيئة الاستثمار في سوريا لا تقوم بالدور الكامل الذي يكفل بجذب المستثمرين إلى سوريا: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 42.1% ويضاف إليها 19.9% موافقة بشدة لكننا نجد أن هناك نسبة 23% محايدة من هذا الطرح مع الدلالة أن المتوسط كان 3.65 وبالتالي يجب على هيئة الاستثمار أن تعمل على تطوير عملها ليصبح أفضل من الواقع الحالي.

❖ إن عدد التجمعات الصناعية الموجودة حالياً في سوريا لا يتناسب مع واقع الاستثمار

الحديث: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 52.6 % ويضاف إليها 25.7% موافقة بشدة مع الدلالة أن المتوسط كان 3.95 وهو بجهة الموافقة والتأييد لهذا الطرح وهذا يتطلب ضرورة وجود مناطق صناعية تغطي الرقعة الجغرافية في سوريا وبحيث تكون تجمعات كبيرة وعلى مستوى متطور.

❖ إن لمعدل نمو الاقتصاد السوري دور كبير في تشجيع الاستثمارات في سوريا: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة بشدة على هذا الطرح وتشكل 54.7 % ويضاف إليها 34.7% موافقة مع الدلالة أن المتوسط كان 4.41 وهو بجهة الموافقة والتأييد لهذا الطرح وهذا باعتبار أن معدل النمو الاقتصادي يعكس درجة تطور الوضع الاقتصادي للدولة.

ب- الدراسة الوصفية لمتغيرات المحور الثاني (هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة).

قام الباحث بدراسة التوزيع النسبي وحساب المتوسطات لإجابات المبحوثين حول كل متغير من متغيرات الدراسة لدى المحور الثاني كما يلي :

جدول رقم (16) يبين التوزيع النسبي للمتغيرات المتعلقة بالمحور الثاني هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

Std. Deviation	Mean	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق		
0.820	3.66	29	63	72	6	1	Count	إن القانون الذي تم على أساسه
		17.0%	36.8%	42.1%	3.5%	0.6%	%	الترخيص لهذا المشروع يعتبر غير كاف من الناحية القانونية
0.977	3.66	28	89	24	28	2	Count	إن مدة الإعفاء الضريبي للمشاريع
		16.4%	52.0%	14.0%	16.4%	1.2%	%	الجديدة تعتبر فترة غير كافية لتطوير عمل هذه المشاريع

0.894	3.87	39	88	27	16	1	Count	إن القرار القاضي بتوقف عمل هيئة
		%22.8	51.5 %	15.8 %	%9.4	%0.6	%	مكافحة البطالة كان له دور كبير في تتناقص المشروعات الجديدة
1.129	3.81	51	73	17	23	7	Count	ضرورة وجود قانون يقوم على
		%29.8	42.7 %	%9.9	13.5 %	%4.1	%	توجيه المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعمل في مجالات تتناسب مع واقع الاقتصاد السوري
0.834	4.30	83	66	14	7	1	Count	هناك حاجة ضرورية لإتباع أصحاب
		%48.5	38.6 %	%8.2	%4.1	%0.6	%	المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورات تدريبية تخص العمل الذي يقومون به

ومن خلال الجدول السابق نجد :

❖ إن القانون الذي تم على أساسه الترخيص لهذا المشروع يعتبر غير كاف من الناحية القانونية: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت محايدة على هذا الطرح وتشكل 42.1 % كما أن هناك نسبة جيداً كانت موافقة على هذا وتشكل 36.8 % مع الدلالة أن المتوسط كان 3.66.

❖ إن مدة الإعفاء الضريبي للمشاريع الجديدة تعتبر فترة غير كافية لتطوير عمل هذه المشاريع: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 52 % ويضاف إليها 16.4 % موافق بشدة مع الدلالة أن المتوسط كان 3.66 وبالتالي لابد من إعادة دراسة الواقع الضريبي لمثل هذه المشروعات حديثة العهد.

❖ إن القرار القاضي بتوقف عمل هيئة مكافحة البطالة كان له دور كبير في تناقص المشروعات الجديدة: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 51.5 % ويضاف إليها 22.8 % موافق بشدة مع الدلالة أن المتوسط

كان 3.87 وذلك لما لهيئة مكافحة البطالة من دور هام وإيجابي للمساعدة في خلق مشاريع جديدة من حيث إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتسهيل عملية الاقتراض للمشاريع الجديدة.

❖ ضرورة وجود قانون يقوم على توجيه المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعمل في مجالات تتناسب مع واقع الاقتصاد السوري: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 40.7% وبضاف إليها 29.8% موافق بشدة مع الدلالة أن المتوسط كان 3.81 وهذا بسبب التغير الدائم في التخطيط للاقتصاد السوري كإتباع (التخطيط المركزي - التخطيط الإقليمي - التخطيط التأشيري - نظام السوق الاجتماعي).

❖ هناك حاجة ضرورية لإتباع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورات تدريبية تخص العمل الذي يقومون به: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة بشدة على هذا الطرح وتشكل 48.5% وبضاف إليها 38.6% موافق مع الدلالة أن المتوسط كان 4.30 وهو باتجاه الموافقة والتأييد على ضرورة إتباع أصحاب المشاريع دورات تدريبية تعمل على تطوير مهاراتهم وخبراتهم في المجال الذين يعملون به.

ج- الدراسة الوصفية لمتغيرات المحور الثالث (المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها).

قام الباحث بدراسة التوزيع النسبي وحساب المتوسطات لإجابات المبحوثين حول كل متغير من متغيرات الدراسة لدى المحور الثالث كما يلي :

جدول رقم (17) يبين التوزيع النسبي للمتغيرات المتعلقة بالمحور الثالث المشاريع الصغيرة والمتوسطة
تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها

Std. Deviation	Mean	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق		
0.623	4.57	107	56	6	2		Count	إن حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على قروض وبفوائد مرتفعة يحد من نجاح هذه المشاريع
		62.6 %	32.7 %	%3.5	%1.2		%	
0.945	3.58	25	75	49	18	4	Count	في حال توفر لك الجانب المادي المناسب لكنت اخترت مشروع آخر غير المشروع الذي تعمل به حالياً
		14.6 %	43.9 %	28.7 %	10.5 %	%2.3	%	
0.724	4.13	48	106	8	9		Count	هناك ارتفاع في تكاليف ترخيص المشاريع الصغيرة والمتوسطة
		28.1 %	62.0 %	%4.7	%5.3		%	
0.801	3.74	23	95	38	15		Count	إن عدم التوسع في برنامج حاضنات الأعمال أدى إلى إلغاء عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة
		13.5 %	55.6 %	22.2 %	%8.8		%	
0.814	4.31	80	74	8	8	1	Count	تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة جملة من المعوقات (الاجتماعية - مالية - البنوية - القانونية)
		46.8 %	43.3 %	%4.7	%4.7	%0.6	%	
1.203	3.43	34	67	16	47	7	Count	إن اختيار اليد العاملة كان على أساس المعروض منها وليس بناء على الخبرة
		19.9 %	39.2 %	%9.4	27.5 %	%4.1	%	
0.875	3.75	27	96	26	22		Count	عدم وجود شبكة متكاملة في القطاع المصرفي يضعف من أداء عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
		15.8 %	56.1 %	15.2 %	12.9 %		%	

0.947	4.09	65	74	18	11	3	Count	إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة
		38.0 %	43.3 %	10.5 %	6.4%	1.8%	%	تفتقر إلى العنصر الإداري الجيد
0.957	4.30	91	58	6	14	2	Count	وجود منتجات مستوردة مماثلة
		53.2 %	33.9 %	3.5%	8.2%	1.2%	%	لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيؤدي بالضرورة إلى فشل هذه المشاريع

ومن خلال الجدول السابق نجد:

❖ إن حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على قروض وبفوائد مرتفعة يحد من نجاح هذه المشاريع: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة بشدة على هذا الطرح وتشكل 62.6% ويضاف إليها 32.7% موافقة مع الدلالة أن المتوسط كان 4.57 وهو باتجاه الموافقة والتأييد على أن حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على قروض وبفوائد مرتفعة يحد من نجاح هذه المشاريع وسيؤدي لفشلها.

❖ في حال توفر لك الجانب المادي المناسب لكنت اخترت مشروع آخر غير المشروع الذي تعمل به حالياً: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 43.9% ولكننا نرى بأن هناك نسبة 28.7% محايدة وهذا يدل انه ربما هذه المشاريع التي يعملون بها هي ناجحة حسب قناعتهم الشخصية مع الدلالة أن المتوسط كان 3.58.

❖ هناك ارتفاع في تكاليف ترخيص المشاريع الصغيرة والمتوسطة: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 62.0% ويضاف إليها 28.1% موافقة بشدة مع الدلالة أن المتوسط كان 4.13 وهو باتجاه الموافقة والتأييد على تحمل أصحاب المشاريع الجديدة تكاليف مرتفعة حتى يتم الترخيص لمشروعهم الجديد.

❖ إن عدم التوسع في برنامج حاضنات الأعمال أدى إلى إلغاء عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا

الطرح وتشكل 55.6% ويضاف إليها 13.5% موافقة بشدة ولكننا نرى بان هناك نسبة 22.2% محايدة من هذا الطرح ربما لقناعتها بان هناك أساليب أفضل لخلق مشاريع جديدة مع الدلالة أن المتوسط كان 3.74.

❖ تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة جملة من المعوقات (الاجتماعية - مالية - البنيوية - القانونية): في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة بشدة على هذا الطرح وتشكل 46.8% ويضاف إليها 43.3% موافقة مع الدلالة أن المتوسط كان 4.31 وهو باتجاه الموافقة والتأييد على وجود جملة من المعوقات التي تقف في وجه نجاح عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

❖ إن اختيار اليد العاملة كان على أساس المعروض منها وليس بناء على الخبرة: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 39.2% ولكننا نرى بان هناك 27.5% غير موافقة على ذلك وربما هذا يعود لغلبة فئة العمال والتي شكلت 73.7% من مجموع عدد الاستبيانات الموزعة مع الدلالة أن المتوسط كان 3.43 وهو باتجاه الموافقة.

❖ عدم وجود شبكة متكاملة في القطاع المصرفي يضعف من أداء عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 56.1% كما نجد أن هناك نسبة 12.9% و 15.2% غير موافقة ومحايدة على الترتيب وهذا يعود ربما لقناعتها بعدم وجود ضرورة ملحة لتعامل مع القطاع المصرفي كونها تنتمي لقطاع زراعي تقليدي مع الدلالة أن المتوسط كان 3.75.

❖ إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى العنصر الإداري الجيد: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 43.3% ويضاف إليها 38% موافقة بشدة مع الدلالة أن المتوسط كان 4.03 وهو باتجاه الموافقة والتأييد بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تفتقر للعنصر الإداري الجيد وهذا يعود للعدد الكبير من هذه المشاريع التي توقفت عن العمل بسبب ضعف الخبرة العملية والإدارية من قبل القائمين على هذه المشاريع.

❖ وجود منتجات مستوردة مماثلة لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيؤدي بالضرورة إلى فشل هذه المشاريع: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة بشدة على هذا الطرح وتشكل 53.2% ويضاف إليها 33.9% موافقة مع الدلالة أن المتوسط كان 4.3 وهو باتجاه الموافقة والتأييد على أن وجود منتجات مستوردة مماثلة لمنتجات هذه المشاريع سيؤدي لفشلها وذلك بسبب القدرة التنافسية التي تتمتع بها مثل هذه المنتجات.

د- الدراسة الوصفية لمتغيرات المحور الرابع: (إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد).

قام الباحث بدراسة التوزيع النسبي وحساب المتوسطات لإجابات المبحوثين حول كل متغير من متغيرات الدراسة لدى المحور الثالث كما يلي :

جدول رقم (18) يبين التوزيع النسبي للمتغيرات المتعلقة بالمحور الرابع إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد

Std. Deviation	Mean	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	
0.716	4.36	79	79	9	3	1	Count
		46.2 %	46.2 %	5.3 %	1.8 %	0.6 %	%
0.886	3.90	37	98	22	10	4	Count
		21.6 %	57.3 %	12.9 %	5.8 %	2.3 %	%
1.119	3.60	40	65	28	34	4	Count
		23.4 %	38.0 %	16.4 %	19.9 %	2.3 %	%

								القطاعات الأخرى
0.563	4.57	103	62	6			Count	إن التخفيف من حدة البطالة
		60.2 %	36.3 %	%3.5			%	يتطلب التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام
0.786	4.12	53	95	13	8	1	Count	إن نجاح عمل مشروعك
		31.2 %	55.9 %	%7.6	%4.7	%0.6	%	سيؤدي لخلق مشاريع مماثلة ومكملة له
0.874	4.20	73	73	12	13		Count	إن الاستعانة بالخبرات
		42.7 %	42.7 %	%7.0	%7.6		%	الأجنبية يحد من الاعتماد على الخبرات المحلية
0.824	4.42	98	56	7	10		Count	إن استخدام التقنية الحديثة
		57.3 %	32.7 %	%4.1	%5.8		%	في المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيؤدي إلى الإنقاص من عدد فرص العمل التي تحققها
0.797	4.13	60	81	23	7		Count	هناك توزيع غير عادل
		35.1 %	47.4 %	13.5 %	%4.1		%	للدخل القومي الوطني

ومن خلال الجدول السابق نجد:

❖ إن الدخل الذي تحصل عليه من مشروعك لا يتناسب مع الواقع المعيشي الحالي: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة بشدة وموافقة على حد سواء وشكلنا ما نسبته 46.2% مع الدلالة أن المتوسط كان 4.36 وهو باتجاه الموافقة والتأييد وذلك باعتبار أن نسبة 46.2% من المجيبين كانت دخولهم تتراوح من 10001 - 15000 وهب دخول منخفضة برأيهم لا تتناسب مع الواقع المعيشي الحالي.

❖ إن المشروع الذي تعمل به أدى لخلق عدد جيد من فرص العمل: في هذا المتغير نرى

أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 57.3% ويضاف إليها 21.6% موافقة مع الدلالة أن المتوسط كان 3.90 وهو باتجاه الموافقة والتأييد إلى أن مثل هذه المشاريع أدت لخلق فرص عمل جديدة سواء للمجيبين أم لغيرهم.

❖ باعتبار إن سوريا بلد زراعي فإن المشاريع الزراعية هي الأقدر على خلق فرص عمل أكثر من القطاعات الأخرى: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 38% ويضاف إليها 23.4% موافقة بشدة لكننا نرى بأن هناك نسبة 19.9% غير موافقة على ذلك فهي تعتقد بأن القطاع الزراعي ربما لا يستطيع خلق فرص عمل جيدة باعتبار أن العمل به موسمي مع الدلالة أن المتوسط كان 3.60.

❖ إن التخفيف من حدة البطالة يتطلب التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة بشدة على هذا الطرح وتشكل 60.2% ويضاف إليها 36.3% موافقة مع الدلالة أن المتوسط كان 4.57 وهو باتجاه الموافقة والتأييد إيماناً منها بأن التعاون حتمي بين القطاعين العام والخاص للحد من مشكلة البطالة وإن كل قطاع غير قادر بمفرده للتصدي لهذه المشكلة دون القطاع الآخر.

❖ إن نجاح عمل مشروعك سيؤدي لخلق مشاريع مماثلة ومكملة له: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 55.9% ويضاف إليها 31.2% موافقة بشدة مع الدلالة أن المتوسط كان 4.12 وهو باتجاه الموافقة والتأييد للضرورة وجود مشاريع متكاملة ومماثلة لكي تستطيع هذه المشاريع من الاستمرار والتقدم.

❖ إن الاستعانة بالخبرات الأجنبية يحد من الاعتماد على الخبرات المحلية: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة وموافقة بشدة على هذا الطرح وتشكل 42.7% مع الدلالة أن المتوسط كان 4.20 وهو باتجاه الموافقة والتأييد على ضرورة الاعتماد على الخبرات المحلية كون أن الخبرات الخارجية سوف تساهم في الحد من الاستعانة بالخبرة المحلية وهذا بدوره سيؤدي بالتالي إلى التقليل من فرص العمل المتاحة.

❖ إن استخدام التقنية الحديثة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيؤدي إلى الإنقاص من عدد فرص العمل التي تحققها: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة بشدة

على هذا الطرح وتشكل 57.3% ويضاف إليها 32.7% موافقة مع الدلالة أن المتوسط كان 4.42 وهو باتجاه الموافقة والتأييد وذلك باعتبار أن القطاع الزراعي في سوريا هو قطاع تقليدي يعتمد على الأيدي العاملة الكثيرة دون التقنية الحديثة، وفي حال تم الاعتماد على التقنية الحديثة سيتم الاستغناء عن كثير من الأيدي العاملة البشرية وبالتالي سيتقلص عدد فرص العمل التي يؤمنها هذا القطاع.

❖ هناك توزيع غير عادل للدخل القومي الوطني: في هذا المتغير نرى أن النسبة الأعلى كانت موافقة على هذا الطرح وتشكل 47.4% ويضاف إليها 35.1% موافقة بشدة مع الدلالة أن المتوسط كان 4.13 وهو باتجاه الموافقة والتأييد على أن هناك توزيع غير عادل في الدخل القومي باعتبار أن الدخل المتحصل في القطاع الزراعي يعتبر من اضعف الدخول مقارنة بالقطاعات الأخرى.

3- دراسة الاتجاه العام للمحاور الدراسية في هذه الدراسة:

تم حساب المتوسطات في المحاور الأربع المشكلة للدراسة وحصلنا على النتائج التالية وفق الجدول التالي:

جدول رقم (19) يبين الاتجاه العام للمحاور الدراسية

Statistics

		إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد	المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها	هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع المحلية وجذب المستثمر الأجنبي	توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر الأجنبي
N	Valid	171	171	171	171
	Missing	0	0	0	0
Mean		3.8696	3.9152	3.9883	4.1633
Std. Deviation		.46608	.36649	.35569	.32481

من خلال جدول الاتجاه العام للمحاور نرى بأنه يتجه نحو التأييد ولكننا نجد أن الأكثر ايجابية مع المحاور كانت في محور إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد حيث نجد إن المتوسط الحسابي لهذا المحور يصل إلى 4.16 وبانحراف معياري 0.324.

4- اختبار الفرضيات:

تم القيام بأخذ متوسطات الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية وتطبيق اختبار T-Test لقياس الفروقات المعنوية بين المتوسطات أي اختبار فرضية تتعلق بالوسط الحسابي للعينة عند قيمة ثابتة وتقدير فترة الثقة لمتوسط المتغير حيث نقوم بمقارنة مستوى الدلالة المتخذ $\alpha=0.05$ مع مستوى الدلالة الإحصائية والتي تظهر معنا في الجدول فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (p) أكبر من (0.05) فإننا نرفض فرضية العدم ونتبنى البديلة بوجود الفروق المعنوية والقيمة الثابتة هنا التي نقارن عليها هي (3) كون المقياس الذي نقيس به هو ليكرت الخماسي فمتوسط القيم هو (15/5) يساوي 3 .

أ- الفرضية الأولى:

"يتوفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر الأجنبي".
فرضية العدم H_0 : لا يوجد فروقات حقيقية بين المتوسط الحسابي للمحور (توفر المناخ الاستثماري) والمتوسط العام 3 والفرق المشاهد بسبب أخطاء الحظ والصدف.
فرضية البديلة H_1 : يوجد فروقات حقيقية بين المتوسط الحسابي للمحور والمتوسط العام 3.
باستخدام اختبار One Sample T Test لمتوسط إجابات المحور الأول تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول (20) الإحصاءات الوصفية للمحور الأول

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.03564	.46608	3.8696	171	توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر الأجنبي

الجدول (21) اختبار One Sample T Test

One-Sample Test						
Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference						
Upper	Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
.9399	.7992	.86957	.000	170	24.398	توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر الأجنبي

من الجدولين السابقين نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية $p=0.00$ أصغر من مستوى الدلالة المتخذ $a=0.05$ مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وتبني الفرضية البديلة وهذا واضح أيضا بمتوسط الإجابات (3.8) وهي اكبر من القيمة الثابتة (3) وذلك بانحراف معياري (0.466) مما يجعلنا نتبنى الفرضية البديلة القائلة أن توفر المناخ الاستثماري الملائم يشجع المستثمر المحلي ويجذب المستثمر الأجنبي.

ب-الفرضية الثانية:

"يوجد نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة".

فرضية العدم H_0 : لا يوجد فروقات حقيقية بين المتوسط الحسابي للمحور (يوجد نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة) والمتوسط العام 3 والفرق المشاهد بسبب أخطاء الحظ والصدف.

فرضية البديلة H_1 : يوجد فروقات حقيقية بين المتوسط الحسابي للمحور والمتوسط العام 3.

باستخدام اختبار One Sample T Test لمتوسط إجابات المحور الثاني تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول (22) الإحصاءات الوصفية للمحور الثاني

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.02803	.36649	3.9152	171	هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

جدول (23) اختبار One Sample T Test

Upper	Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
.9705	.8599	.91520	.000	170	32.656	هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

من الجدولين السابقين نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية $p = 0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المتخذ $\alpha = 0.05$ مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وتبني الفرضية البديلة وهذا واضح أيضا بمتوسط الإجابات (3.9) وهي أكبر من القيمة الثابتة (3) وذلك بانحراف معياري 0.366 مما يجعلنا نتبنى الفرضية البديلة القائلة أنه يوجد نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ج- الفرضية الثالثة:

"المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها".

فرضية العدم H_0 : لا يوجد فروقات حقيقية بين المتوسط الحسابي للمحور (المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها) والمتوسط العام 3 والفرق المشاهد بسبب أخطاء الحظ والصدف.

فرضية البديلة H_1 : يوجد فروقات حقيقية بين المتوسط الحسابي للمحور والمتوسط العام 3.

باستخدام اختبار One Sample T Test لمتوسط إجابات المحور الثالث تم الحصول على النتائج التالية:

جدول (24) الإحصاءات الوصفية للمحور الثالث

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.02720	.35569	3.9883	171	المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها

جدول (25) اختبار One Sample T Test

Upper	Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
1.0420	.9346	.98830	.000	170	36.334	المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها

من الجدولين السابقين نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية $p = 0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المتخذ $\alpha = 0.05$ مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وتبني الفرضية البديلة وهذا واضح أيضا بمتوسط الإجابات 3.9 وهي أكبر من القيمة الثابتة 3 وذلك بانحراف معياري 0.355 مما يجعلنا نتبنى الفرضية البديلة القائلة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها.

د - الفرضية الرابعة:

"إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد".

فرضية العدم H_0 : لا يوجد فروقات حقيقية بين المتوسط الحسابي للمحور (إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد) والمتوسط العام 3 والفرق المشاهد بسبب أخطاء الحظ والصدف.

فرضية البديلة H_1 : يوجد فروقات حقيقية بين المتوسط الحسابي للمحور والمتوسط العام 3.

باستخدام اختبار One Sample T Test لمتوسط إجابات المحور الرابع تم الحصول على النتائج التالية:

جدول (26) الإحصاءات الوصفية للمحور الرابع

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.02484	.32481	4.1633	171	إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد

جدول (27) اختبار One Sample T Test

Upper	Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
1.2124	1.1143	1.16332	.000	170	46.836	إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد

من الجدولين السابقين نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية $p = 0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المتخذ $\alpha = 0.05$ مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وتبني الفرضية البديلة وهذا واضح أيضا بمتوسط الإجابات 3.9 بينما القيمة الثابتة 3 وذلك بانحراف معياري 0.355 مما يجعلنا نتبنى الفرضية البديلة القائلة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد.

5- الاختلافات الجوهرية بين المستقصى منهم حسب متغيراتهم الديمغرافية.

أ- دراسة اختلاف الآراء حسب الفئات العمرية:

ولدراسة مدى تأثير العمر على المحاور المشكلة للدراسة تم إجراء اختبار ANOVA على

المتغير فئات العمر والمحاور فكانت النتائج وفق الجدول التالي:

جدول (28) اختبار ANOVA حسب الفئات العمرية

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر الأجنبي	Between Groups	2.064	6	.344	1.618	.145
	Within Groups	34.865	164	.213		
	Total	36.929	170			
هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة	Between Groups	.901	6	.150	1.122	.351
	Within Groups	21.932	164	.134		
	Total	22.833	170			
المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها	Between Groups	.874	6	.146	1.158	.331
	Within Groups	20.633	164	.126		
	Total	21.507	170			
إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد	Between Groups	.696	6	.116	1.104	.362
	Within Groups	17.238	164	.105		
	Total	17.935	170			

من الجدول السابق نلاحظ:

❖ في حالة توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر

الأجنبي نلاحظ بأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة هي $p=0.145$ وهي قيمة أكبر

من مستوى الدلالة المتخذ $a=0.05$ هذا يؤدي الى قبول فرضية العدم أي

لا توجد فروق واضحة في الأجوبة ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية في

حال توفر مناخ ملائم سيؤدي ذلك لتشجيع المستثمر المحلي والأجنبي.

❖ في حالة هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات

المشاريع الصغيرة والمتوسطة نجد أن بأن قيمة مستوى الدلالة المحسوب هي

$p= 0.351$ وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المتخذ $a=0.05$ هذا يؤدي الى

قبول فرضية العدم أي لا توجد فروق واضحة في الأجوبة ذات دلالة إحصائية

بين الفئات العمرية باعتبار أن نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل

الاستفادة من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

❖ في حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي

تعيقها في أداء عملها نجد بأن قيمة مستوى الدلالة المحسوب هي $p=0.331$

وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المتخذ $a=0.05$ هذا يؤدي الى قبول فرضية

العدم أي لا توجد فروق واضحة في الأجوبة ذات دلالة إحصائية بين الفئات

العمرية في هذا المحور باعتبار أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من

جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها.

❖ في حالة إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة

البطالة ورفع معدلات دخل الفرد نجد أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة هي

$p=0.362$ وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المتخذ $\alpha=0.05$ هذا يؤدي الى

قبول فرضية العدم أي لا توجد فروق واضحة في الأجوبة ذات دلالة إحصائية

بين الفئات العمرية باعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم

تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد.

3- دراسة اختلاف الآراء حسب المهنة:

لمعرفة فيما إذا كان هناك اختلاف بين أفراد عينة البحث حسب المهنة حول نتائج اختبار

الفرضيات قام الباحث بإجراء تحليل التباين ANOVA وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (29) اختبار ANOVA حسب المهنة

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
.899	.196	.043	3	.130	Between Groups
		.220	167	36.799	Within Groups
			170	36.929	Total
.009	4.006	.511	3	1.533	Between Groups
		.128	167	21.300	Within Groups
			170	22.833	Total
.263	1.342	.169	3	.506	Between Groups
		.126	167	21.001	Within Groups
			170	21.507	Total
.001	6.115	.592	3	1.775	Between

توفر مناخ استثماري ملائم
لتشجيع المستثمر المحلي وجذب
المستثمر الأجنبي

هناك نقص في القوانين
والتشريعات التي تكفل الاستفادة
من طاقات المشاريع الصغيرة
والمتوسطة

المشاريع الصغيرة والمتوسطة
تعاني من جملة من المشكلات
التي تعيقها في أداء عملها

إن المشروعات الصغيرة

					Groups	والمتوسطة القائمة لم تستطع أن
		.097	167	16.160	Within Groups	تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد
			170	17.935	Total	

من خلال الجدول السابق نلاحظ مايلي:

❖ في حالة توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر

الأجنبي نرى بان قيمة مستوى الدلالة المحسوبة هي $p=0.899$ وهي قيمة أكبر من

مستوى الدلالة المتخذ $a=0.05$ وهذا يؤدي الى قبول فرضية العدم أي لا توجد

فروق واضحة في الأجوبة ذات دلالة إحصائية من حيث المهنة التي يمارسها الفرد

واعتبار أن توفر مناخ ملائم سيؤدي لتشجيع المستثمر المحلي والأجنبي.

❖ في حالة هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات

المشاريع الصغيرة والمتوسطة نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة هي $p=0.009$

وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة المتخذ $a=0.05$ وهذا يؤدي الى رفض فرضية

العدم أي توجد فروق واضحة في الأجوبة ذات دلالة إحصائية من حيث المهنة التي

يمارسها الفرد واعتبار أن هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة

من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

❖ في حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها

في أداء عملها نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة هي $p=0.263$ وهي قيمة أكبر من

مستوى الدلالة المتخذ $a=0.05$ وهذا يؤدي الى قبول فرضية العدم أي لا توجد

فروق واضحة في الأجوبة ذات دلالة إحصائية من حيث المهنة التي يمارسها الفرد

واعتبار أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها.

❖ في حالة إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة

البطالة ورفع معدلات دخل الفرد نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة هي $p = 0.001$

وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة المتخذ $\alpha = 0.05$ وهذا يؤدي إلى رفض

فرضية العدم أي توجد فروق واضحة في الأجوبة ذات دلالة إحصائية من حيث

المهنة التي يمارسها الفرد واعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم

تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد.

4- دراسة اختلاف الآراء حسب فئات الراتب:

لمعرفة فيما إذا كان هناك اختلاف بين أفراد عينة البحث حسب فئات الراتب حول نتائج

اختبار الفرضيات قام الباحث بإجراء تحليل التباين ANOVA وكانت النتائج كما في الجدول

التالي:

جدول (30) اختبار ANOVA حسب فئات الراتب

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
.726	.566	.125	5	.623	Between Groups
		.220	165	36.306	Within Groups
			170	36.929	Total
.455	.943	.127	5	.635	Between Groups

توفر مناخ استثماري ملائم
لتشجيع المستثمر المحلي وجذب
المستثمر الأجنبي

هناك نقص في القوانين
والتشريعات التي تكفل الاستفادة

		.135	165	22.198	Within Groups	من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة
			170	22.833	Total	
.596	.739	.094	5	.471	Between Groups	المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها
		.127	165	21.037	Within Groups	
			170	21.507	Total	
.024	2.666	.268	5	1.341	Between Groups	إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد
		.101	165	16.594	Within Groups	
			170	17.935	Total	

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

❖ في حالة توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر الأجنبي

نجد بأن مستوى الدلالة المحسوبة هي $p=0.726$ وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة

المتخذ $a=0.05$ هذا يؤدي الى قبول فرضية العدم أي لا توجد فروق واضحة في

الأجوبة ذات دلالة إحصائية من حيث الدخل الذي يتقاضاه الفرد واعتبار أن توفر مناخ

ملائم سيؤدي لتشجيع المستثمر المحلي الأجنبي.

❖ في حالة هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع

الصغيرة والمتوسطة نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة هي $p=0.455$ وهي قيمة أكبر

من مستوى الدلالة المتخذ $a=0.05$ هذا يؤدي الى قبول فرضية العدم أي لا توجد فروق

واضحة في الأجوبة ذات دلالة إحصائية من حيث الدخل الذي يتقاضاه الفرد واعتبار

أن هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

❖ في حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها مستوى الدلالة المحسوبة هي $p=0.596$ وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المتخذ $a=0.05$ هذا يؤدي الى قبول فرضية العدم أي لا توجد فروق واضحة في الأجوبة ذات دلالة إحصائية من حيث الدخل الذي يتقاضاه الفرد واعتبار أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها.

❖ في حالة إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة هي $p=0.024$ وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة المتخذ $a=0.05$ هذا يؤدي الى رفض فرضية العدم أي توجد فروق واضحة في الأجوبة ذات دلالة إحصائية من حيث الدخل الذي يتقاضاه الفرد واعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل.

ح- دراسة اختلاف الآراء حسب عدد الأفراد الذين يعيّلهم المبحوث:

لمعرفة فيما إذا كان هناك اختلاف بين أفراد عينة البحث حسب عدد الأفراد الذين تتم إعالتهم حول نتائج اختبار الفرضيات قام الباحث بإجراء تحليل التباين ANOVA وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (31) اختبار ANOVA حسب عدد الأفراد الذين تتم إعالتهم

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر الأجنبي	Between Groups	.985	7	.141	.638	.724
	Within Groups	35.943	163	.221		
	Total	36.929	170			
هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة	Between Groups	1.665	7	.238	1.831	.084
	Within Groups	21.168	163	.130		
	Total	22.833	170			
المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها	Between Groups	.422	7	.060	.466	.858
	Within Groups	21.085	163	.129		
	Total	21.507	170			
إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد	Between Groups	.356	7	.051	.472	.854
	Within Groups	17.578	163	.108		
	Total	17.935	170			

من الجدول السابق نلاحظ:

❖ في حالة توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر الأجنبي

وجد بان مستوى الدلالة المحسوبة هي $p=0.724$ وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة

المتخذ $a=0.05$ هذا يؤدي الى قبول فرضية العدم أي لا توجد فروق واضحة في

الأجوبة ذات دلالة إحصائية من حيث عدد الأفراد الذين تتم إعالتهم من قبل المبحوثين

باعتبار أن توفر مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر المحلي وجذب المستثمر

الأجنبي.

❖ في حالة هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع

الصغيرة والمتوسطة نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة هي $p=0.081$ وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المتخذ $a=0.05$ هذا يؤدي الى قبول فرضية العدم أي لا توجد فروق واضحة في الأجوبة ذات دلالة إحصائية من حيث عدد الأفراد الذين تتم إعالتهم من قبل المبحوثين باعتبار أن هناك نقص في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من طاقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

❖ في حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها نرى بأن مستوى الدلالة المحسوبة هي $p=0.858$ وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المتخذ $a=0.05$ هذا يؤدي الى قبول فرضية العدم أي لا توجد فروق واضحة في الأجوبة ذات دلالة إحصائية من حيث عدد الأفراد الذين تتم إعالتهم من قبل المبحوثين باعتبار أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيقها في أداء عملها.

❖ في حالة إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة هي $p=0.854$ وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المتخذ $a=0.05$ هذا يؤدي الى قبول فرضية العدم أي لا توجد فروق واضحة في الأجوبة ذات دلالة إحصائية من حيث عدد الأفراد الذين تتم إعالتهم من قبل المبحوثين باعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة ورفع معدلات دخل الفرد.

النتائج والمقترحات

النتائج

لقد أصبح من الواضح لنا بعد هذه الدراسة بشقيها النظري والعملي انه لسوريا وضع اقتصادي يميزها عن غيرها من البلدان لما تتمتع به من عوامل لتطوير عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من حيث الموقع الجغرافي والمناخ الطبيعي والثروات المحلية والاستقرار الأمني وبنفس الوقت ومن الناحية الأخرى نرى أن هناك مشكلة أصبحت تشكل جزء هام من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد السوري وهي مشكلة البطالة، وهذا بمجمله أدى بي لاستنتاج مجموعة من النتائج الهامة بنظري في هذا المجال والتي يمكن أن أوجز أهمها كما يلي:

1- هناك مجموعة كبيرة من القوانين والقرارات التي ساعدت على تطوير عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، غير أن هناك قسما منها ما يزال قاصرا عن تلبية متطلبات وطموحات هذه المشاريع.

2- إن السياسة المالية المتبعة ولا سيما سياسة الإعفاء الضريبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة لم تلب الغاية المرجوة منها وذلك رغم الإعفاءات الضريبية الكثيرة، وذلك يعود لانفتاح السوق السوري على الأسواق الخارجية، والارتفاع الكبير لقيمة الواردات مقابل الصادرات، مما أضعف القدرة التنافسية لهذه المشروعات.

3- كانت معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتوجه نحو المشاريع الخدمية ذات الربحية العالية والاسترداد السريع لرأس المال، في حين أن المشاريع الإنتاجية لم تحصل إلا على نسبة بسيطة من هذه المشاريع، وهذا بدوره أدى الى التقليل من أهمية هذه المشاريع في خلق فرص العمل

الجديدة التي يتطلبها الواقع السكاني الحالي في سوريا، والذي يتميز بمعدلات نمو سكاني مرتفعة وبسيطرة الفئات العمرية الفتية على الهرم السكاني وهذا بدوره سيؤدي لخلق أزمات مستقبلية جديدة بسبب الزيادة المستمرة لأعداد الوافدين الجدد الى سوق العمل.

4- هناك تفاوت كبير في سوريا بين تكاليف المعيشة ومستوى الرواتب والأجور الذي يحصل عليه الفرد سواء في القطاع الخاص أم في القطاع العام.

5- هناك توزيع غير عادل للدخل الوطني على القطاعات الاقتصادية المكونة لعناصر الاقتصاد الوطني، حيث إن القطاع الزراعي وهو القطاع الأساسي في سوريا يعتبر الدخل فيه من اضعف الدخول التي يحص عليها الفرد مقارنة بالقطاعات الأخرى.

6- تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من جملة من المشكلات (المالية- الإدارية - القانونية) التي تعيقها في أداء عملها وهي اكبر بكثير من تلك التسهيلات المقدمة لتطوير عمل هذه المشاريع، وهذا ما سيحكم بالفشل الحتمي على مثل هذه المشاريع.

7- هناك ارتفاع متزايد وواضح لحجم البطالة في سوريا، وقد عجزت المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن تلبية الطموح والعمل على خلق فرص عمل أكثر، مما انعكس سلبا على المجتمع السوري من خلال المشكلات الاجتماعية المتعددة كالحرمان والفقر وارتفاع معدلات الجريمة.

8- تنتشر البطالة في المجتمع الريفي أكثر منه في المجتمع الحضري وفي المناطق النائية البعيدة عن مراكز المدن والتجمعات الصناعية، كما أنها تنتشر بشكل اكبر في صفوف أصحاب الشهادات الدنيا (تعليم أساسي فما دون) منها في صفوف أصحاب الشهادات الأعلى.

9- إن الشكل الأخطر للبطالة هو ذلك الشكل الخاص بفئة المتعلمين أصحاب الشهادات الجامعية

لما فيه من تعطيل لطاقات المجتمع وهدر لطاقاته المتمثلة بطاقة أبنائه وقدراتهم على التطوير والإبداع.

10- إن توقف عمل هيئة مكافحة البطالة(سابقا) كان له دور سلبي ورجعي في تطوير أعداد المشاريع الجديدة والقادرة على خلق فرص عمل جديدة، كما كان له دور في تراجع مجموعة من البرامج التي كان من المفترض التركيز عليها للمساعدة في الحد من هذه المشكلة كبرنامج حاضنات الأعمال.

11- إن عدم مقدرة القطاع الخاص على استيعاب جانب كبير من الأيدي العاملة الدخلة لسوق العمل، وقلة التوظيف الحكومي جعل معدلات البطالة ترتفع بنسب اكبر بكثير من معدلات النمو الاقتصادي.

12- ضرورة أن يكون هناك نوع من الربط بين سياسة التعليم ومتطلبات سوق العمل من الأيدي العاملة.

المقترحات:

في ضوء الدراسة السابقة واستنادا الى نتائج الدراسة سأحاول تقديم مجموعة من الأفكار التي يمكن أن تكون إطار عمل يساعد على تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أولاً: على صعيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1- إحداث جهة عامة يناط بها مسؤولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والإشراف على أنشطتها، كما اقترح أن يكون لهذه الجهة مجموعة من المهام التالية:

أ- تقوم بالعمل على تحديد الآلية التي يمكن لهذه المنشآت أن تساهم بها في خطط التنمية الاقتصادية، وتقديم الخدمات الاستشارية والنصائح لأصحاب هذه المنشآت ومن يعتزم إنشاء مثل هذه المنشآت كخدمات دراسة المشاريع (إعداد نماذج لدراسات الجدوى الاقتصادية الأولية لمختلف أنواع المشروعات الصغيرة والمساعدة في اختيار الفرص الاستثمارية المناسبة لها حسب إمكانياتها).

ب- تغطية الاحتياجات التدريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث (تدريب الداخلين الجدد الى سوق العمل والتدريب المستمر للذين سبق لهم التدريب والذين يرغبون بتطوير مهاراتهم) بعد حصرها وتحديد نوعيتها، من خلال برامج ودورات تدريبية مختلفة ومتخصصة.

ت- القيام بدور المنسق بين أصحاب هذه المنشآت وبين الجهات الحكومية ذات العلاقة كلما لزم الأمر وذلك لتسهيل عمل هذه المشاريع.

ث- تقديم المعلومات حول السوق المحلي والإقليمي، إلى أصحاب منشآت الأعمال الصغيرة، حتى تتمكن من تكييف إمكانياتها الإنتاجية أو الخدمة مع ما يتناسب وواقع هذه الأسواق.

ج- إحداث حاضنات الأعمال لمساعدة رواد الأعمال.

2- يجب أن تقوم هذه المنشآت على العمل بالتنسيق فيما بينها وإيجاد نوع من التعاون وتبادل الخبرات.

3- يجب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تقوم بالتنسيق فيما بينها بهدف الحد من حدة التنافس بينها وخلق أرضية للتعاون بينها بما يوفر تخفيض درجة المخاطر التي تواجهها وهذا يشمل مجالات (الشراء واستغلال الطاقات الإنتاجية والتسويق).

4- يجب وضع نظام تمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة تشترك فيه المصارف المتخصصة (المصرف الزراعي التعاوني، المصرف الصناعي، مصرف التسليف الشعبي المصارف الخاصة) أو من خلال إحداث (مصرف خاص لتنمية منشآت الأعمال الصغيرة) يعهد إليه تمويل المشروعات الصغيرة بحيث يوفر الآلية المناسبة لعملية منح القرض واسترداده وبنسبة فائدة تتناسب مع إمكانياتها.

5- العمل قدر الإمكان للتقليل من الإجراءات الروتينية الخاصة بالترخيص للمشاريع الجديدة واستبدالها بتشريعات أخرى متطورة تساعد في تشجيع المواطنين على القيام بمثل هذه المشاريع مهما كان حجم مدخراتهم.

ثانياً: على صعيد البطالة:

- 1- تحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة في سوق العمل أي خلق فرص عمل منتجة للأعداد المتوقع أن تدخل سوق العمل في المستقبل القريب.
- 2- تحقيق التطور النوعي للقوى العاملة الداخلة الى سوق العمل ورفع كفاءاتها ومهاراتها (تنمية الموارد البشرية ورفع فعاليتها) وتأهيل القوى العاملة لاستخدام التقدم التقني والثورة العلمية في شتى قطاعات النشاط الاقتصادي بما ينسجم مع التطور التقني الحديث والذي تتطلبه المشاريع الحديثة.
- 3- ربط سياسة التخطيط الإنمائي والإقليمي مع سياسات تخطيط للقوى العاملة وتنظيم انتقال القوى العاملة بهدف حل مشكلة اختلال التوازن في سوق العمل.
- 4- اعتماد برامج لتحقيق التشغيل الذاتي وتطوير التشغيل في مستوى المجتمعات المحلية في المناطق الريفية والقروية وذلك بهدف زيادة فرص العمل وتشجيع الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- 5- تشجيع الجامعات على إقامة معارض تشغيل فعالة تجذب أصحاب المؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجاتهم من القوى العاملة الجامعية.
- 6- توجيه التعليم والتدريب لخدمة تنمية التشغيل والتلاؤم مع احتياجات سوق العمل كمياً ونوعياً، وذلك لوجود تفاوت واسع بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في سورية، وهذا يقتضي ضرورة العمل على تطوير المناهج التعليمية وخاصة بشقها العملي كون المناهج الحالية تولي اهتمام اكبر بالجانب النظري.

7- العمل على تطوير عمل الهيئة العامة للتشغيل من خلال معالجة الصعوبات والمعوقات المالية والإدارية والتشريعية التي تعترض عمل هذه الهيئة بما يتناسب مع حجم مشكلة البطالة في سوريا.

8- تطوير مكاتب التشغيل الحكومية والعمل على نشر هذه المكاتب جغرافيا بما يتناسب مع توزيع القوى العاملة وتوزيع المتعطلين عن العمل.

9- إنشاء بنك معلومات وطني يقوم بتجميع البيانات حول أوضاع العمل والعمال وسوق العمل بهدف تنسيق التشغيل فيما بين المؤسسات وطالبي العمل، مع التأكيد على العناية بموضوع البيانات الخاصة (الرقم الإحصائي) بحجم العمالة ومؤشراتها الكمية والنوعية والهيكلية، والتي على أساسها سيتم التخطيط لإقامة المشاريع التي تتناسب مع هذه الأرقام.

10- العمل على تخفيض معدل النمو السكاني من خلال تخفيض معدل الخصوبة وتحديد معدل النسل وخاصة في المجتمع الريفي الذي يعاني من ارتفاع كبير في معدلات الولادات، وذلك من خلال بعض الإجراءات الحكومية الداعمة لتحديد النسل ومن خلال وسائل الإعلام والاتحادات النسائية ومنظمات المجتمع الأهلي والندوات والمؤتمرات.

الملاحق

الاستمارة

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد
الدراسات العليا

"سيدتي الكريمة /السيد الفاضل: تحية وبعد يقوم الباحث بإجراء بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، بعنوان "أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة البطالة في سورية، دراسة ميدانية على قطاع الزراعة في محافظة ادلب"، ومن الأهمية بمكان استطلاع آرائكم فيما يتعلق باختبار مدى اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة البطالة وبالتالي قام الباحث بتصميم هذه الاستمارة لتحقيق الأغراض السابقة الذكر، وكل ما نرجوه منكم التفضل بملء الاستمارة المرفقة، ونحن نقدر لكم تعاونكم الجاد معنا، ونؤكد لكم أن البيانات الواردة في الاستمارة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

القسم الأول

الجنس	
	ذكر
	أنثى

عدد الأفراد الذين تتم إعالتهم	
	1
	2
	3
	4
	5
	6
	7
	8 فأكثر

المستوى التعليمي	
	ثانوي و أقل
	معهد
	جامعي
	دراسات عليا

فئات الدخل الشهري	
	من 10000-5000
	من 15000-10001
	من 20000-15001
	من 25000-20001
	أكثر من 25000

ما هو عمرك	
	أقل من 25 سنة
	30-26
	35-31
	40-36
	45-41
	50-46
	+51

ما هي مهنتك	
	صاحب عمل
	شريك
	عامل

القسم الثاني

غير موافق على الاطلاق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الأسئلة
					المحور الأول
					1 ان القوانين الموجودة حاليا غير كافية لتشجيع الاستثمار في سوريا
					2 ان التغيير الدائم في القوانين الخاصة بالاستثمار في سوريا تعمل على ابتعاد المستثمرين للاستثمار في سوريا
					3 ان المناخ الاقتصادي في سوريا غير قادر على خلق استثمارات جديدة
					4 ان القرار القاضي بالسماح للمستثمرين الاجانب حق التملك في سوريا لم يحدث أي تغير في عملية الاستثمار في سوريا
					5 ان الاجراءات الروتينية الخاصة بالترخيص لمشروع جديد عامل معيق على جذب الاستثمارات
					6 ان هيئة الاستثمار في سوريا لاتقوم بالدور الكامل الذي يكفل بجذب المستثمرين الى سوريا
					7 ان عدد التجمعات الصناعية الموجودة حاليا في سوريا لايتناسب وواقع الاستثمار الحديث
					8 ان لمعدل نمو الاقتصاد السوري دور كبير في تشجيع الاستثمارات في سوريا
					المحور الثاني
					9 ان القانون الذي تم على اساسه الترخيص لهذا المشروع يعتبر غير كاف من الناحية القانونية
					10 ان مدة الاعفاء الضريبي للمشاريع الجديدة تعتبر فترة غير كافية لتطوير عمل هذه المشاريع

					11	ان القرار القاضي بتوقف عمل هيئة مكافحة البطالة كان له دور كبير في تناقص المشروعات الجديدة
					12	ضرورة وجود قانون يقوم على توجيه المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعمل في مجالات تتناسب مع واقع الاقتصاد السوري
					13	هناك حاجة ضرورية لاتباع اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورات تدريبية تخص العمل الذين يقومون به
					المحور الثالث	
					14	ان حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على قروض وبفوائد مرتفعة يحد من نجاح هذه المشاريع
					15	في توفر لك الجانب المادي المناسب لكنك اخترت مشروع اخر غير المشروع الذي تعمل به حاليا
					16	هناك ارتفاع في تكاليف ترخيص المشاريع الصغيرة والمتوسطة
					17	ان عدم التوسع في برنامج حاضنات الاعمال ادى الى الغاء عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة
					18	تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة جملة من المعوقات (الاجتماعية- مالية- البنيوية- القانونية)
					19	ان اختيار اليد العاملة كان على اساس المعروض منها وليس بناء على الخبرة
					20	عدم وجود شبكة متكاملة في القطاع المصرفي يضعف من اداء عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
					21	ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تفتقر الى العنصر الاداري الجيد
					22	وجود منتجات مستوردة مماثلة لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيؤدي بالضرورة الى فشل هذه المشاريع

					المحور الرابع	
					ان الدخل الذي تحصل عليه من مشروعك لا يتناسب مع الواقع المعيشي الحالي	23
					ان المشروع الذي تعمل به ادى لخلق عدد جيد من فرص العمل	24
					باعتبار ان سوريا بلد زراعي فان المشاريع الزراعية هي الاقدر على خلق فرص عمل اكثر من القطاعات الاخرى	25
					ان التخفيف من حدة البطالة يتطلب التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام	26
					ان نجاح عمل مشروعك سيؤدي لخلق مشاريع مماثلة ومكملة له	27
					ان الاستعانة بالخبرات الاجنبية يحد من الاعتماد على الخبرات المحلية	28
					ان استخدام التقنية الحديثة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيؤدي الى الانقاص من عدد فرص العمل التي تحققها	29
					هناك توزيع غير عادل للدخل القومي الوطني	30

المراجع

أولاً: الكتب العربية:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- معجم الصحاح.
- 3- أبو قحف، عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- 4- الإمام، محمد سميح، ميادين الخدمة الاجتماعية- ميدان أحداث المنحرفين- دمشق، ط2 1984.
- 5- بدوي، احمد زكي، معجم المصطلحات الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، 1977.
- 6- بدوي، محمد زكي، بعض المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2004.
- 7- بوادقجي، عبد الرحيم وخوري، عصام، علم السكان نظريات ومفاهيم، دار الرضا للنشر دمشق، ط1، 2003.
- 8- تقي الدين، رياض حسن، القوانين النازمة للتجارة والاستثمار في القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية، دمشق. 2003.
- 9- تركي، نجوى عبد الهادي، الإعلام وهموم مشروعات الشباب الصغيرة، القاهرة، 2003.
- 10- حجازي، حسن وبوادقجي، عبد الرحيم، التعليم وأثره على سوق العمل في سوريا، كلية الاقتصاد، مركز الدراسات السكانية، دمشق، 2001.
- 11- خليفة، ياسين، الإحصاء السكاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب 1982.

- 12- الخيمي، سامي و هيلان، رزق الله، وآخرون، النمو السكاني وتنمية الموارد البشرية والقدرات التقنية ومستقبل التنمية البشرية في سورية، 2001.
- 13- الخطيب، ممدوح عوض، التنمية والتخطيط، جامعة الملك سعود، 2003.
- 14- الزواوي، خالد محمد، البطالة في الوطن العربي، المشكلة... والحل، مجموعة النيل العربية القاهرة، 2004.
- 15- عمر، محمد جميل، اقتصاد وتخطيط القوى العاملة، منشورات جامعة دمشق، 1972.
- 16- عمر، حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر، القاهرة، ط4، 1992.
- 17- العطية، ماجدة، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة، الأردن، 2002.
- 18- عجمية، محمد عبد العزيز وقريصة، صبحي تادرس، العقاد، مدحت محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- 19- العتوم، منصور إبراهيم، مكاتب الاستخدام ودورها في تنظيم سوق العمل "نظرة عربية" الطبعة الأولى، عمان. 1989.
- 20- فتح الله، ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة الأولى، 1981.
- 21- القش، محمد أكرم، الواقع السكاني في سورية وأفاق تطوره، ورقة خلفية لمشروع رؤية استشرافية لمسارات التنمية في سورية، سورية (2025)، دمشق، 2006.
- 22- المبيريك، وفاء و الشمري، تركي ، الشراح، رمضان، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، جامعة الكويت، 2006.
- 23- مخول، مطانيوس، مبادئ الإحصاء السكاني، جامعة دمشق، 1997.
- 24- المعهد العربي للتخطيط، تنمية المشاريع الصغيرة، الكويت، 2002.

25- مجموعة من المختصين، الاستثمار في سورية، أسئلة وأجوبة، الطبعة الأولى، الأهالي
دمشق، 1992.

ثانياً: المجلات والدوريات:

- 1- آلام البطالة، صحيفة الأهرام، العدد 122489، حزيران، 2007./3/21
- 2- أبو عمر، واثق، دليل القرض الصغير، فرصة عمل، العدد 31، 2006.
- 3- بلول، صابر، الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سوريا الواقع - الأسباب - الحلول، مجلة
جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 18، العدد الثاني، 2002.
- 4- تيشوري، عبد الرحمن، هيئة مكافحة البطالة السورية ودورها التنموي، فرصة عمل
العدد 35، آب، 2006.
- 5- زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة
عالم المعرفة، الكويت، 1996.
- 6- زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة
عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، تشرين الأول، 1997.
- 7- سلمان، حيان احمد، البطالة في سوريا بين مطرقة التحليل وسندان الواقع، مجلة الاقتصادية
السنة التاسعة، الجزء الأول، العدد (400) حزيران، 2009.
- 8- سلمان، حيان احمد، البطالة في سوريا بين مطرقة التحليل وسندان الواقع، مجلة الاقتصادية
السنة التاسعة، الجزء الأول، العدد (405)، تموز، 2009.
- 9- فردوس للتنمية السورية، مجلة أيام الأسرة، صفحة الاقتصاد، عدد 2002/8/1.
- 10- فرصة عمل، العدد 8، أيار، 2004.
- 11- مجلة المعرفة والإبداع، العدد 15، نيسان، 2007.

12- المرسوم التشريعي 39 القاضي بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، فرصة

عمل، العدد 36، 2006.

13- مجلة الاقتصاد العالمي، السنة الثانية، العدد 19، كانون الثاني، 2005.

14- مجلة الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد 357 ، 2008/8/10.

15- محمد، هيثم يحيى، مجلة الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد 401، تموز، 2009.

16- المجموعة الإحصائية للعام 1960، المكتب المركزي للإحصاء.

17- المجموعة الإحصائية للعام 1969، المكتب المركزي للإحصاء.

18- المجموعة الإحصائية للعام 1970، المكتب المركزي للإحصاء.

19- المجموعة الإحصائية للعام 1981، المكتب المركزي للإحصاء.

20- المجموعة الإحصائية للعام 2005، المكتب المركزي للإحصاء.

21- المجموعة الإحصائية للعام 2007، المكتب المركزي للإحصاء.

22- المجموعة الإحصائية للعام 2008، المكتب المركزي للإحصاء.

22- المجموعة الإحصائية للعام 2009، المكتب المركزي للإحصاء.

ثالثاً: الندوات والمؤتمرات العلمية:

1- الأطرش، محمد، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية

الحادية عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق من 7-10-1997 ولغاية 1998.

2- حرب، بيان، البطالة ومكافحتها في إطار الخطة الخمسية العاشرة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية

التاسعة عشرة، دمشق 2006./2/14

3- حبيب، مطانيوس، مداخل في مسألة البطالة في سوريا، ندوة الثلاثاء الاقتصادية

دمشق، 2006\2\14.

4- حبيب، مطانيوس، قراءة في القطاع الخاص في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق

2005/3/28.

5- شيخ علي، سمير، النمو السكاني في سورية وأثره في مشكلة البطالة (نحو إستراتيجية

وطنية لمكافحة البطالة) ندوة النمو السكاني وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية، دمشق

الجزء الأول، 2002.

6- العلواني، مصطفى، التوزيع الجغرافي للسكان وتطوره وضروره وجود خط تجمع جديد

بحث مقدم الى الندوة الدولية، دمشق، 1984.

رابعاً: الدراسات والتقارير والنشرات الصادرة عن المنظمات المحلية

والعربية والدولية:

1- الاسكوا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الاسكوا، الأمم

المتحدة، نيويورك، 2003.

2- الشرقاوي، عز الدين، ندوة كيف تبدأ مشروعك: دليل إرشادي في بدء وتشغيل المشروعات

الصغيرة والمتوسطة، دمشق، 1992، ص.76

3- العماش، حسين مرهج، التعليمات التنفيذية لهيئة مكافحة البطالة، 2004.

4- غرفة تجارة دمشق، اتفاقيات الاستثمار بين سورية والدول العربية والأجنبية: ملحق اتفاقية

التير، دمشق، 1999.

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 1985.

6- معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير التنمية البشرية للجمهورية العربية

السورية لعام 1999، دمشق، 2001.

- 7- منظمة العمل الدولية، الدورة 71، 1985.
- 8- هيئة مكافحة البطالة، ورقة عمل بعنوان "التدريب والتنمية المجتمعية سياسات واستراتيجيات" دمشق، 2002.
- 9- هيئة مكافحة البطالة، التقرير السنوي، التقرير الأول، 2002.
- 10- هيئة مكافحة البطالة، التقرير السنوي، الدورة الثانية، 14 تموز، 2002.
- 11- هيئة مكافحة البطالة، التقرير السنوي، التقرير الثاني، 2003.
- 12- هيئة مكافحة البطالة، السيد الرئيس بشار الأسد، التقرير السنوي، 2003.
- 13- هيئة مكافحة البطالة، مذكرة داخلية، 2006./3/19.
- 14- الهيئة السورية لشؤون الأسرة، التقرير الوطني الأول، حالة سكان سوريا، التقرير الاقتصادي، 2008.
- 15- الهيئة السورية لشؤون الأسرة، (التقرير الوطني الأول)، حالة سكان سوريا، الملخص السياسي، 2008.
- 16- الهيئة السورية لشؤون الأسرة، (التقرير الوطني الأول)، حالة سكان سوريا، 2008.

خامساً: الرسائل الجامعية:

- 1- احمد، بشار، التمويل الاستثماري في سوريا، دبلوم، جامعة تشرين، 2002.
- 2- بيطار، منى لطفي، الاستثمار الخاصة وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا جامعة حلب، رسالة دكتوراه، 2005.
- 3- رستم، زياد محمد، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة، رسالة ماجستير في الاقتصاد دمشق، 2006.

4- رجب، بثينة، البطالة والسلوك المنحرف في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق
كلية الآداب، 1999.

5- زيدان، رامي، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، رسالة
ماجستير، 2005.

6- سليمان، ربيعة، الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سورية، رسالة ماجستير
في الاقتصاد، حلب. 1998.

7- صقر، أديب، البطالة في سورية.. الواقع والآفاق، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة
دمشق، 2006.

8- عبد اللطيف، رامي، دراسة اثر التوجهات الاستثمارية الحديثة على التنمية الاجتماعية في
سوريا، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2002.

9- غانم، ممدوح، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سوريا، جامعة دمشق، رسالة
ماجستير، 2002.

سادساً: المراجع الأجنبية:

- 1- D.B.Zenoff, Management Principles for finance in the multinational
London, Euromoney publications, Ltd, 1990.
- 2- OECD, Investing in Developing Countries, Paris, 1999.
- 3- A.R.Negandhi and B.R.Baigon, Tables are Turning German and
Japaness Multinational Copaniesin the U.S.A,Combridge, 1991.
- 4- James M.Livingatons, the International Enterprise, London, 1995.
- 5-Paul A. Samuelson @William .D . Nordhous : Economics
Fourteenth Edition, by Mc Graw-Hill, Inc,1992
- 6- Robert E.Lucas, Unemployment policy, American Economic
Association, Vol.68. No.2,May1968.

- 7 -UNCYAD, World Investment Report2002 , New York, 2002.
- 8-World Population Prospects, United Nation, Table A.1.2008.
- 9- word bank, some issues for small industry in developing
coustries, staff working paper, 1982.

سابعاً: الويب:

- 1-www.investinsyria.org
- 2- www.syrecon.org.
- 3-www.dcc-sy.com
- 4- www.syriandays.com.
- 5- www.souria.com.
- 6- www.ayammag.com.
- 7-www.agvant.org
- 8-www.moqatel.com.
- 9-www.cbssyr.org.
- 10-www.mafhoum.com.